العدد ٦٢
أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٩

نشرة الهِجْرة القسرية

العَوْدَةُ

أهي طوعيَّةٌ، آمنةٌ، دائمةٌ، تُصَان فيها الكرامة؟

وموضوعٌ مُصغَّرٌ في:
الطريق إلى فَهْمِ أسباب التَّهجير الأصليَّة ومعالجتها

UNIVERSITY OF OXFORD
مركز دراسات اللاجئين

نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية

توفر نشرة الهجرة القسرية المنبر لتمكين تبادل الخبرات العملية والمعلومات والأفكار بين الباحثين واللاجئين والنّازحين داخلياً والذين يعملون معهم. وتُنشَر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية وتصدر عن مركز دراسات اللاجئين في قسم الإيفاء الدولي في جامعة أكسفورد.

أسرة النَّشرة

ماريون كولديري وجيني بيبلز
(المُحرِّرتان)
مورين شونفيلد
(مساعدة الشؤون المالية والترويج)
شارون إليس (مساعدة)

نشرة الهجرة القسرية

Refugee Studies Centre
Oxford Department of International Development, University of Oxford
3 Mansfield Road,
Oxford OX1 3TB, UK

fmr@qeh.ox.ac.uk
سكايب: fmreview
هاتف: 281700 1865 (0) 44+

www.fmreview.org/ar

إخلاء المسؤولية

ليس بالضرورة أنْ تستوي الآراء الواردة في أعداد نشرة الهجرة القسرية هي وآراء أسرة تحرير النشرة أو آراء مركز دراسات اللاجئين أو آراء جامعة أكسفورد.

حقوق الطبع:

نشرة الهجرة القسرية مفتوحة المصدر. ولمزيد من المعلومات في حقوق الطبع، انقر هذه الوصلة:
www.fmreview.org/ar/copyright

ISSN 1460-9819

التصميم:
Art24
www.art24.co.uk

طباعة:
Fine Print Services Ltd
www.fineprint.co.uk

كلمة أسرة التحرير

طالما كانت العودَةُ الآمنَةُ التي تُصَان فيها الكرامَةُ، من حيث هي حلٌّ دائمٌ للتَّهجير، في صميم مبادئ نظام اللاجئين الدولي. وفي هذا العدد تدور ٢٣ مقالةً حول **العودة**، يستكشفُ مؤلِّفوها العقبات المختلفةَ التي تحول دون تحقيق عودة مستدامة، فبعض هذه العقبات شائعٌ في كثير من حالات التَّهجير، وبعضها خاصٌّ بحالات بعينها. ويناقش كثيرٌ من المؤلِّفين الحاجةَ إلى الحماية من العودة السابقة لأوانها أو العودة القسرية، وما قد يكون منها من أخطار مُحْتَمَلة. ويناقشون أيضاً الافتراضات والآراء العامَّة التي تؤثِّر في السياسات والممارسة. ولقد جُمِعَت أمثلةٌ من الممارسة الجيدة والملاحظات على نتائج البحوث في هذا العدد من جميع أنحاء العالم.

ويشتمل العدد على موضوع مصغَّر في **الطريق إلى فَهْم أسباب التَّهجير الأصليّة ومعالجتها**. أُعِدَّ لتزويد المناقشات التي ستُدَارُ في المنتدى العالمي الأوَّل للاجئين في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩ بالحقائق والمعلومات. وتقصد مجموعة المقالات هذه التي كتبها مؤلِّفون من الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديميَّة، إلى توسيع الفَهْم الجماعيِّ لأسباب التَّهجير الأصلية.

يطيب لنا أن نَشْكُرَ: جِف كرِسْب (مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد)، وسارة ونسا (مؤسَّسةُ روزا لوكسمبورغ – مكتب بيروت)، وذلك على مساعدتهما فقد كانا مستشارَين في الموضوع الرئيس لهذا العدد، ونَشْكُرُ بيرفين علي، وأنابل موانجي، وإميلي ونْبلَد ماتيز (من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، على عَوْنهنَّ في الموضوع المُصَغَّر. ونَشْكُرُ أيضاً منظمة أكت كنيسة السويد، والمنظمة الدولية للاجئين، ومؤسَّسةُ روزا لوكسمبورغ، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على دَعْم هذا العدد خصوصاً.

العدد ٦٢ من نشرة الهجرة القسرية متاحٌ في الإنترنت من طريق www.fmreview.org/ar/return

- **المجلَّةُ** كلُّها وفيها الموضوع المُصَغَّر
- **موجز أسرة التحرير** (وهو تحليلٌ موجَزٌ لمضمُوْن الموضوع الرَّئيس)
- **الملخَّص** (وهو قائمة محتوى موسَّعةٌ مع رموز الاستجابة السريعة [QR] ووصلات وِبْ)
- **موضوعٌ مصغَّرٌ في الأسباب الأصليَّة** (كُتيِّبٌ منفصلٌ)

وكُلُّ المقالات موجودة بنَسَقي PDF وHTML، ومِلفات صوتية باللغة الإنجليزية للبثِّ الرَّقْمي. وسيكون هذا العدد بثلاث لغات: **الإنجليزية والعربية والإسبانية**. (يُحْزِنُنا أنَّنا لم نتمكن من الحصول على تمويل كاف لنشر هذا العدد باللغة الفرنسية.) ومَن يرغب في نسخة مطبوعة من هذا العدد، يرجى أنْ يُرَاسِلنا بالبريد الإلكتروني من طريق fmr@qeh.ox.ac.uk.

المواضِيْعُ الرئيسَةُ المُقبلةُ في عام ٢٠٢٠ (انظر www.fmreview.org/ar/forthcoming):

- المَدائنُ والبَلْدَات (فبراير/شباط)
- الاتِّجار والتَّهريب / وأزْمَة المُنَاخ والمجتمعات المحليَّة (موضوعٌ مُزْدَوِج، يونيو/حزيران)
- الاعتراف باللاجئين / وموضوعٌ مصغَّرٌ في المُهَاجرين المَفْقودين (أكتوبر/تشرين الأول)

ماريون كولدري وجيني بيبلز
المحرِّرتان، نشرة الهجرة القسرية

صورة الغلاف الأمامي:

اللاجئون الصوماليُّون في داداب بكينيا، يشدُّون الرِّحالَ إلى الصومال عائدين، عامَ ٢٠١٦

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/أسد الله نصر الله

تكفَّلت بالعدد ٦٢ من نشرة الهجرة القسريَّة مؤسَّسةُ روزا لوكسمبورغ – مكتب بيروت بتمويلٍ من الوزارة الاتحادية للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بجمهورية ألمانيا الاتحادية.

تقع مسؤوليَّة هذه النشرة على نشرة الهجرة القسرية وحدها وليس بالضرورة أنْ تستوي آراء النشرة وأراء مؤسَّسة روزا لوكسمبورغ.

العَوْدَةُ

٤ **العقبات المُشتَرَكة في الطريق إلى العودة: الروهينغيا ونازحو جنوب السودان**
دانيال سولفن

٧ **حالات عودة لاجئي جنوب السودان: التصوُّرات والاستجابات**
كاثرين هوسر وأندرو كينغهام وكرستين كامّاو وماري أوبارا

١١ **اتِّخاذُ اللاَّجئينَ قرارَ العَوْدة**
كلووي سيدني

١٣ **اللاجئون التَّامليُّون السريلانكيُّون في الهند: أيعودون أم يندمجون؟**
أمايا فالكارسل سلفيلا

١٦ **السوريُّون في ألمانيا: الأسباب التي تدعو الأفراد إلى العودة أو البقاء**
أحمد العجلان

١٧ **العمل مع جماعات 'الماكثين': التعلُّم من إريتريا**
جورجيا كول

١٩ **مبادئ إعادة اللاجئين مُضيِّقٌ عليها**
جِف كرِسْب

٢٣ **حلولٌ دائمةٌ للأطفال العائدين**
ستِفاني بارت وماريون غِيُوم ويوشيا كابلان

٢٦ **عودة اللاجئين السوريِّين من لبنان**
تامِراس فاخوري ودِريا أوزكل

٢٨ **الحضُّ على عودة السُّوريِّين: المقاربة التركية المُشوَّشة**
زينب شاهين منجوتك

٣١ **سياسة العودة من الأردن إلى سورية**
جوليا موريس

٣٤ **إعادَةُ النَّظر في حلول مسألة اللاجئين الصُّوماليين في كينيا**
بيتر كروِئي وسوزان فرنسيس

٣٦ **التعليم من أجل العودة: اللاجئون الصوماليُّون في داداب**
أوتشان ليوموي وعبد القادر أبيكار وهايون كِم

٣٨ **أعَلَى العَوْدة مَقْسورون؟ عَوْدةُ اللاَّجئينَ المُيسَّرةُ إلى ميانمار**
ياكا هاسغاوا

٤١ **مَسْعىً إلى إسقاط صفة اللاجئ سابقٌ أوانه**
هَمْسا فيجاراجافان وبِلَفي ساكسينا

٤٣ **إعادة اللاجئين إعادةً تُصَان فيها كرامتهم**
كِيري هولواي

٤٦ **عودة الأقليَّة: الطريق إلى الوطن**
ديورديه ستيفانوفيتش ونيوفايتوس لويزيديس

٤٨ **الاستعداد القانوني للعودة إلى سورية**
مارتن كلاتربك ولاورا كونيال وباولا بارسانتي وتينا جيويس

٥٢ **العودة إلى سورية بعد التهرّب من التجنيد الإلزامي**
أحمد عرمان وشذى لطفي

٥٣ **النّازحون داخلياً في شرقيِّ بيروت ضدُّ الدولة اللبنانية**
ديالا لطيف

٥٥ **خياراتٌ ناشئةٌ لحلولٍ دائمةٍ في دارفور**
زوراب إلزاروف

٥٨ **إعادة الإدماج السياسي والاقتصادي: مفتاح العودة الناجحة**
باربارا لوكونكا وبيتر دي كِرك

٦٠ **حالات العودة في بيئات مُعقَّدة: حالة جنوب السودان**
بابِت سكوتس وكارْث سميث

الطريق إلى فَهْم أسباب التَّهجير الأصليَّة ومعالجتها

٦٤ **مَنْعُ التَّهجير ومعالجة أسبابه الأصليَّة ووعْدُ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين**
فولكر تورك

٦٨ **تحويل السُّلطة وتغيير الممارسة لدَعْمِ بناء السلام المَقُودِ محلياً**
أليكس شوبردج

٧١ **الأرض والنِّزاع: اتِّخاذ إجراءات في الطريق إلى السلام**
عُمَر سيلا وأمبريتا تِمْبرا وفيليب دِيكورتي وكلاريسا أوغسطينوس وإسماعيل فريؤود

٧٥ **مَنْعُ النِّزاع على مستوى المجتمعات المحليَّة وبِنَاءُ السَّلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال**
والاي أورشورفيسان وشونا كين

٧٩ **عنف العصابات والعنف الجندري وجرائم الحقد في أمريكا الوسطى: استجابَةُ الدَّولةِ مُقابِلَ مسؤوليَّةِ الدَّولة**
فيكي نوكس

٨٢ **مسألة اللاجئين الفلسطينيين: الأسباب الأصليَّة والخَلاصُ من حالٍ ليس منها خلاص**
فرانشسكا ألبانيز ودامیان لِيْلي

٨٥ **أماكن الصُّمود: إعادة النظر في الحماية**
بابلو كورتس فرناندز

شكراً لكل المانحين الحاليين والسابقين

Act Church of Sweden • ADRA International • Catholic Relief Services - USCCB • Danish Refugee Council • Dubai Cares • Government of the Principality of Liechtenstein • ICRC • IDMC • International Rescue Committee • IOM • Jesuit Refugee Service • Martin James Foundation • Mohammed Abu-Risha • Open Society Foundations • Oxfam Oxfam IBIS • Refugees International • RET International • Rosa Luxemburg Stiftung • Southern New Hampshire University • Swiss Agency for Development and Cooperation • Swiss Federal Department of Foreign Affairs • UK Research and Innovation/Global Challenges Research Fund • UNHCR • UNOCHA • Women's Refugee Commission

نتقدم بالشكر أيضاً لكل من دعم إنتاج نشرة الهجرة القسرية ونشرها من خلال تبرعاتهم الفردية. www.fmreview.org/ar/online-giving

العقبات المُشتَرَكة في الطريق إلى العودة: الروهينغيا ونازحو جنوب السودان

دانيال سولفَن

تُثيرُ الحوائل التي تحول دون العودة في حالتَي لاجئي الروهينغيا والنازحين داخلياً في جنوب السودان أسئلةً خطيرةً في كيفيَّة تحقيق السلامة في حالات العودة وضمان طوعيَّتها.

في ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠١٨، توقَّفت عدَّة حافلات في مخيَّم أنشبرَنغ للاجئي الروهينغيا في بنغلاديش، جيء بها تطبيقاً لاتفاقية إعادة اللاجئين إلى بلدهم الأصلي بين حكومة بنغلاديش وحكومة ميانمار. وبقيت الحافلات في المخيمات طولَ النهار لكنَّها غادرت وهي فارغةٌ. إذ لم يتطوَّع من لاجئي الروهينغيا أحدٌ للعودة إلى ميانمار. وكان في ذلك برهانٌ عمليٌّ على التزام بنغلاديش ومسؤولي الأمم المتحدة العودةَ الطوعية، مع أنَّه أدى إلى أضرارٍ في الصحة العقلية عند هؤلاء الناس الذين هم مَضْرورون نفسانياً من قبلُ ضرراً شديداً.

وفي الوقت نفسه تقريباً، كان الضغط السياسي يزيد في جنوب السودان من أجل عودة النازحين داخلياً، على الرغم من الهموم الخطيرة الدائرة حول استمرار انعدام الأمن والقدرة على إيصال الخدمات إيصالاً آمناً إلى المناطق التي اقتُرِحَتْ العودة إليها. ولقد أُلقِيَ الضوء على خطورة هذه الهموم في أواخر شهر نوفمبر/تشرين الثاني حين اعتُدِيَ على ١٢٥ امرأة في مدة ١٠ أيام فقط، كثيرٌ منهنَّ من النازحات داخلياً، كُنَّ في الطريق إلى جمع المؤونة أو إلى حيث توزيع الأغذية قُرْبَ بلدة بانتيو.

وليس هذان البَلدَان إلاّ اثنين من بلاد يزيد فيها الضغط السياسي من أجل العودة القسرية أو السابقة أوانها، ويَكْثُرُ عدد هذه البلاد شيئاً فشيئاً. ومثل هذه الديناميَّات دائرةٌ في أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وأثيوبيا، والعراق، وسورية، وفنزويلا. وإذ تتقلَّص مساحة حلول التَّهجير التقليدية (كإعادة التوطين والإدماج والعودة الطوعية إلى البلد الأصلي)، يزيد خطر حالات العودة القسرية، أي حالات عودة لا ترقى إلى مستوى المعايير الدولية للسلامة والطوعية وصون الكرامة.

لاجئو الروهينغيا والنازحون داخلياً في جنوب السودان

يعيش اليومَ في مخيمات بنغلاديش نحوٌ من مليون لاجئٍ من لاجئي الروهينغيا، أُجْبِرَ السواد الأعظم منهم على الفرار بسبب حملة تطهير عرقيٍّ في ميانمار تجري منذ شهر أغسطس/آب عام ٢٠١٧. وما يزال من الروهينغيا مئات الآلاف في ولاية راخين الميانماريَّة، حقوقهم مقيَّدةٌ تقييداً شديداً ووصولهم إلى المعونة الخارجية مقيَّدٌ أيضاً. ومن هؤلاء، يعيش أكثر من ١٢٠ ألفَ نازح داخلي من الروهينغيا، في مخيمات للنَّازحين في ولاية راخين، منذ عام ٢٠١٢، في ظروف وصفتها الأمم المتحدة بالمُستنْكَرَة. هذا، ولم تُقْسر حكومة بنغلاديش، وأمرها في ذلك لافتٌ للنظر، أحداً من لاجئي الروهينغيا على العودة إلى ميانمار، إلى تاريخ كتابة هذه المقالة، ومع هذا، فحالات العودة هذه جارٍ التحضير للدَفْع إليها. فلقد أظهرت أحداث ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني، ومثلها من ممارسات أدَّت إلى النتائج نفسها في أغسطس/آب عام ٢٠١٩، رغبةً في دَفْع حالات العودة إلى حافة الحدوث، من غير نظرٍ إلى تأثيرها الضارِّ في الناس الذين نحن بصدد الحديث عنهم.

ومثل ذلك الدَّفْع إلى حالات اللجوء واقعٌ في جنوب السودان على نَحْو من ٢٠٠ ألفَ من النازحين داخلياً خاصةً، يعيشون في مناطق حمايَة المدنيين، التي تشرف عليها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ولقد وُصِفَت مناطق حماية المدنيين بوصفين في جنوب السودان، فقيل إنَّها أحسن أفكار الأمم المتحدة، وأسوؤها. فمن جهة، أنقذت هذه المناطق لا شكَّ حياة عشرات الآلاف من الناس، إذ أتاح حَفَظَةُ السلام التابعون الأممَ المتحدةَ للمدنيين الفارِّينَ من غمرة العنف ملاذاً. ومن جهة أخرى، كان الأصل في إنشاء مناطق حماية المدنيين أنْ تمنح ملاذاً للناس بضعة أيام، واليوم، بعد أكثر من خمس سنوات، الجرائم منتشرةٌ فيها، والخدمات مُجْهِدٌ الوصول إليها، وأكثر سكانها عاطلون عن العمل مُخيَّبون. وجاء اتفاقُ سلام وُقِّعَ عليه في سبتمبر/أيلول عام ٢٠١٨، فخفَّف العنف في جنوب السودان، وأثار مناقشات مزدادة حول حالات العودة، ليس عودة الذين في مناطق حماية المدنيين فحسب، بل هؤلاء وغيرهم ١,٥ مليون نازح داخلياً ونحوٌ من ٢,٣ مليون من لاجئي جنوب السودان الذين فرُّوا إلى البلاد المجاورة. وفي مناطق حماية المدنيين خاصةً، تحوَّلت المناقشات من الحذر إلى -كما قال أحد المراقبين لمؤلِّف هذه المقالة- تكثيف الجهود في الطريق إلى تعطيل مناطق حماية المدنيين نهائياً، وعَدُّ ذلك "تسليماً للواقع".[1]

العقبات المُشتَرَكة في الطريق إلى العودة

استمرار انعدام الأمن: أُجْرِيَتْ مقابلات مع لاجئي الروهينغيا الواصلين حديثاً إلى بنغلاديش في شهرَي فبراير/شباط وأبريل/نيسان من عام ٢٠١٩، فأبرزت استمرارَ المضايقة، والاعتقال التعسفي، والعمل القسري، في ميانمار، وكشفَتْ أنْ ليست الحكومة الميانمارية مُخْفِقَةً في تهيئة الظروف التي تعين على العودة فحسب، بل هي أيضاً تتَّبِعُ جادَّةً سياسةً تجعل الحال

أخطر. وتشتمل هذه السياسة على تقييد حرية التنقُّل، وتقليل الحصول على المعونة، وبناء أبنية فوق قرى كانت يوماً للروهينغيا. ولقد اندلع القتال بين جماعة مسلحة من غير الروهينغيا وبين الجيش الميانماري في ولاية راخين شمالي البلد، حيث يُحتَمَل أن يعود لاجئو الروهينغيا.[٢] ومثل ذلك عند نازحي جنوب السودان في مناطق حماية المدنيين، إذ استمرار انعدام الأمن هو من أكثر أسباب عدم العودة ذِكْراً. فما تزال رُقَعُ انعدام الأمن هنا وهناك، وكثيرٌ من النَاس في مناطق حماية المدنيين خائفون من أن يستهدفوا بسبب عرقهم إن هم حاولوا العودةَ إلى المناطق التي قُسِرُوا على الفرار منها. أخيراً، ما يزال العنف الجنسي خطراً منتشراً في جنوب السودان.

تدمير المساكن والممتلكات ومصادرتها: ليس للمهجَّرين مساكن يعودون إليها، ولو أُرْسِيَ الأمن والسلامة. فنحوٌ من ٤٠٠ قرية من قرى الروهينغيا إمَّا تضررت وإمَّا دُمِّرت خلال 'عمليات التطهير' العسكرية. وما بقي من مساكن وجوامع وغيرها من الأبنية، دُمِّرت العشرات منها بالجرَّافات، ونُقل ناسٌ من غير الروهينغيا إلى قرىً كانت يوماً للروهينغيا.[٣] ومثل ذلك في جنوب السودان، فقد دُمِّرت كثير من المساكن خلال القتال، ومن أشيع العوائق التي تحول دون العودة، على حسب قول النازحين داخلياً، هي القلق من شؤون الإسكان والأرض والممتلكات. إذ قال أحد النازحين داخلياً: "إن قيل لي اذهب إلى منزلك الآن، فلا أستطيع. إذ انهدم منزلي [بعد أن تعرَّض للضرر] وسُلِبَ ما فيه." فكما الحال في ميانمار، كذلك يظهر في جنوب السودان عنصرٌ عرقيٌّ في بعض الحالات، فالمساكن التي تتركها الأقليات العرقية في ملكال وجوبا، يأخذها أفراد من قبيلة الدينكا المُهَيمِنَة.

غياب الخدمات وفرص المعيشة: العائق المشترك الثالث في طريق العودة هو غياب الخدمات وفرص المعيشة في المناطق التي اقْتُرِحَت العودة إليها. فمع استمرار مواجهة الروهينغيا في ولاية راخين (في شماليِّها خاصةً) قيوداً شديدةً على حرية تنقُّلهم وحصولهم على المعونة، وصل لاجئون إلى بنغلاديش حديثاً من ميانمار ووصفوا حالهم قبلُ، قائلين إنَّهم لم يكونوا يستطيعون الخروج من قراهم للوصول إلى الحقول، أو إلى حيث صيد السمك، أو للذهاب إلى الأسواق القريبة. ويسأل الروهينغيا في بنغلاديش سؤالاً مفهوماً سببه، يقولون إن عُدْنا فهل سيكون عيشنا كما هو عيش الروهينغيا الذين يعيشون في المخيمات في ولاية راخين؟ فلقد اقترح البنك الدولي مشروع تنمية في ولاية راخين قيمته ١٠٠ مليون دولار أمريكي لزيادة فرص المعيشة، لكنَّ تمويل التنمية من غير معالجة استمرار التمييز وتقييد التنقُّل يُنشِئ خطراً، هو تعزيز نتائج التطهير العرقي.

موسم الأمطار في مخيَّمٍ من مخيَّمات الروهينغيا، في بنغلاديش.

أمَّا جنوب السودان، فما فيها يشبه ما سبق، إذ تمنع قلَّة الخدمات وفرص المعيشة في مناطق العودة الناسَ في مناطق حماية المدنيين من العودة إلى مساكنهم. وحاولت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والجهات الفاعلة في المجال الإنساني نقلَ الخدمات إلى خارج مناطق حماية المدنيين في بانتيو ووَاو، لكنَّ النتائج تباينت، هذا، ولن تنجح مثل هذه الإجراءات إلا بأنْ يصحبها تحسين الحال الأمنية في المنطقة. أخيراً، كما الحال في ولاية راخين، كذلك يجب في جنوب السودان أن تبذل الجهود لتوفير الخدمات وفرص المعيشة بذلاً فيه عناية لتجنُّب تعزيز التحولات السكانية التي أتى بها العنف الموجَّه عِرْقياً، ولتجنُّب مزيدٍ من حِرْمان الأقليات العرقية من حقوقهم.

الإخفاق في إشراك الذين يمكن أن يعودوا وفي إعلامهم: تفتقر غالباً خطط الحكومة والأمم المتحدة لحالات العودة، افتقاراً زائداً على حدِّه، إلى الوضوح، وتترك أكثر الناس تضرُّراً. وهذا يدعوا إلى التساؤل حول الطوعية الحقيقية لحالات العودة، ويثير هموماً جديَّة في ضرورة 'عدم الإضرار'. والذي أبرز ذلك أحداث ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني من عام ٢٠١٨. فمع عدم معرفة مَنْ مِنَ الروهينغيا أدرج اسمه في قائمة العائدين المُوافَق عليهم، ومع الافتقار إلى تفاصيل الكيفية التي بها ستقع حالات العودة، كان من وصول الحافلات تلك تطبيقاً لاتفاق الإعادة أنْ عمَّت المخيمات حالة من الذعر، حتَّى لقد وقعت عدة محاولات انتحار. نعم، كان ذلك مثالاً عملياً على التزام مبدأ العودة الطوعية، لكنْ لنضع ذلك جانباً، فقد كان أيضاً تحذيراً خطيراً من عواقب الإخفاق في إشراك اللاجئين وإعلامهم. وفي نطاق أوسع من ذلك، لم يُشْرَك الروهينغيا في اتفاقات إعادة اللاجئين إلى البلد الأصلي بين بنغلاديش وميانمار والأمم المتحدة، ولم يُفصَح عن مضمون تلك الاتفاقيات علناً.

وفي جنوب السودان، بُذلَت جهود لمعالجة عائق قلَّة المعلومات، ولكنْ يظلُّ الافتقار إلى الصراحة والوضوح تحدياً. فلقد أجرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بعض زيارات 'للاطِّلاع على ما يجري'، ونجحت فيها، وأعانت على تسهيل الرحلات الجوية إلى مناطق العودة لبعض النازحين داخلياً، ولكنْ ما يزال يُفْتَقَرُ إلى معلومات حول الإغلاق الذي يمكن أن يكون لمناطق حماية المدنيين ومخيمات النازحين داخلياً. وقد أثار العاملون في المجال الإنساني في جنوب السودان أموراً تُقلِق، ومنها استعمال استقصاءات النوايا استعمالاً غير متناسق، والافتقار إلى التقييمات المراعية للظروف الأمنية وظروف النِّزاع، وافتقارٌ عامٌّ إلى التشارك في المعلومات بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تتيح الخدمات في مناطق حماية المدنيين. واشتمل تحديث ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في شهر مارس/آذار من عام ٢٠١٩ على دعوة إلى التعاون مع المنظمات غير الحكومية من أجل مستقبل مناطق حماية المدنيين، ولكن لم تُتَبَّين بعدُ كيفية إنفاذ ذلك.

الأسباب الأصلية: عائق أخير رئيسي أمام حالات العودة يُذكَرُ هنا، ويُخشَى في ذكره الإفراط في التعميم، وهو الإخفاق في معالجة الأسباب الأصلية. ففي حالة الروهينغيا، تشتمل هذه الأسباب على التمييز النِّظامي، والإنكار التامِّ للجنسية والحقوق الأساسية، وهذا فعَّالٌ في جعل الروهينغيا عديمي الجنسية. وفي جنوب السودان، غذّى الحكم الفاسد الانقسامات العرقية لتحقيق مكاسب شخصية، وهذا زاد حالة التخلُّف سوءاً. وفي الحالتين، يُعيقُ الإفلات من العقاب على ارتكاب الفظائع الجماعية حالات العودة الآمنة والطوعية. ولذا سيؤدي الإخفاق في الاعتراف بهذه الأسباب الأصلية وفي معالجتها إلى إحباط الجهود المبذولة في سبيل معالجة العوائق التي قُدِّمَ ذكرها آنفاً.

التوصيات

الخطوة الأساسية الأولى هي الاعتراف باستمرار انعدام الأمن حيث هو، واتِّخاذ إجراءات لمعالجته قبل بدء العودة. ويجب ضمان السلامة في حالات العودة ضماناً أفضل، سواءٌ كان ذلك من خلال التقييمات الأمنية المُحسَّنة، أو التقييمات المراعية لظروف النِّزاع، أو مشاركة أوثق مع الجماعات المهجَّرة، ومن ذلك توسيع استعمال زيارات 'الاطِّلاع على ما يجري'.

ويمكن معالجة التحدي المشترك الذي سببه المنازل التي دُمِّرَت أو احتُلَّت، معالجةً أفضل من خلال الاستفادة مما هو موجود من البحوث والممارسات التي هي أوسع نطاقاً، المتعلقة بالإسكان والأراضي والممتلكات، وتطبيقها على سياق محدد لحالات العودة. وقد يشتمل ذلك على ضمان أن توجد قوانين الإسكان والأراضي والممتلكات وأن توجد محاكم متخصصة أو أن يكون كل ذلك جزءاً من اتفاقيات السلام.

وسيكون توفير الخدمات ودعم فرص سُبُل المعيشة في مناطق العودة جزءاً مهماً من ضمان تحقيق حالات العودة المستدامة، ولكن يجب أنْ تُدعَمَ هذه الجهود بتقييمات مستمرة لحالة انعدام الأمن والتمييز. هذا، ويعرِّض توفير الخدمات من غير أَمْنِ حياةَ الناسِ للخطر، وتأتي التنمية من غير أن يُعالجَ التفكُّكُ العرقي والتنقُّل المقيَّد باحتمال لخطر إثارة التوترات الاجتماعية، وتعزيز التمييز الذي هو مُؤَدٍّ إلى العنف والتَّهجير في أوَّل الأمر.

أخيراً، لا يمكن أن تكون العودة طوعية حقاً ما لم يُعلَمْ الذين يمكن أن يعودوا إعلاماً كافياً بكل المعلومات التي يحتاجون إليها. فحتَّى لو لم تقع حالات العودة القسرية في آخر الأمر، يمكن أن يسبب انعدام الصراحة والوضوح في العملية أضراراً جسيمة. فينبغي بذل الجهود لضمان أن تكون الخطط صريحة واضحة وأن يُشْرَكَ في وَضْعِهَا الذين يمكن أن يعودوا.

الإخفاق في رَكْزِ الهمِّ في العوائق التي تعترض حالات العودة، وفي كيفية التغلب عليها، وفي أسباب التَّهجير الأصلية، لا يُفضي إلى تعريض الناس المهجَّرين قسراً للضرر فحسب، بل يأتي أيضاً باحتمال خطر أن تُهيَّأ الظروف لتهجيرٍ آخرَ في المستقبل ومعاناةٍ إضافية.

دانيال سولِفَن daniel@refugeesinternational.org

مناصرٌ رئيسٌ لحقوق الإنسان، في المنظمة الدولية للاجئين
www.refugeesinternational.org

١. Sullivan D (2018) *Displaced Nation: The Dangerous Implications of Rushed Returns in South Sudan*, Refugees International
(الأمة المُهجرَّة: التداعيات الخطيرة لحالات العودة على عجلٍ في جنوب السودان)
bit.ly/RI-Sullivan-SSudan-2018

٢. Sullivan D (2019) *Abuse or Exile: Myanmar's Ongoing Persecution of the Rohingya*, Refugees International
(سوء المعاملة أو النفي: اضطهاد ميانمار المستمر للروهينغيا)
bit.ly/RI-Sullivan-Rohingya-2019

٣. McPherson P, Lewis S, Aung T T, Naing S and Siddiqui Z 'Erasing the Rohingya: Point of No Return', Reuters, 18 December 2018
(محوُ الروهينغيا: نقطةٌ لا يُرْجَعُ عنها) bit.ly/Reuters-Rohingya-18122018

حالات عودة لاجئي جنوب السودان: التصوُّرات والاستجابات

كاثرين هوسِر وأندرو كُننغهام وكرِستين كامَّاو وماري أوبارا

يمكن أن يُعينَ الفهم العميق لتجارب اللاجئين وتصوُّراتهم على ضمان أنْ تكون البرمجةُ أقدرَ على دعم حلولِ اللاجئينَ الدائمةِ وإعادة إدماجهم.

بين شهر ديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠١٨ وشهر أبريل/نيسان من عام ٢٠١٩، أجرت منظمة أكت كنيسة السويد (Act Church of Sweden) والاتحاد اللوثري العالمي دراسةً محورها التصوُّرات، على لاجئي جنوب السودان في شمالي أوغندا (بمايو وأدجوماني ولامو)، وفي كينيا (بكاكوما)، وفي إثيوبيا (بغابيلا). وعلى الرغم من كثرة شكوك اللاجئين في إحلال السلام الذي بُعِثَ فيه النشاط في جنوب السودان، ومن موقف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أنَّ ظروف العودة لم تكن واقعةً، أشارت الدراسة إلى رغبة شديدةٍ عند هؤلاء اللاجئين في العودة إلى جنوب السودان.

ويمعن لاجئو جنوب السودان في مراقبة الحال التي عليها جنوب السودان. وقد أشاروا إلى عدَّة أدلَّة يرصدونها ليحدِّدوا الوقت الذي تكون فيه العودة ممكنةً. وعندهم أنَّ إحلال السلام أمرٌ رئيسٌ، وأقرب الأدلَّة إليهم عودةُ رياك مشار، وهو نائبُ الرئيس السابقُ، إلى جنوب السودان (وهي عودةٌ كان الأصل فيها أنْ تكون في شهر مايو/أيار عامَ ٢٠١٩، ولكنَّها في آخر الأمر أُجِّلَتْ). وكان يُنظَرُ أيضاً إلى الانتخابات الوطنية، التي ضُرِبَ موعدٌ لها أصلاً في عام ٢٠٢١، على أنها حدثٌ من شأنه أن يبعث على العودة. وإلى جانب كلِّ ذلك، كان هناك عددٌ من العناصر الأخرى كذلك.

فقد كان اللاجئون يراقبون من كثب الحالة الأمنية، التي تحسُّنها هو أقرب ظروف العودة إليهم، وفي قلوبهم شكٌّ في أنَّ إحلال السلام هو جزءٌ من السبب في استبعاد بعض الجماعات المسلحة، التي كانت مستمرةً في حملات العنف. فكان تجميع الجهات الفاعلة المسلحة (أي نقلهم إلى حاميات عسكرية) دليلاً ذا أهميَّة. ولمَّا كان كثيرٌ من اللاجئين يَشْكون احتلال جهاتٍ فاعلةٍ مسلحة لأملاكهم قهراً، سُلِّطَ الضوء على وَقْفِ كلِّ ما هو عسكريٍ في أماكن المدنيين وأملاكهم.

ويُضَاف إلى ذلك أنَّهم كانوا يراقبون حال مواقع حماية المدنيِّين داخلَ جنوب السودان. فقد كانت مواقع حماية المدنيِّين هذه، التي تحميها بَعْثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تستضيف نحواً من ١٩٠ ألفاً من النَّازحين داخلياً، حتَّى أوَّل عام ٢٠١٩. فقدَّر اللاجئون أنَّ هؤلاء كانوا هناك لأنَّ عودتهم غير آمنةٍ، وربطوا استمرار وجود مواقع

حماية المدنيِّين باستمرار اشتداد الخطر. ذلك، ويعتقد قليلٌ منهم أنَّ التصدُّع العرقي الذي أصاب الأمَّةَ قد عُولِجَ. ولكنْ أثار كثيرٌ من اللاجئين هموماً قائمةً على الانتماء العرقيِّ، ولا سيَّما حريَّة التنقُّل تنقُّلاً آمناً في جميع أنحاء بلدهم. وأولى آخرون اهتماماً بالأدلَّة التنموية، ومن ذلك الوصول إلى ما هو جيِّدٌ من تعليمٍ، ورعايةٍ صحيَّةٍ، وسُبُلِ معيشةٍ.

وفي الوقت نفسه، يتأمَّل اللاجئون خَيْرتهم في العودة والعَيْش في جنوب السودان من جهة، والعُنْفَ والشِّدَّةَ والتحدِّيات الاقتصادية التي يواجهونها في مَوْضعٍ لجوئهم اليومَ من جهةٍ أخرى. وقد كان اللاجئون عموماً مقتنعين بأنَّه إذا كانوا في بيئتهم الأصلية، فسيجيبون حاجات أسرهم الأساسية على الأقل إجابةً أفضل. وفي كثير من الحالات، تجاوزت الهموم الاقتصادية تصوُّرات الخطر الأمني حتَّى أصبحت أكثر أهميةً منها. وأبْرَزَ اللاجئون -ولا سيَّما الذين تعلَّموا رسمياً وعندهم مهارات مهنية- قوَّة جذب فرص العمل في جنوب السودان (ومثال ذلك العمل عند المنظمات غير الحكومية وحكومة جنوب السودان)، ولا سيَّما في المراكز الحضرية، مع أنَّ اللاجئين تأمَّلوا مرةً أخرى بين هذه الاحتمالات والهموم الأمنية الشديدة.

وفي الوقت نفسه، يُنمِّي افتقار مواضع اللاجئين إلى سُبُلِ المعيشة القابلة للاستمرار الشعورَ باليأس، ولا سيَّما عند الرجال والشباب المحرومين من حقوقهم. وهذا على حسب ما يُقَال يؤجِّجُ مشكلة تعاطي المخدرات المُزْداد، وحتَّى مشكلة السلوك الإجرامي. ويُزعَم أيضاً أنَّ بعض الشباب يعودون إلى جنوب السودان لينضمُّوا إلى الجماعات المسلحة، وفي هذا خطرٌ محتملٌ، هو ما انتشار مزيدٍ من العنف.

ويرى الشباب اللاجئون أن فُرَصَ التعليم والتوظيف تمنحهم التوجيه، الذي من غيره، يكونون أكثر عرضةً 'للشواغل' المذكورة آنفاً. وفي نطاق أوسع، كان اللاجئون في كاكوما وغامبيلا مُصرِّين على أنَّ أطفالهم لن يعودوا إلى جنوب

جاءت طفلٌ بالغٌ من عمره ١١ عاماً، هرب من بيته في جنوب السودان، وغطس في نهرٍ مُختبئاً من رجالٍ مُسلَّحين، قتلوا رفاقه في الصفِّ وأقرباءه، وأمَّا الآخرون فقد أُغرِقُوا. ثم بعد أن أتلفَ حريقٌ خيمةَ أسرته، في مخيَّم كولي للاجئين بغامبيلا في إثيوبيا، ليس بملك اليومَ إلا هذه الطائرة المعدنية، التي صنعها بنفسه من صفائح زيتٍ مُهْملة. "كلُّ ملابسي احترقت، والطعام، وزيت الطبخ، والفراش، والمِلْاة، واللُّحُف، راحت كلُّها. يَحزُنُني كلُّ شيءٍ فقدناه. كنت أذهب إلى المدرسة ولكنْ كلُّ كُتُبي احترقت. أحبُّ الطائرات لأنها تتنقَّل من موضعٍ إلى موضع. فأنا أودُّ أنْ آتيَ كثيراً من الأماكن، أمريكا مثلاً. وآمل أن أذهب إلى جنوب السودان أيضاً، إنَّه بلدي، ولكنَّنا تركناه لأنَّ الرجال المسلَّحين جاؤوا إليه."

السودان حتى يكون هناك تعليمٌ جيِّدٌ. وكذلك كان حال اللاجئين في شمالي أوغندا، ولكنْ شكا بعضهم كلفةَ المدارس وما له صلة بها، وخدمات التعليم الرديئة في المخيَّمات. وقد دفعهم هذا إلى التفكير في العودة، إذ وجدوا فيها وسيلةً أكثر رجوحاً لضمان التعليم الجيِّد لأطفالهم.

زيارات الاطِّلاع على ما يجري مُقابلَ العودة الدائمة

تحدَّث اللاجئون عن كَثْرَةِ الذهابَ إلى جنوب السودان والإياب إلى بلد اللجوء، ووصفوا ذلك بأنه كحركة لعبة 'اليويو'، وأنَّ أكثر هذه الزيارات لجَمْع المعلومات. ومثال ذلك، أنْ أجرى بعضهم زيارات 'الاطِّلاع على ما يجري' ليرصدوا الحالة الأمنيَّة بأمِّ عينهم. وكان يعود غيرهم في أوقات منتظمة ليتحقَّقوا من حال أملاكهم، وأصولهم، وأفراد أسرهم. وآخرون كانوا يعودون أحياناً ليجمعوا أصولهم (بقرةٌ مثلاً) التي يمكن أن يبيعوها ليدعموا أسرهم في المخيَّم. وبدأ هذا في إظهار مرحلة مؤقَّتة أو مدة 'بينيَّة'، يزيد تنقُّل اللاجئين السهل فيها بين مخيَّماتهم أو مستوطناتهم والأماكن التي يعودون إليها. ولقد كان من المتوقَّع أن تصبح هذه التنقُّلات شيئاً فشيئاً أكثر استمراراً، وذلك اعتماداً على الظروف التي في جنوب السودان.

ومع هذا، كانت حالات العودة التلقائية 'الدائمة' تَقَعُ حقاً في الوقت الذي أُجْرِيَت فيه الدراسة. واشتملت أوَّل موجة من العائدين على الذين عندهم مهارات قابلةٌ للتوظيف، العائدين إلى المراكز الحضرية خصوصاً. ومن قبيل ذلك، أنْ عاد كثيرٌ من الذكور لحماية بيوت المزارع وما حولها من أراض. إذ كان متوقَّعاً أن يُثيرَ موسم الزراعة زيادةً كثيرةً في حالات العودة إلى المناطق الريفية. وكما قِيْلَ، من المتوقَّع أن يكون الأطفال والشباب الذين يذهبون إلى المدرسة آخرَ العائدين. وأمَّا ذوو الاحتياجات الخاصَّة، فيرجح أن ينتقلوا على حسب المكان الذي يمكن أن يحصلوا فيه على أفضل معونة.

ولقد كان منتظراً من هذه التنقُّلات أن تختلف بحسب الظروف الواقعة في أماكن اللجوء. فعلى سبيل المثال، لمَّا كان اللاجئون في شمالي أوغندا يتوقَّعون مسارَ سلام حسناً بالقياس إلى غيره، رأَوْا العودة قريبةَ الحدوث، على حين قدَّر اللاجئون في كاكوما وغامبيلا انقضاءَ مُدَّةً تقع بين ثلاث سنوات وخمس سنوات قبل أن تقع حالات عودة عريضة (وتقديرهم هذا مربوط بالانتخابات القريبة الحدوث في جنوب السودان). وأمَّا العائدون إلى مناطق شهدت قتالاً عنيفاً (كأعالي النيل) فينتظرون أن يعودوا على مهل، وربما تكون عودتهم في أوَّل الأمر إلى المناطق الريفية، ولا يزيد انتقالهم إلى المناطق الحضرية إلا عند استقرار الأمن واطمئنانهم.

البرمجة من أجْل حالات عودة دائمة

يمكن أن يُستعمَلَ الفَهْمُ العميق لأدَقِّ تفاصيل تجارب اللاجئين، وتصوُّراتهم، والتحلِيْلُ، في ضمان أنْ تدعم البرمجة حالات العودة والاندماج دعماً أنجعَ. فعند اللاجئين، مثلاً، تصميمٌ مُلِحٌّ على تعليم أطفالهم. ومن الأولويات التي إقرارها بينهم جيِّدٌ، الحاجة إلى إشراك الشباب وتنمية الشعور بالأمل، سواءٌ من خلال التعليم الرسميِّ، أو التدريب المهنيِّ، أو فُرَص العمل. ويَسْهُلُ، بَالحقِّ، تخيُّل العواقبَ المترتبة على الإخفاق في ذلك. ومن قبيل هذا، أنَّ الحاجة إلى تعزيز ما هو قابلٌ للاستمرار من سُبُل معيشة وأمن اقتصاديٍّ من أجل اللاجئين، ليست فكرةً جديدةً أيضاً. ومع ذلك، ذكر اللاجئون مراراً أنَّ نطاقَ مقدار وأهداف الأنشطة المدرَّة للدَّخل التي تدعمها المنظمات غير الحكومية ما يزال ضيِّقاً جداً. ونظراً إلى أنَّه من المتوقَّع كثيراً أن تُبْسَطَ العودة في مدَّة تقع بين الثلاثة سنوات والخمسة سنوات المُقْبلة، هناك مجالٌ وحاجةٌ إلى مزيد من المشاركة الفنِّية (ومثال ذلك في التدريب المهنيِّ) في المخيَّمات والمستوطنات، وذلك لإعداد هؤلاء اللاجئين إعداداً حسناً لكي يعودوا إلى جنوب السودان مواطنين منتجين، مستعدِّين لإعادة بناء أمَّتهم.

ثم ينبغي أن تشتمل الاستجابات أيضاً على بُعْد أعمقَ، عابر للحدود أو إقليميٍّ. فمن وجهة البرمجة في المخيَّمات والمستوطنات، ينبغي أن تُزوَّدَ الاستجابات بالمعلومات من الحقائق التي في أماكن اللاجئين الأصلية. ومثال ذلك، أنَّه ينبغي أن تكون الجهود المبذولة في سبيل التصدِّي للعنف الجنسي والجندري في المخيَّمات والمستوطنات، مزوَّدةً بفَهْم أسباب العنف الجنسي والجندري والمواقف منه في جنوب السودان، فهذه الأسباب والمواقف تختلف عن التي في أوغندا.

يُضَافُ إلى ذلك، أنَّه لمَّا كان كثيرٌ من إستراتيجيَّات العودة المعقدة التي يضعها اللاجئون مشتملٌ على تقسيم الأسر، فجزءٌ في بلد اللجوء وجزءٌ في أماكن العودة، كان من المهمِّ أنْ تُحقِّق الجهات الفاعلة الدولية أن تكون برامجها في مخيَّمات اللاجئين أو مستوطناتهم متناسقةً أحسن التناسق مع الاستجابات في الأماكن التي يُتوقَّعُ أن يعود إليها اللاجئون في جنوب السودان، وينبغي لمقاربة هذه

الاستجابات أن يكون الإيماء فيها في أشدِّه. وينبغي بذل جهد ليكون التزامن في طرفي الحدود أدقَّ ما يكون. ويمكن فعلُ هذا في قطاع التربية والتعليم من خلال المناهج الدراسيَّة، والمعايير، وتدريب المدرِّسين، وسياسة الإدماج، إلى غير ذلك. وينبغي أن يكون التدريب المهنيُّ المُتاحُ في الأماكن التي فيها اللاجئون مزوَّداً بمعلومات من دراسات السوق التي أجريت على مناطق اللاجئين الأصليَّة. فعلى سبيل المثال، يطالب اللاجئون في غامبيلا بتدريبهم في مجال البناء والسِّباكة والكهرباء، حتَّى يكون لهم يدٌ في إعادة بناء مُدُنهم المُدمَّرة. وينبغي أن يشتمل مثل هذا التدريب أيضاً على شهادة مُعْترف بها إقليمياً، ومن ثَمَّ يكون للخرِّيجين قدرةٌ على تسويق مهاراتهم في أماكن أخرى. ولمَّا كان الوصول إلى مؤسَّسات الائتمان والادِّخار تحدِّياً منذ زمن طويل، شرعت مؤسَّساتٌ ماليَّةٌ متنقِّلةٌ تُتيحُ خدماتها في المنطقة. فينبغي دَعْمُ هذه المؤسَّسات التي تُتيحُ اليومَ خدمات أساسيَّة للاجئين المقيمين في المخيَّمات، لكي تعمل عابرةً الحدود، فيستمرُّ عملها. وبَيْنَ قدرة هذه المؤسَّسات على التنقُّل والمدة البينيَّة المتقدمة الذكر صلةٌ وثيقةٌ.

ومع ذلك، يجب أن يشتدَّ على الفور الالتزام في جنوب السودان بإعادة الظروف التي تُتيحُ العودةَ لمن يريدها (كما جاء في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين مثلاً)، ومن ذلك الظروف الأمنية والخدمات الأساسية على الأقل. وبالحقِّ، إنَّ هذه الأدلَّةَ لَهيَ التي يرصدها اللاجئون ليتزوَّدوا منها معلوماتٍ تعينهم على اتِّخاذ القرار في عودتهم.

فضلاً على أنَّه ينبغي للاستجابات في المواقع التي يعود إليها العائدون، ولا سيَّما في هذه المُدَّة 'البينيَّة'، أن تُبرْزَ مقاربةً ذات منحىً مجتمعيٍّ، تشتمل على السكان المحليِّين واللاجئين العائدين والنَّازحين داخلياً، وتعملُ كليّاً لإعادة بناء مفهوم المجتمع المحلي. وينبغي أيضاً لهذه المقاربة أو لما يشابهها أنْ تَرْكُزَ همَّها في إعادة حُسْن الحال النفسانية والاجتماعية في الأفراد ومجتمعاتهم المحليَّة، وذلك عن طريق الاعتراف بالأثر الضارِّ لتهجيرهم، وليس هذا فحسب، بل أيضاً الأثر الضار لشكهم في إمكان التعايش السلمي بين أفراد المجتمع في جنوب السودان على تعدُّد أعراقهم. وهذا يُوجِّهُ الانتباه إلى الحاجة إلى جدْوَل أعمال سلام يبدأ من الفرد فصاعداً. ويحتاج اللاجئون في المنطقة كلِّها من بعدُ إلى أنْ يُشْرَكُوا في أعمال السلام الواسعة النطاق، إذ يرى كثيرٌ منهم أنَّهم خارجَ أعمال السلام في جنوب السودان.

ثم لا شكَّ أنَّه ينبغي السَّعْيُ إلى إصابة أهداف التغيير الاجتماعيِّ هذه، سعياً يكثر فيه التروِّي والقَصْدُ إلى إنشاء التغيير لا الاستجابة له بعد أن يحدث. ومثال ذلك، أنَّه يمكن أن تُتيحَ المدارس منصَّةً ذات شأن لتيسير تحوُّل المواقف، ولإرساء الشعور بالمسؤولية الاجتماعية على سبيل الرفق بالحال. فقد أثبتت البُنَى المجتمعية المصممة لتيسير دَعْم أكثر فئات المجتمع ضعفاً، وإتاحة مساحة للمناقشة التي مُمْعَنُ التفكير فيها، أنها ناجعةٌ في تنمية الإحساس بمشاعر الآخرين والرأفة، وهذان لا بدَّ منهما لإعادة بناء التماسك الاجتماعي والشعور بالمسؤولية الاجتماعية.

وإعادة قوَّة الفرد الفاعلة، في كلِّ ما تقدَّمَ، ضرورةٌ. فقد أشار كثيرٌ من المُسْتطلَعينَ، غيرَ مُصرِّحينَ، إلى فقدانهم الثقةَ بأنفسهم، وإلى شكِّهم في قوَّتهم الفاعلة وقدراتهم، والسبب في ذلك هو الشِّدةُ اليوميَّة في عيشة اللاجئين وتجاربهم في الحرب. ثم إنَّ ضمان مشاركة اللاجئين في الاستجابات مشاركةً جادَّةً مفيدةً، مهما كان صعباً، يمكن أن يُقلِّلَ التعويل على الآخرين، ويعين على إعادة وَصْلِ الناس بالشعور بقوَّتهم الفاعلة. والجهود القاصدة إلى إنشاء التغيير، لتنمية الشعور بحُسْن الحال بين الأفراد ومجتمعاتهم المحلية، إنَّما هي أمرٌ أساسيٌّ لدَعْم السكان الذين أضرَّهم النِّزاع، في إعادة تعلُّم السلوكَ السلمي، وفي تصوُّر مستقبلٍ ملْؤه السلام تصوُّراً جماعياً، وفي اتِّخاذ إجراءاتٍ ضروريَّةٍ لكي يُنشؤوا لأنفسهم مستقبلاً مختلفاً.

كاثرين هوسر *catherine.huser@svenskakyrkan.se*
منظمة أكتَ كنيسة السويد *(Act Church of Sweden)*
www.svenskakyrkan.se/act/international
والاتحاد اللوثري العالمي

أندرو كُننغهام *cunninghamandrew2@gmail.com*
مستشارٌ مستقلٌ

كرستين كامَّاو *christinekamau@ymail.com*
مستشارةٌ مستقلَّةٌ

ماري أوبارا *gevarsem@yahoo.com*
مستشارةٌ مستقلَّةٌ

اتِّخاذُ اللاَّجئينَ قرارَ العَوْدةِ

كلووي سيدني

تؤثِّر عوامل متنوِّعةٌ في القرارات التي يتَّخذها اللاجئون فيقرِّرون فيها العودة إلى مساقط رؤوسهم، إلاّ أنَّ بعضها غير مُعبِّرٍ عن الرأي المتعارَف بين الناس.

مبدأ الطوعيَّة ركنٌ من أركان العودة. وتُفسَّر الطوعيَّة أحياناً تفسيراً ضيِّقاً فيقال إنها تعني الموافقة، لكنْ في الواقع، هي درجةٌ من الاستقلال عند اتِّخاذ القرار، وبتعبير آخر: هي قدرة اللاجئ على اختيار وقت العودة أو العودة وعَدَمها، من غير حرج. على أنَّ فَهْمَ حقيقة ما يؤثِّر في قرار اللاجئين قليلٌ. فجُمِعَتْ بيانات أولية من ٣٩٣ لاجئاً من العراق وكولومبيا وميانمار، ثم أُكمِلَ ذلك بتحليل كمي لحالات عودة في العالم كلِّه بين عام ١٩٩٥ وعام ٢٠١٥، ويتيح كلٌّ هذا النظرَ في ما يحمل اللاجئين على أنْ يقرِّروا العودة وعدمها إلى بلادهم الأصلية.[١]

الأمن

تكاد تُجْمِعُ المؤلَّفات اليومَ على أنَّ الأمن في البلاد الأصلية هو شرطٌ قَبْليٌّ لعودة اللاجئين، ثم إنَّ دور الأمن واضحٌ في المناقشات التي تدور حول حالات العودة إلى سورية خاصَّة. ويدلُّ تحليلٌ كميٌّ لحالات عودة اللاجئين بين عام ١٩٩٥ وعام ٢٠١٥ دلالةً تحتاج إلى مزيد تأكيد على أنَّ الوفيات التي لها صلة بالنِّزاع في البلاد الأصليةً ربَّما يكون بينها وبين نسبة حالات العودة إلى تلك البلاد ارتباطٌ عكسيٌّ؛ أي كلَّما زادت الوفيات نقصت حالات العودة، والعكس صحيح. وما يُبيِّن هذه النزعة، أنَّ أكثر اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى بلادهم الأصلية يقولون إنَّهم لن يفعلوا ذلك إلا عند تحقُّق السلام. ومع ذلك، صحيح أنَّ الأمْنَ في الغالب **يُمكِّن** العودةَ، لكنَّ هذا لا يعني بالضرورة أنَّه حاملٌ عليها، فبين الناس الذي استُطلِعُوا، لم يذكر إلا ١٦,٥٪ من اللاجئين العائدين و١٩,٦٪ من اللاجئين الراغبين في العودة إلى بلادهم الأصلية، أنَّ التحسينات الأمنية هي السبب الرئيس للعودة.

الظاهر أنَّ الرغبة في العودة مرتبطة بثقة اللاجئين بقوات الأمن في بلدهم الأصلي. إذ ٦٧,٩٪ من اللاجئين الذين يرغبون عن العودة، لا يثقون بقوات الأمن، يُضافُ إليهم ٢٠,٦٪ يشعرون شديداً أنهم مهدَّدون، والذي يُبايِنُ هذا أنَّ ٥٣,٩٪ فقط من اللاجئين الراغبين في العودة عديموا الثقة، ولم يذكر أحدٌ أنه يشعر بالتهديد.

العوامل الاجتماعية الاقتصادية

يسير إلى جانب الأمن الجسماني جزءٌ ثانٍ من الرأي المتعارَف بين الناس، يوجب أنَّ للأحوال الاجتماعية الاقتصادية في كلٍّ من البلاد المضيفة والبلاد الأصلية، دورٌ ذو شأن في اتِّخاذ اللاجئين قرارَ العودة. والظاهر أنَّ نتائج الدراسة تؤيِّدُ هذا. إذ كشف التحليل الكمِّي أنَّ بين نسبة حالات العودة وبين متوسط العمر المُتوقَّع ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف، ارتباطٌ عكسيٌّ، مُشيرةً بذلك إلى أنه كلَّما زاد العمر المُتوقَّع والناتج المحلي الإجمالي نقص احتمال حالات عودة اللاجئين، والعكس صحيح.

ومع ذلك، قد تختلف تجاربُ اللاجئينَ الحياتيَّةُ اختلافاً بعيداً عن المُتوسِّطات الوطنية لحُسْن الحال الاجتماعية الاقتصادية، ويمكن أن تقع حالات العودة من البلاد المضيفة، التي فيها مستويات المعيشة أعلى من التي في غيرها، إذا ما جُعِلَ اللاجئون في الهامش، وأُبعِدُوا عن المجتمع الذي يضيفهم، وتُرِكُوا غير مستطيعينَ العملَ، يواجههم مستقبلٌ غير موثوق به، بسبب الإجراءات الطويلة المُدَّة التي في تحديد صفة اللاجئ. وفي مَن استُطلِعَ من العائدين، مَن كان بُؤْسُ ظروفهم المعيشية في البلد الذي يضيفهم أشْبَعَ الدوافع إلى عودتهم (وهم ٣٠,٤٪).

ثم إنَّ حالات العودة إلى العراق، على حسب أقوال قادة من المجتمع المحلي في الأردن، إنما الدافع إليها في الغالب نَقْصُ الفرص المُدرَّة للدخل في الأردن. لكنَّ اللاجئين العراقيين العائدين من المخيمات في سوريا خصُّوا بالذكر ظروفَ استضافة شديدةَ الصعوبة. إذ قال دِلشَاد، وهو لاجئٌ عائدٌ عراقي: "عِشْنا في سجنٍ، لا في مخيم. ولقد عُومِلنَا معاملةً، هي إلى معاملة الحيوانات أقرب...". وكان لموظفي المنظمات غير الحكومية في سورية ملاحظات مماثلة، إذ قيل: "لا شكَّ أنَّ الناس يعودون لأنهم راغبون في العودة إلى ديارهم، لكنَّهم يعودون أيضاً لأنهم غير راضين عن الخدمات، ولعلَّ أكثر من ذلك أهمية، أنهم يعودون لأنهم في الواقع في حكم السجناء داخل المخيمات هنا".

التعلُّق وجَمْعُ الشمل

يفترض الرأي المتعارَف بين الناس أنَّ المرءَ يرى في أنماط العودة صورةَ الأمن وحسن الحال الاجتماعية الاقتصادية في البلاد المضيفة والبلاد الأصلية. لكن تدلُّ الدلائل على أنَّ اتِّخاذ اللاجئين قراراتهم قد يكون أيضاً متأثراً بتعلُّقهم ببلادهم الأصلية، ولو وقف في وجههم التحديات الاجتماعية الاقتصادية وانعدام الأمن المُستمر. ففي عَقِب اتفاق السلام في أنغولا عام ٢٠٠٢، مثلاً، وقعت حالات عَودة طوعية جدٌّ سريعة. وقد رأى المجتمع الدولي أنَّ حالات العودة تلك سابقة أوانها. وجاء على لسان أحد الأنغوليين العائدين: "وضَّحت لنا المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنْ ليس هناك قوتٌ ولا منازل ولا مدارس، وأخبرتنا أنْ سيكون هناك من الألغام الكثير. لكننا أردنا العودة إلى بلادنا لأنها بلادنا، ولو لم يكن لنا فيها منازل ولا قوت ولا مدارس".[٢]

وكان ذكر مَن استُطلِعَ من العراقيين والكولومبيين والبورميين أنَّ اشتياقهم إلى ديارهم هو الدافع الرئيس إلى عودتهم، وكان من العائدين منهم ٢٨,٧٪ ومن الراغبين في العودة ٢٣,٢٪. ثم من دوافع العودة، إلى جانب التعلُّق بالبلد، جَمْعُ شمل الأسرة. فكان أشْيَع الدوافع التي ذكرها اللاجئون الراغبون في العودة إلى بلدهم الأصلي هو جَمْعُ شملهم وشمل أسرهم وأصدقائهم (وهم ٣٣,٩٪).

الآثار التي تتركها السياسة والممارسة

يُركِّزُ همُّ معظم المناقشات التي تدور حول حالات عودة اللاجئين، في أهمية إعادة الأمن في البلاد الأصلية. وإنَّ هذا في الغالب شرطٌ قَبْليٌّ للعودة، لكنَّ التحسينات الأمنية لا تؤدي من ذات نفسها إلى وقوع حالات العودة. ولا ينبغي أن يتوقَّع المجتمع الدولي أنَّ ما يُنجَزُ من إنجازات بارزة في الطريق إلى السلام والأمن، ينشأ عنه حالات عودة واسعٌ نطاقها، بل ينبغي له التخطيط لأن يستمرَّ في دعم اللاجئين الذين في خارج بلادهم وإعانتهم.

وإنَّ في حالة ميانمار مثالاً ينطبق على الذي نحن بصدده. فعَقِبَ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل البلد كلِّه، وفوز الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في الانتخابات عامَ ٢٠١٥، افتُرِضَ كثيراً أنَّ اللاجئين في الحدود التايلاندية الميانمارية سيعودون إلى بلدهم الأصلي.[٣] فأدَّى هذا الافتراض إلى إنْقَاص الجهات المانحة الدولية الدعمَ، ومن ثمَّ تقليل الحصص الغذائية. ومع ذلك، فمن الوجهة العملية، ليس عند اللاجئين إلا ثقة قليلة بعملية السلام، وسَيْرُ حالات العودة بطيء.

هذا، على أنَّ حالات العودة الناجمة عن الشِّدة التي تُلْقيها على كواهل اللاجئين الحَاجَاتُ التي لم تُعالَج، من المحتملَ أن تكون غير مستدامة. فإن كان اللاجئون يعودون إلى بلدهم الأصلي على الرغم من الهموم الأمنية، لأنهم غير قادرين على إعالة أنفسهم في البلاد المضيفة، فهناك احتمال مرجوح، هو أن يجد اللاجئون العائدون أنفسهم وقد زيد على شدَّة تهجيرهم شدَّة. فينبغي للدول المضيفة أن تضمن حصول اللاجئين على ما يكفيهم من سُبُلِ المعاش والعون، لمنع حالات العودة السابقة أوانها من الإسهام في حلقات التَّهجير المفرغة. ولعلَّ بعض الدول المضيفة تعتقد أن لها مصلحة في الحثِّ على العودة السريعة، ولكن إنْ أدَّت حالات العودة السابقة أوانها إلى مزيد تهجيرٍ، فليست إذاً هي الحل.

أخيراً، يُحتاجُ إلى مزيد اعتراف بدور العوامل غير المادية، ومنها التعلُّق بالناس والمكان. ففي فَهْم التعقيد الذي عليه اتِّخاذ القرار تحسينٌ لقدرة أصحاب المَصلحة المعنيين على التخطيط للعودة، ودعم اللاجئين والعائدين، وحماية الطوعية.

كلووي سيدني *chloe.sydney@idmc.ch*
مركز رصد النُّزوح الداخلي
www.internal-displacement.org

١. جمع مركز رصد النُّزوح الداخلي كلَّ البيانات الأوَّلية. تقرير ميانمار قريب الصُّدور. أمَّا التقارير في أمر العراق وكولومبيا فانظرها في:
bit.ly/IDMC-Sydney-Iraq-2018
bit.ly/IDMC-Sydney-Colombia-2019

٢. Harild N, Christiansen A and Zetter R (2015) *Sustainable Refugee Return: Triggers, constraints, and lessons on addressing the development challenges of forced displacement, Global Program on Forced Displacement*, p70–74.

(عودة اللاجئين المستدامة: البواعث والقيود ودروس يُتعلَّم منها التصدِّي لتحديات التهجير القسري الإمائية) bit.ly/WorldBank-RefugeeReturn-2015

٣. انظر: مقالةَ باكا هاسِغاوا في هذا العدد، وعنوانها 'أعَلَى العَوْدةِ مَقْسورون؟ عَوْدةُ اللاجئينَ المُيسَّرةُ إلى ميانمار'.

هل يمكن أن تدعم نشرة الهجرة القسرية طلباً لك للتمويل؟

نشرة الهجرة القسرية هي جزءٌ من عدَّة طلبات تمويل ناجحة في مجالَي البرامج والبحوث، واشتراكها هذا عاد على كلِّ الشركاء بالنفع.

فإن كنت تحضِّرُ لطلب تمويل خارجيٍّ، فانظر في إدراج نشرة الهجرة القسرية في مقترحك (وميزانيَّتك)، إذ في ذلك توسيعٌ في الانتشار والأثر للتعلُّم والنتائج.

يرجى الاتصال بالمحرِّرتَين من طريق البريد الإلكتروني fmr@qeh.ox.ac.uk لمناقشة الخيارات.

اللاجئون التَّامليُّون السريلانكيُّون في الهند: أيعودون أم يندمجون؟

أمايا فالكارسِل سِلفيلا

عند اللاجئين التَّامليِّين، تُؤثِّر مراعاة الاستدامة في قراراتهم التي إمَّا يُقرُّون فيها بقاءَهم في الهند أو عودتهم إلى سريلانكا. ولا بدَّ أن تصوغَ آراؤهم وما يتطلَّعون إليه التخطيطَ للاندماج والإعادة إلى البلد الأصلي.

وصل اللاجئون التَّامليُّون السريلانكيُّون إلى ولاية تاميل نادو جنوبيِّ الهند في أوقاتٍ مختلفة. فمنهم مَن وصل إليها قبل ٣٠ عاماً، ومنهم مَن وصل إليها في ذروة الحرب الأهلية السريلانكيَّة في منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. ويعيش اليومَ أكثر ٦٢ ألفَ لاجئٍ تامليٍّ في ١٠٧ من المخيَّمات المنتشرة في جميع أنحاء تاميل نادو، ولا يعيش خارج المخيَّمات إلا ٣٧ ألفَ لاجئ. ومع أنَّه يحقُّ للاجئين الحصول على تأشيرات إقامة وتصاريح عملٍ، لا يُؤدِّي العيش في المخيَّمات مدةً طويلةً إلَّى الصُّمود والتمكين، ويرى هؤلاء اللاجئون أنَّهم في مأزقٍ لا يبان لهم مدخله ولا مخرجه، فلا هم منتمون إلى سريلانكا ولا إلى الهند، وليسوا مستطيعين تركيز اهتمامهم في عيشهم. ويرغب اللاجئون التَّامليُّون -ولا سيَّما الشباب- في أن ينفصلوا من صفة 'اللاجئ'، إذ يرون أنَّ ذلك سيُحسِّنُ عَيْشَهم وعَيْشَ أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

والمُتاحُ اليومَ للاجئين التَّامليِّين في الهند خياران مستدامان طويلا الأمد: العودة إلى بلدهم أو الاندماج المحلي. وليست إعادة التوطين خياراً إذ انقطعت، فالظاهر أنَّ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تُبدِّي غير جماعات من اللاجئين، الذين احتياجهم إلى الحماية أشد. ويرغب بعض اللاجئين في البقاء في الهند، ليحاولوا الحصول على الجنسية هناك، ويُعبِّرُ غيرهم عن رغبة في العودة إلى سريلانكا، ولكنْ ليس قبل أن تتحسَّن الظروف فيها. وفي سريلانكا، أصْلُ الانقسام والاستياء بين الطائفتين العرقيَّتين الرئيسَتيْن هو التمييز، وما تزال بعضٌ من هذه الأفعال والأعمال التمييزية شائعةً. ويعبِّر اللاجئون التَّامليُّون عن حَيْرتهم وخوفهم في قدرتهم على كسب الرزق، والوصول إلى أراضيهم، والشعور بالأمان، إنْ هم عادوا إلى سريلانكا.

ومنذ عام ٢٠١٤، في ظلِّ غياب اتفاق ثلاثيٍّ بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة الهندية والحكومة السريلانكية، تُيسِّرُ المفوضيةُ السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين -ولكنْ لا تحضُّ حضاً نشطاً- العودةَ الطوعية للاجئين من تاميل نادو إلى سريلانكا.[1] ولكنَّ قرارَ العودة أو البقاء معتمدٌ على عددٍ من العوامل.

الحصول على المعلومات: لا بدَّ من أن تكون قرارات العودة صادرةً عن علمٍ جيِّد. وتجتنب اليومَ الحكومة الهندية إعلامَ اللاجئين بالحال في سريلانكا. وفي أثناء ذلك، نشرت بعض المنظمات السريلانكيَّة معلومات مفرطاً التفاؤل فيها، وذلك لأغراض لها سياسية. وقد يرد أصحُّ المعلومات على اللاجئين من عند أقاربهم الذين بقوا في سريلانكا. ووصف أحد اللاجئين ذلك قائلاً: "بيننا وبين أقاربنا اتِّصالٌ، وبعضهم نازحون داخلياً. يقول لي ابني عُدْ، ولكن ليس الآن، بل بعد مرور بعضٍ من الوقت."[2]

وهناك أيضاً ندرةٌ في البحوث الموثوق بها الدائرة حول ما يتطلَّع إليه الناس المقيمون في المخيَّمات على اختلافهم. فعلى سبيل المثال، يُعتقَدُ أنَّ من يسمَّى بتامليِّي المزارع -أي أحفاد عمال مزارع الشاي في مناطق التلال الوسطى في سريلانكا- يرجح أنْ يرغبوا في البقاء في الهند، ولكنَّ هذا الأمر محتاجٌ إلى مزيدِ بحث. ومن شأن دراسة استقصائيَّة في مختلف السكان، الذين هُجِّروا في أقوات مختلفة، إلى جانب مزيدٍ من المشاورة مع قادة اللاجئين في المخيَّمات، أن تُوسِّعَ فَهْمَ الباحثين في ما تتطلَّع إليه وتَنْويهِ هذه الجماعات المختلفة.

عودة الأمتعة: الإعادة التي تُتيحُها اليومَ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هي عن طريق الجوِّ، وتسمح لكل مسافر أن يحمل من المتاع ٦٠ كيلوغراماً. وهذا عند بعض اللاجئين سببٌ قائمٌ بنفسه للامتناع عن العودة، إذ جمعوا كثيراً من الأمتعة بعد قضائهم سنواتٍ في المنفى. فإن أُتيحَت للاجئين سفينةٌ، في ضِمْن الإعادة، تحملُ أمتعتهم، فكثيرٌ منهم مستعدُّون للعودة إلى سريلانكا.

الوصول إلى الأرض: يجد بعض اللاجئون عند عودتهم أنَّ أرضهم قد احتلها آخرون، ومنهم أفراد الحكومة السريلانكيَّة وجنود الجيش السريلانكي، كما هي الحال في مولايتيفو، حيث يجاهد العائدون من الهند والنَّازحون داخلياً لردِّ أراضيهم من القوات المسلحة، واحتجوُّا في عام ٢٠١٧ ثلاثةَ أشهرٍ على هذا الاحتلال.

الوصول إلى سبل المعيشة: وروى اللاجئون الذين دخلوا في برامج تدريب على المهارات المهنية في أثناء تهجيرهم، كيف أنَّ ذلك أعانهم على أن يصيروا معتمدين على أنفسهم، جريئين، واثقين بأنفسهم، متعاونين، وأشار بعضهم إلى أنَّ هذا التدريب يبعثهم على مساعدة الآخرين. وقالت كثيرات من النساء إنَّ

عائدةٌ تاميليّةٌ سريلانكيّةٌ، تُنظِّفُ قطعةَ الأرض التي منحتها إياها الحكومة عند عودتها.

التدريب على المهارات مكّنهنَّ من التخلُّص ممَّا تفرضه الثقافة عليهنَّ من توقُّع أنَّ مكان النِّساء المنزل. وتُبيِّنُ امرأةٌ كيف أنَّها كسرت قَيْدَ هَذا العُرْفِ قائلةً:

"لقد اقترضت ٢٠٠ روبيَّةً من جار وفتحت متجراً صغيراً بأربعة أكواب وكتلة من حجر جعلتها طاولةً. وكسبت في يوم واحد ٤٠٠ روبيَّة، فأخذتُ أُعيدُ الرِّبْحَ إلى الاستثمار. وعنَّدي اليومَ دُكَّانٌ أبيعُ فيه المواد الغذائية في مَدْخَل المخيَّم، تبلغ قيمته ٨٠ ألفَ روبيَّة. وأشدُّ ما يتحدَّاني هو أن أكون امرأةً مستقلَّةً وأنْ يُقْبلَ ذَلك عند العموم."

على أنَّ اللاجئين لا يخفون ما يخافون منه في العودة، مع انعدام احتمال أن يكسبوا رزق معيشتهم هناك. فقد حذرهم عائدون آخرون من أنَّهم إن لم يكن لديهم رأس مال كافٍ وقدرةٌ على بَدْءِ عملٍ تجاريٍّ، يَحْسُنُ بهم أنْ يؤجِّلوا عودتهم.

الوصول إلى التعليم: وهمٌّ آخر، هو حَيْرَةُ اللاجئين في احتمال وصول أطفالهم إلى التعليم في المستقبل. فعلى سبيل المثال، يرغب اللاجئون في أن يُتمَّ أطفالهم تعليمهم في الهند، لأنَّ فُرَصَ الوصول إلى التعليم العالي في سريلانكا غير متاحةٍ للتَّامليِّين في الأكثر. ففي شماليِّ سريلانكا ثلاث جامعات، هي بعيدةٌ عن مساكن كثير من العائدين، وإذ قد قبلتْ هذه الجامعات كثيراً من السِّنهاليِّين السريلانكيِّين، يواجه التَّامليُّون التمييز العرقي. وليس من التَّامليِّين العائدين، مَنْ يستطيع أن يدخل أطفاله في التعليم العالي من طريق المعاهد الخاصة، إلا الذي يَرِدُ عليه دَعْمٌ من خارج البلد.

الأمن ورصد ظروف السلامة: وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ينبغي أن يكون لكلِّ لاجئٍ يعود من خلال الإعادة المُيَسَّرة، وكذلك من يعود تلقائياً، ولكنْ يتسجَّل في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سنةٌ تُرصَدُ فيها حمايته.[٣] ولكن على الرغم من ذلك، خاف اللاجئون العائدون -ولا سيما الذين فرُّوا من الفظائع في نهاية الحرب عامَ ٢٠٠٩- على سلامتهم، ومن ذلك، الخوف من أن يُظَنَّ أنَّ لهم صلة بجماعة نمور التاميل.

التوصيات

كثيرةٌ هي التفاصيل الدقيقة التي لا بدَّ من مراعاتها، سواءٌ كان ذلك في خطة إعادة اللاجئين أو خطة الاندماج. ولكي تُفْهمَ هذه التفاصيل، يجب على الجهات الفاعلة المعنيَّة أن تستمع من كثبٍ إلى آمال اللاجئين، ومخاوفهم، وما يتطلَّعون

إليه، وهذا مِنْ ثَمَّ إلى جانب المعايير الدولية التي تحكم العودةَ، يمكن أن يساعد على وضع إطار استجابة ومبادئ للعمل. وإن لم يكن ذلك، فلن يستطيع اللاجئون العودةَ عودةً آمنةً تُصَان فيها الكرامة. وتلخِّصُ التوصيات الآتية بعض الأعمال التي من شأنها أن تُسْهِمَ في ما تقدَّم آنفاً.

ينبغي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تنزل منزلة المستشار للحكومة الهندية لتساعدها على صَوْغ خطة إستراتيجيَّة لمَنْح الجنسيَّة للاجئين الذين يرغبون في البقاء والاندماج في الهند. إذ يرغب كثيرٌ من اللاجئين، ولا سيَّما لاجئي المزارع، في أن يصبحوا مواطنين من مواطني الهند لئلَّا يصبحوا عديمي الجنسية. فإن مُنِحَت الجنسيَّةُ، يمكن أن تغلق الحكومة المركزية وحكومة الدولة مَخيَّمات اللاجئين في تاميل نادو، فتتيح لهم اختصار ١٧ مليونَ دولار أمريكي من النفقات، وهو مبلغ يمكن استثماره في مساعدة اللاجئين على إنشاء أعمال تجارية صغيرة لتيسير اندماجهم، ويمكن أن تُفيدَ هذه المخطَّطات التنموية أيضاً المجتمعات المحلية الهندية.

وينبغي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضاً، بالتعاون مع الحكومة السريلانكيَّة والمنظمات غير الحكومية، أن تضع خطةَ إعادة للاجئين يُعوَّلُ عليها، تُعالِجُ الأمن الجسمانيَّ والوصول إلى الأراضي وسُبُلِ المعيشة، وتُيَسِّرُ إعادة الإدماج في التعليم واستمراره (ومن ذلك التعليم العالي). ويشتمل ذلك على الاعتراف بالمؤهِّلات والتصديق الرسمي للمعلِّمين والطلاب الذي تعلَّموا في الهند. ولا بدَّ من زيادة فرص التدريب على المهارات للشباب، وفيهم الأولاد. ويحتاج اللاجئون الشباب إلى معلوماتٍ في فرص العمل في سريلانكا، ولا بدَّ من إعادة توجيه برامجِ التدريب على المهارات، من المهارات التقليديَّة إلى بناء الأهليَّة في مجال الحوسبة والصحة والتعليم وقطاعات أخرى من هذا القبيل. وينبغي مساعدة اللاجئين الذين ينوون العودةَ على تحديد الأماكن التي يمكن أن يصلوا فيها إلى فرص تدريبٍ جيِّدٍ في سريلانكا.

وينبغي دمج الحاجة إلى المصالحة في كلِّ البرامج والأنشطة التي يُقَامُ بها في سريلانكا، وذلك عن طريق التعليم من أجل السلام في الأماكن الرسمية وغير الرسمية. ويمكن أن تبني المنظمات المحلية والدولي، بالتعاون مع رجال الدين وقادة المجتمعات المحليَّة، الثقةَ وتعمل على إنجاح المصالحة بين جماعتي التاميليِّين والسِّنهاليِّين، وبين العائدين والمجتمعات المضيفة أيضاً. وينبغي أيضاً أنْ تُقدَّمَ مسألةُ ملكيَّة الأراضي على غيرها من المسائل. ولا بدَّ من أن تُقْنِعَ هيئة من الهيئات الفوق الوطنية -التي يجتمع فيها المانحون وهيئات الأمم المتحدة- الحكومة السريلانكيَّة أن تَرُدَّ الأراضي لأصحابها العائدين، وذلك لتجنُّب ما يمكن أن يقع من توتُّرٍ ونزاعٍ.[٤]

لا شكَّ أنَّ الحالة الأمنية للتَّاميليِّين في سريلانكا تحسَّنت، ولكن ينبغي للحكومة الهندية والحكومات المانحة حثُّ الحكومة السريلانكيَّة على مزيد من تحسين الظروف الأمنية وتقليل التمييز الواقع. وينبغي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رَصْدُ حماية العائدين رَصْداً منتظماً، ومن ذلك وصولهم إلى الأراضي وسُبُلِ المعيشة، التي إن لم تُعالَج، يمكن أن تكونَ مصدرَ توتُّر، على الرغم من أنها يمكن أن تكون أساساً لحلٍّ حقيقيٍّ ومستدام. وينبغي لها أيضاً أنْ تَضْمَنُ للعائدين احترام حقوقهم، وأنَّ الأمان وعدم التمييز مُحقَّقانِ حين يصلون إلى الخدمات الاجتماعية.

فإن جُعِلَ التنسيق أولويَّةً، ووُضِعَت وجهات النظر المتعددة هذه في الحسبان، فسيستطيع اللاجئون تحسين عيْشَتهم وعيْشَة أُسَرهم، سواءٌ اختاروا البقاءَ في الهند أو العودةَ.

أمايا فالكارسل سلفيلا *avalcarcel@comillas.edu*
مرشحةٌ لنَيْل درجة الدكتوراه، في معهد دراسات الهجرة، في جامعة كومِيَّاس *www.comillas.edu*

١. UNHCR (2016) *Sri Lankan Refugee Returnees in 2015* www.unhcr.org/en-lk/5bbb31064.pdf (اللاجئون السريلانكيُّون العائدون في 2015)

٢. كلُّ الاقتباسات الواردة هي من لقاءاتٍ أجرتها المؤلِّفةُ مع اللاجئين (ولم تُذْكَر أسماؤهم لأسباب أمنية).

٣. UNHCR (2016) *Sri Lankan Refugee Returnees in 2015* www.unhcr.org/en-lk/5bbb31064.pdf (اللاجئون السريلانكيُّون العائدون في 2015)

٤. كما عُمِلَ في رواندا، انظر
See Bruce J (2007) *Drawing a line under the crisis: Reconciling returnee land access and security in postconflict Rwanda*, HPG (رسمُ خطٍّ في ظلِّ الأزْمَة: التوفيق بين الوصول إلى أراضي العائدين وبين الأمن في رواندا في مرحلة ما بعد النزاع) bit.ly/ODI-Bruce-2007

المدونة الصوتية لنشرة الهجرة القسرية

جميع مقالات هذا العدد متاحة على البودكاست (باللغة الإنجليزية) في موقع نشرة الهجرة القسرية. للوصول إلى المدونة الصوتية لنشرة الهجرة القسرية (مرتبة حسب الأعداد)، يرجى زيارة الموقع التالي

https://podcasts.ox.ac.uk/series ثم البحث عن "forced migration review" في المدونة

السوريُّون في ألمانيا: الأسباب التي تدعو الأفراد إلى العودة أو البقاء

أحمد العجلان

ليس اللاجئون السوريُّون في أوروبا جماعةٍ واحدةً متجانسة، إنما هم أفراد وأُسَرٌ جاؤوا من بقاعٍ سورية مختلفة، فتجاربهم في المنفى مختلفة، وتوقّعاتهم في العودة مختلفة.

يُشيرُ بحثٌ أُجْرِيَ على اللاجئين السوريين في ألمانيا إلى أنَّ عودةَ اللاجئين الذين كانوا موظّفين في سورية -ولا سيَّما الذين وظّفتهم الحكومة- تَرْجِحُ على عودة غيرهم.[١] وينطبق هذا خصوصاً على الذين تزيد سِنُّهم على ٤٠ عاماً، فهم يميلون إلى استصعاب تعلُّم لغة المجتمع الذي يُضيِّفُهم وإيجاد وظيفة تُناسبُ درجاتهم التعليمية، وهم في استصعاب ذلك أكثر من اللاجئين الأصغر منهم سناً. كل هذا، فضلاً على أنَّ المستطيعين العودةَ إلى وظائفهم السابقة يمكن أنْ يستأنفوا عَيْشَهم في بلادهم الأصلية استئنافاً سهلاً. وتشعر هذه الفئة من اللاجئين أيضاً، أكثر من غيرها، باقتلاعها من ثقافتها، وتحنُّ إلى أنْ تعود إلى عيشتها السابقة.

ولكنْ قد تكون العودة الطوعية التي تُصَانُ فيها الكرامة على فئات اللاجئين السوريين الأخرى أصْعَبُ. من ذلك مثلاً، وفق المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين، أنَّ ثلاثة أرباع إلا قليلاً (أي ٧٣٫٨٪ – ٥٣٢ ألفَ شخص و٧٩٩ شخصاً) من طالبي اللجوء في ألمانيا عام ٢٠١٦ -ومنهم السوريُّون- يَصْغُرُون عن ٣٠ عاماً. عُلِّمَ معظمهم ودُرِّبوا في ألمانيا وتعلَّموا اللغة الألمانية، ويكسب كثيرٌ منهم راتباً جيداً، ويَرَوْنَ أنَّهم مندمجون في المجتمع الألماني. ومع ذلك، لن يفيدهم شيءٌ من مؤهلاتهم في سورية. ولذا، لا يُحتمَل أنْ تَرْغَبَ هذه الفئة من اللاجئين في العودة إليها. فلو أنَّ هؤلاء اللاجئين الشباب الذين يكسبون اليومَ رزقهم في ألمانيا بَقَوْا في سورية، لَنُظِرَ إلى كثير منهم على أنَّهم، بحسب المعايير التعليمية السورية، ذوو درجة تعليمية رديئة، ولَعاشوا عيشةً صعبة جداً، حتَّى لو كان ذلك قبلَ الحرب، ولَعملوا غالباً في أعمال صعبة تقتضي منهم جهداً جسمانياً في البناء والزراعة. وبعد ما أصبحوا يتمتعون به من أمْنٍ وتأمينٍ اجتماعيٍّ وصحيٍّ، وأهم من كل ذلك، كرامتهم المُصانَةُ في ألمانيا، فغير مُحتمَلٍ أنْ يختاروا العودة إلى سورية.

وأمَّا العودة الطوعية التي تُصَان فيها الكرامة، فالظاهر أنَّ حال الأطفال اللاجئين -ولا سيَّما الذين وُلِدُوا في ألمانيا أو الذين كانت سِنُّهم أقل من سبعةٍ يومَ قَدِمُوا- هي أصعب الأحوال. فقد اندمج هؤلاء الأطفال كلَّ الاندماج في النظم التعليمية المضيفة، وهم لا يعرفون قراءة اللغة العربية ولا كتابتها. وفي بعض الحالات، لا يتكلَّم الأطفال اللاجئون إلا بلهجة أمهاتهم وآبائهم (وليست هي اللغة العربية الفصحى التي يُتعلِّمُ بها في المدارس السورية)، حتى إنَّ بعضهم لا يستطيعون التكلُّم بلهجة أمهاتهم وآبائهم. والواقع أنَّ كثيراً منهم يَكْثُرُ أن يغلب عليهم كونهم من مواطني البلاد التي يعيشون فيها الآن، لا البلاد التي يأتي منها الآباء والأمهات. وستكون العودة إلى المجتمع السوري ونظمه التعليمية عليهم صعبةً. فإن أفرطَ في تبسيط أمرهم وصُنِّفوا سوريِّين بسبب جنسية آبائهم، فمن المُحتمَل، إن هم عادوا إلى سورية، أن يغالبوا الدراسة وأن يشعروا بأنهم مجفوُّون من المجتمع. وهذا يخالف اتفاقية حقوق الطفل، ولا سيَّما التعليق العام رقم ٦ الذي يقول: "لا يجوز للدول إعادة طفلٍ إلى بلد فيه أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بوجود خطر يُعرِّض الطفل لضرر لا يُعوَّض".[٢]

ليس اللاجئون السوريُّون في أوروبا جماعة واحدةً متجانسة، وإن طُبِّقتْ عليهم جميعاً سياسةُ عودة واحدة غير متمايزة، فسيُضارُّ ذلك كثيراً منهم، ولا سيَّما الأطفال واللاجئين الشباب ذوي الدرجات التعليمية التي هي أقلُّ من غيرهم. ولذا، لا بدَّ أن يُوسَّع فَهْمُ خصوصية كلِّ مرحلة من مراحل حياة الناس، وظروفهم في المنفى ومراعاتها، وذلك من أجل أنْ تُضمَن لتهجيرهم حلولٌ، تَجْتمِعُ فيها المناسبة والطوعية والاستدامة.

أحمد العجلان *ahmad.ajlan@uni-bielefeld.de*
باحثٌ في معهد البحوث المتعددة التخصصات التي محورها النِّزاع والعنف، في جامعة بيلفيلد *www.uni-bielefeld.de/ikg*

١. See Al Ajlan A (2019) 'Older Refugees in Germany: What Are the Reasons for the Difficulties in Language-learning?', *Journal of Refugee Studies*
(اللاجئون المسنُّون في ألمانيا: ما هي أسباب مصاعب تعلُّم اللغة؟)
bit.ly/JRS-AlAjlan-2019

٢. اتفاقية حقوق الطفل، التعليق العام رقم ٦ (٢٠٠٥)
www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/crc.aspx

العمل مع جماعات 'الماكثين': التعلُّم من إريتريا

جورجيا كول

قد يكون في التوسُّع في فهْم آراء الناس وظروف معيشتهم، في المجتمعات المحلية التي سيعود إليها العائدون، ما يُسهِّلُ على مَنَ يعود مِن حيث كان مهجَّراً، اندماجه فيها.

في الحال التي عليها إريتريا، أوْلت المنظمات الدولية والحكومات والأكاديميون، كَثيرٌ اهتمام بعظَم الشأن في إشراك الجماعات التي في الشتات في بنَاء صَرْحَي الدولة والسلام، وأوْلت عودة الأهالي مثل ذلك الاهتمام من حيث هي باعث من بواعث التنمية. ويُنظَر إلى الحالة التي عليها الاقتصاد والسياسة يومَ العودة، على أنها عاملٌ حاسمٌ في تقرير عودة الجماعات التي في الشَّتات ونجاحها في إعادة اشتراكها في سياسة البلد الذي نشأت فيه. وجاء من وثائق الأمم المتحدة، ما ينصر عودة المواطنين المؤهَّلين إلى إريتريا، فبدَّأت تلك الوثائق من المقاربات ما يَجْعَلُ من رضوان الذين في الشَّتات أعظم ما يكون، وما يَضْمَنُ لهؤلاء أنْ تستوعبهم المؤسسات التي تُديرُها الدولة، وكل هذا مُؤَيَّدٌ بما كشفته أحاديث أدَرْتُها بيني وبين موظفين يعملون على إنجاح مشاريع كهذه في البلد. على أنَّ هذه الوثائق لا تكاد تنظر إلى مسألتين هما: كيف تؤثِّرُ المقاربات التي تدعو إليها -إن هي أثَّرت- في السكان القاطنين بإريتريا؟ وكيف تُشكِّلُ الحَالُ الاجتماعية حيث سيَقْدَمُ القادمون، وطَبيْعَةُ العلاقة بين مواطني إريتريا داخلها وخارجها -إن هما شكَّلتا- نَجَاْعَةَ عمليات العودة؟

كثيراً ما يُنظَر إلى هذه الجماعات القاطنة على أنها واسطةٌ ليس غير. فكيف مثلاً تُبْعَثُ على أنْ تُسلسَ للعائدين إعادة إدماجهم؟ وكيف تُحَضُّ على أنْ تَجْعَلَ للعائدين، أي اللاجئين والنازحين داخلياً، فُسْحةً حتى يخوضوا في بناء السلام، وفي إعادة البناء والمصالحة الوطنيتَين؟ ثم كيف تُرَى أنْ بين نجاح العائدين ونجاحها علاقةً، إذ نجاح هذه يؤثر في نجاح هؤلاء تأثيراً حسناً والعكس صحيح؟

فإعادة هذه الفئة من السكَّان، إلى البلد، مُقْتَضٍ أولاً الأخذَ بأطُرِ عملٍ تعترف بكلِّ الجهات الفاعلة الخائضَة في عمليات العَودة، على كثرة هذه الجهات واختلافها. وقد أبرز العمل القائم على التجربة والمعاينة أن إعادة إدماج العائدين -في الغالب- مُتوقِّفةٌ على نجاح مفاوضتهم هم و'المسكون بزمَام الأمور المحليُّون'، في الشرعية والحقوق والفرص وقبول الاندماج.[1] ذلك أنَّ مقدرةَ المواطنين جميعاً على إتيان هذه العملية إتياناً حسناً ورغبتهم في ذلك، أمرٌ حاسم.

ثم من البحوث ما بحث في دَعْم المجتمعات المضيفة للاجئين، كيف يكون ولِمَ يكون؟ وتشير هذه البحوث إلى أن الهموم الإنسانية التي محورها التَّهجير والتنقُّل، يجب ألاّ يُفصَل، عندَ النظر فيها، بينها وبين جداول الأعمال التنموية التي هي أوسع نطاقاً، والتي جرت على جَعْلِ فسحة أكبر لوجهات النظر الاجتماعية والمُجْتَمَعية. إذ المجتمعات المضيفة، في هذا المجال، كُتَلٌ ذات شأنٍ قائمةٌ بنفسها.

التحديات السياسية والعملية والأخلاقية

لقد أُوْلِيَ 'الماكثون' الإريتريون اهتماماً ليس بقليل، في تسعينيَّات القرن العشرين وأوَّل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، فإذ ذاك عاد مئات الآلاف من اللاجئين الذين كانوا قد فرُّوا في أثناء ما جرى في البلد من مغالبة من أجل التحرير، ونزاع في الحدود بينها وبين إثيوبيا بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٠، وكان أكثرهم بلا عونٍ دولي. فقد عادوا إلى المناطق التي فيها أعظم العنف والدَّمار، وبقي أهلها بين ذخائرَ غير منفجرة، وأراض زراعية مُتلفَة، وبنية تحتية معظمها مدمر. إلا أنَّ إعادةَ إدماج العائدين سارتْ سيراً حسناً من غير توتُّر خطير.[2] والسبب في ذلك أنَّ العائدين ما عابوا على الماكثين سلوكهم ولا عاب الماكثون على العائدين سلوكهم، سواءٌ كان ذلك في القتال أو في العودة. وكانت أحبال وصال التناصُر وحُسْن النيَّة بينهم وثيقة، كما كانت رؤية الجماعتينَ، فكلُّ جماعة رأت في الأخرى مَجْلبَة للفرص. ولقد رُكِّزَ الانتباه في إصابة حاجات السكان الباقين في إريتريا، لسببين، أحدهما وَعْدُ حكومة ما بعد التحرير أنْ تُحقِّقَ الأمن البشري لجميع الإريتريين، وثانيهما جماعةٌ من أهل الفكر جرَّ عملها في إريتريا كثيرَ اهتمامٍ بهذه الدِّينامِيَّة التي يكثر إهمالها.

على أنَّ بحوثاً أُجْرِيَت حديثاً على إريتريين في عاصمتهم أسمرة وعلى إريتريين في الشتَّات، تكشف عن مجموعة من العوامل التي قد تُصعِّب العودة في المستقبل،

وتلقي الضوء على الأسباب السياسية والعملية والأخلاقية المُوجِبة لإيلاء الحال التي عليها الجماعات 'الماكثة' مزيد اهتمام.[٣] ومن ذلك، أولاً: أنَّ الإريتريين المقيمين خارج إريتريا مُتألِّفون من جماعات تختلف تواريخها اختلافاً عريضاً، فمنهم لاجئون ومهاجرون لم يعودوا إلى إريتريا حين استقلَّت، وإريتريُّون من الجيل الثاني والثالث، وأفرادٌ طلبوا اللجوء في مرحلة ما بعد الاستقلال. ولتعاطفهم السياسيِّ، المُختَلف بأحواله، أثرٌ عريضٌ في العلاقة بينهم وبين إريتريا وحكومتها، وفي كيفية اتِّصال الساكنين داخل البلد -الذي هو نفسه فيه تباينٌ سياسي- بهم.

ثم إنَّ في أغلب الناس بأسمرة آمالٌ خائبةٌ خيبة شديدةً، خيَّبها الحزب الحاكم في البلد والأفراد المستمرُّون في تأييده. فعند هؤلاء الناس أنَّ أفعال مَن يُؤيِّد الحكومة من الذين في الشتات أعانت على إطالة عمر هذا النظام الحاكم، ومن هذه الأفعال تنظيم التجمُّع دولياً لنصرة حزب الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة، وهو الحزب السياسي الحاكم في إريتريا، وإرسال المال إلى الحكومة من طريق ضريبة تُوجِبُها على الذين في الشتات، اسمها ضريبة الشتات.[٤] وكشفت مقابلات في أسمرة أنَّ الأفراد مهمومون من عودة مؤيدي الحكومة الذين في الشتات، بسبب آراء العائدين السياسية التي -كما يرى هؤلاء الأفراد- لا يعدلهم عنها شيء.

ثانياً: وإذ قد تنبّه الناس في أسمرة إلى أنَّ عودة الذين في الشتات ربما تجلب بعض المنافع الاقتصادية والسياسية والوجدانية، فقد كان فيهم بعض خوف من أن تُبنَى هذه المنافع على خُسْران طبقة أصحاب الأعمال المُعتَملين التي في البلد إذ ذاك. وإنْ نظرنا إلى القيود التي قُيِّدت بها حرية تنقُّل الباقين في إريتريا (ومنها صعوبة الحصول على تأشيرة الخروج التي لا بدَّ منها للانتفاع بالمنح الدراسية والوظائف خارج البلد)، نرى بوضوح في الوصول إلى الخدمات، تدرُّجاً في الرتب بين الناس، فلا يستوي في ذلك الذين في داخل البلد والذين في خارجه. وشعر مَن استطلعتهم أنَّ ما يُمنَح للذين في الشتات من فرص وموارد -ومنها المال المُدَّخر والصِّلات التجارية، والتعليم العالي الجيِّد- قد تُتيحُ لِمَن في المنفى احتكار أكثر الوظائف والفرص رِبحاً في إريتريا المتحرِّرة.

ثم هناك همٌّ معارضٌ لما سبق لكنَّه يوازيه، له صلة بسؤال: كيف سيستوعب البلد، اقتصادياً واجتماعياً، بعضاً من جيل اللاجئين الإريتريين الجديد إنْ هم اختاروا العودة؟ فلقد رحل كثير من الناس لتجنُّب الخدْمَة العسكرية الإلزامية، وهذا يعني أنهم رحلوا عن إريتريا قبل أن يُتمُّوا التعلُّم في المدرسة. وحتى أصحاب المِهَن الماهرون عانوا مَشَقَّة في إيجاد عمل يتناسب هو ومؤهلاتهم، وذلك بسبب السياسة المُقيِّدة للهجرة وسياسة اللجوء في المنفى. ثم إنَّ الإبهام يعتري مسألة، هي: كيف سيستوعب البلد هؤلاء الناس الذين عوَّق المنفى نُموَّ ثرواتهم وملامحهم التعليمية؟

بناءُ السَّلام والمُصَالحَةُ

يُضَافُ إلى ذلك، أنَّ الفئات المعارضة بين الذين في المنفى، ظاهرٌ أنها أتت بأفكار للمستقبل السياسي في البلد، تؤيِّد مَن في داخل البلد في آراءهم وتجاربهم المختلفة، لكنْ ليس بالضرورة أن تشتمل عليها. وبعَقب اتفاق السلام عام ٢٠١٨ بين إريتريا وإثيوبيا، وإخفاقه في تحقيق إصلاح سياسي، أُوقِدَت نار الحماسة من جديد في صدور المعارضين الذين في الشتات ليشرعوا في التخطيط لنَقْل إريتريا إلى ما بعد حزب الجبهة الشعبية من أجل الدِّيمقراطية والعدالة. وناقشت هذه الجماعات كيف يكون إسراع هبوط الحزب الحاكم؟ وكيف يكون الاستعداد لمدة انتقال سياسية تلي ذلك؟ ولقد دُعيَ إلى إقامة نقابات مهنية، لتُصَاغ فيها قوانين تسند البلد في المرحلة الانتقالية ثم تصير هي القوانين المتقدِّمة في نظام قضائي جديد، ويُعيَّن من الأفراد الذين في الشتات مَن يمكنُّهم تولِّي مُهمَّات قيادية في النظام السياسي الذي في مرحلة ما بعد حزب الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة.

على أنَّ ما يَتحدَّى ذلك سؤال: كيف يُوفَّقُ بين ما تطمح إليه هذه الجماعات المعارضة التي في الشتات وبين ما يطمح إليه أولئك الباقون داخل حدود الدولة؟ ثم إنَّ تصورات المواطنين الإريتريين الغَالبةَ في أنهم معزولون عن المناقشات السياسية والتعليم العالي الجيِّد، قد أسهمت في استشعار إمكان السكان داخل البلد أنْ يُهيِّجوا النُّفوسَ سياسياً لكنْ ليسوا بالضرورة قادرين على الإتيان ببرنامج سياسيٍّ بديل. فكان أنْ بدت بعض مبادرات الذين في الشتات بعيدةً عن أفكار المواطنين داخل إريتريا وعما يطمحون إليه من تغيير سياسيٍّ، وما في الطريق إلى ذلك من مُهمَّات يرغبون في توليها. وإذ قد غَلَبَ على عمليات العودة أنها تَرْكزُ همَّها في دَعْم الحقوق السياسية -ولا سيَّما حق الانتخاب- وضَمانها للاجئَين العائدين إلى وطنهم، فهي إلى ذلك تُسلِّم أنَّ 'للماكثين' تمثيلاً سياسيّاً ليس بالقليل. إنَّ هذه المقاربة، في بلد كإريتريا، قد تضاعف التهميش الذي هو واقع أصلاً على مَن هم داخل البلد.

هـذا، وفي تقديـم آراء العائديـن وتجاربهـم عـلى آراء الذيـن بقـوا وتجاربهـم، إحباطٌ لإنشـاء ظـروف يجـري فيهـا الحـوار والاندمـاج واحـترام كل فريـق الآخـرَ، فـكل ذلـك جـزء لا يتجـزّأ مـن إنجـاح بنـاء السـلام والمصالحـة. فينبغـي لبرامـج العـودة ضـمان أنْ لا تنشـئ تدرُّجـاً في الرتـب بـين النـاس، وذلـك بتخصيـص موارد للفريقـين، لا تُبنَـى إلا عـلى فئـات مـن المسـتضعفين مُمأسَسَـة، كفئـة اللاجئـين أو العائديـن. ومـن الوجهـة العمليـة، يَكْثُرُ شـيئاً فشـيئاً ميـل المنظـمات الدوليـة والمانحـين إلى مقاربـات يطلـق عليهـا اسـم مقاربـات 'المجتمـع كلـه'، وذلـك بسـبب اعـتراف بـأنّ آثـار التهجـير غـير مقصـور تأثيرهـا عـلى المتنقلـين، بـلْ تؤثّـر فيهـم وفي غيرهـم. ولـذاً يُتَـاحُ الدعـم والمسـاعدة للمجتمعـات المضيفـة وللمهجَّريـن أيضـاً، ويؤمَـلُ مـن ذلـك إنْهَـاضُ فـرص التنميـة العامـة، وتقليـلُ مـا قـد يكـون مـن خـلاف وجـدل، وإسْرَاعُ الاندمـاج. فـإنّ اتّخـاذ مثـل هـذه النـماذج، في البلـد الأصلي، لَرُبَّمـا يـأتي لـه بمثـل مـا فيهـا مـن فوائـد يـومَ العـودة.

جورجيا كول gc389@cam.ac.uk
زميلة باحثة، في مركز مارغرت آنستي للدراسات العالمية، الذي يتبع كلية نيونهام، في جامعة كامبردج
www.margaretansteecentre.org/dr-georgia-cole

١. Polzer T (2009) 'Negotiating Rights: The Politics of Local Integration', *Refuge*, 26(2), 92–106
(المفاوضة في الحقوق: سياسة الاندماج المحليّ)
bit.ly/Polzer-Local-Integration-2009

٢. Kibreab G (2002) 'When refugees come home: the relationship between stayees and returnees in post-conflict Eritrea', *Journal of Contemporary African Studies*, 20(1), 53–80
(حين يعود اللاجئون إلى بلادهم: العلاقة بين الماكثين والعائدين في مرحلة ما بعد النّزاع في إريتريا) bit.ly/JCAS-Kibreab-2002

٣. انظر، على سبيل المثال:
Cole G (2019) 'Systemic ambivalence in authoritarian contexts: The case of opinion formation in Eritrea', *Political Geography*, 73, 28–37
(جمعٌ بين النقائض شاملٌ في المقامات الاستبدادية: حالة تكوين الرأي في إريتريا)
www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0962629818304360

٤. يُوجَبُ على الإريتريين المقيمين خارج البلد ٢ بالمئة من دخلهم يؤدُّونها إلى الحكومة الإريترية لتفتح لهم ما عندها من خدمات.

مبادئ إعادة اللاجئين مُضيَّقٌ عليها

جِف كرِسْب

يزداد أكثر فأكثر انتهاك القوانين والقواعد التي وَضَعَها المجتمع الدولي لضمان أن تقع إعادة اللاجئين المُنظَّمةُ إلى بلدهم الأصلي، بحيث تشتمل على حماية حقوقهم.

في شـهر يونيو/حزيـران مـن عـام ٢٠١٩، قالـت وكالـة الأنبـاء أسوشـيتد بـرس إنّ "السـلطات اللبنانيـة تشـنُّ أكـثر حملاتهـا عـداءً عـلى اللاجئـين السـوريين لـكي يعـودوا إلى بلدهـم... إذ تحمَّلـت مـا يكفـي من عبء اسـتضافة أعـلى تجمُّـع للاجئين في العـالم عـلى أسـاس النسـبة بين عـدد سـكان البلـد المُضيف وبين عـدد اللاجئـين."[١] وقـال وزيـر الخارجيـة اللبنـاني جـبران بَسـيل، شـارحاً موقـف بـلاده، إنّ معظـم السـوريين يبقـون في لُبنـان لأسـباب اقتصاديـة، لا لأسـباب حمائيـة، وأشـار إلى أنّ نصـف مليـون سـوريٍّ يعملـون في لبنـان، مخالفـين لقوانـين العمـل، ولا يُعـادُونَ إلى بلدهـم.

وتابـع جـبران بَسـيل قائـلاً إنّـه يجـب أن يكـون هنـاك عـودة تدريجيـة للراغبـين في العـودة، وبعد يومين فقط مـن قوله هذا، هـدَّد الجيـش اللبنـاني بتدمـير مسـاكنَ نحـو من ٢٥ ألـفَ لاجئٍ يعيشـون قُـرْبَ بلدة عرسـال الحدوديـة، وكان السـبب، ظاهرياً، أنّهـم انتهكـوا اللوائـح الحكوميـة التي تمنع السـوريين من إقامة مبـانٍ خرسـانية. فقـال متحـدِّثٌ باسـم المفوضية السـامية للأمم المتحـدة لشـؤون اللاجئـين، اسـتجابةً لهـذه الأحـداث، إنّ "هـذا الوضـع يزيـد العـبء المـالي عنـد اللاجئـين، ونحـن نعلـم أنّ معظمهـم يعانـون الفقـر"، وقـال إنّ المفوضيـة السـامية للأمـم المتحـدة لشـؤون اللاجئين سـتوفِّرُ للاجئـين المتضررين مـوادَ بناءٍ جديـدةً، كالقماش المشـمّع والخشـب.[٢]

وليسـت هـذه الأحـداث المُقْلقـةُ مَقصُـورةً بحـال مـن الأحـوال عـلى لبنـان. فقـد وضـع المجتمـع الـدولي منـذ زمـن طويـل مجموعـة مـن القوانـين والقواعـد غايتهـا ضـمان أن تقـع إعادة اللاجئـين بحيـث تشـتمل عـلى حمايـة حقوقهـم. ولكـنْ عمليـاً، زادت الـدول المضيفـة والمانحـة، مـع اشـتراك الأمـم المتحـدة أحيانـاً، أكـثر فأكـثر سـلوكها مسـالكَ تنتهـك تلـك الحقـوق.

القوانين والقواعد

في السَّـبعين سـنةً الماضيـة، دُوِّنـتْ قوانين مقاربـة المجتمع الدولي لإعـادة اللاجئـين إلى بلدهـم الأصلي في عـدد مـن الوثائـق. ومن هـذه الوثائـق: اتفاقية اللاجئـين لعام ١٩٥١، وواسـطات إقليمية

كاتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن اللاجئين لعام ١٩٦٩، وسلسلةٌ من الاستنتاجات المتعلّقة بالحماية الدولية للّاجئين من اللجنة التنفيذية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المعروفة باستنتاجات اللجنة التنفيذية ExCom Conclusions)، وكتابٌ دليلٌ صدر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعنوانه دليل العودة الطوعية: الحماية الدولية.[٣] وتورد هذه الوثائق سلسلةً من المبادئ الأساسية.

أوّل هذه المبادئ، أنّ اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية تنصُّ على أنّه "يجب في كلّ حال احترام الصفة الطوعية جوهراً في عودة اللاجئين."، وبتعبيرٍ آخر، يجب أن يكون اللاجئون قادرين على اتّخاذ قرار حُرٍّ وصادرٍ عن علم في شأن عودتهم إلى بلدهم الأصلي، ويجب ألاّ يتعرّضوا لأيّ ضغط جسمانيٍّ أو ماديٍّ أو نفسانيٍّ يدفعهم إلى ترك البلد الذي هُم فيه لاجئون.

وثانيها، أنّه يجب أن تقع العودة إلى البلد الأصلي بحيث تكون آمنةً مُصَانةٌ فيها الكرامة. ويجب ألاّ يُرْغمَ اللاجئون أو يُقسَروا جسمانياً على الانتقال أو على ما يُهدِّدُ أمنهم. ويجب أن يكونوا قادرين على العودة بالسرعة التي تناسبهم، من غير أن ينفصلوا عن أفراد أُسَرهم، وينبغي كما نصَّ دليل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن "تُعامَلَهُم سلطات بلادهم الوطنية معاملةً فيها احترام وأن تَقْبَلَهُم قبولاً تاماً".

وثالث هذه المبادئ، يتعلّق بالحاجة إلى تنسيقٍ في حركة العودة إلى البلد الأصلي تنسيقاً فعّالاً، ويتحقق هذا غالباً بإنشاء لجان ثلاثية تضمُّ الدولة المضيفة والبلد الأصلي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي هذا، تتكفّل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتمثيل مصالح وهموم اللاجئين، وبضمان أن تسير العودة في طريقٍ تُحترَمُ فيه حقوقهم الإنسانية احتراماً تاماً.

ورابعها، أنْ وافق المجتمع الدولي على أنّه لا ينبغي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تشجِّعَ على عودة اللاجئين وأن تعمل على إنجاحها إلاّ في حالات تكون حدثت فيها تغيُّراتٌ جوهريةٌ في بلادهم الأصلية. ومثال ذلك في الأحوال العادية، تغيير الحكومة، وانتخابات ديموقراطية، وجريان عمليات بناء السلام التي تتبع الأمم المتحدة، وإعادة حُكْمِ القانون.

وخامسها، أنّه خلال العقود الثلاثة الماضية، تحمَّل نظام اللاجئين الدولي مسؤوليةً أثقل بكثيرٍ عند عودة اللاجئين. فوَفْق المفوضية السامية للأمم المتحّدة لشؤون اللاجئين، يجب أن تكون العودة إلى البلد الأصلي مرتبطةً بإعادة الإدماج وأن تكون مستدامةً في طبيعتها، وهذا يعني أنّه ينبغي أنْ يكون العائدون قادرين على استعمال كل حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية، ومن ذلك حقُّهم في إيجاد سُبُل معيشة آمنة.[٤]

وأخيراً، اتفقت الدول والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الحاجة إلى اتِّباع مقاربة شاملة للوصول إلى حلولٍ دائمة، وفيها يُجمَع بين العودة الطوعية، والاندماج المحليِّ، وإعادةِ التوطين في بلد ثالث. ففي كل حالة من حالات اللجوء، ينبغي اتِّباع هذه الحلول الثلاثة كلها، ويُحدَّدُ التوازن بينها على أساس كلّ حالةٍ على حِدَتِها.

حقائق الإعادة إلى البلد الأصلي

مبادئ إعادة اللاجئين إلى البلد الأصلي إذاً واضحةٌ بيِّنة. ولكن ما مدى احترام المعايير التي وافق عليها المجتمع الدولي من الوجهة العملية؟ السجلُّ التاريخيُّ لذلك غير مكتملٍ يا للأسف، وفي الزمن المعاصر، تتعرَّض هذه المعايير لضغط يزيد أكثر فأكثر.

ولقد عدَّ نظام اللاجئين الدولي أكثر فأكثر، على الرغم من التزامه المُعْلَن اتِّباعَ مقاربة شاملة للوصول إلى حلول دائمة، أنَّ الإعادة إلى الوطن الأصلي (على أساس طوعيٍّ عادةً ولكنّ ليس بالضرورة أن تكون على هذا الأساس دوماً) هي النتيجة المُثْلَى والمفضّلة. وتفسير السَّبب في ذلك ليس صعباً. إذ لا تريد الدول المضيفة في المناطق النامية من العالم بقاءَ اللاجئين في أراضيها لأجل غير مسمى، وفي معظم الحالات، تُصرُّ على ألاّ تمنح اللاجئين خيار الاندماج المحلي. وتحرص الدول المانحة على وَضْع حدٍّ لحالات اللجوء التي يطول أمدها ولبرامج المساعدة المُكلِّفة والطويلة الأمد، على حين أنَّ البلاد الأصلية تكون حريصةً غالباً على سَنْدِ شرعيَّتها من خلال إظهارها أنَّ مواطنيها المنفيين مستعدُّون للتعبير عن استيائهم من ظروف العيش في البلاد التي هم فيها، ويكون تعبيرهم هذا بعودتهم إلى بلادهم الأصلية.

وأمَّا المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين -وهي هيئةٌ تموِّلها الدول وتحكمها، ومن ثمَّ هي سريعة التأثُّر بهموم تلك الدول- فقد أصبح هدفها الرئيسيُّ هو إعادة أكثر عدد من اللاجئين إلى بلادهم الأصلية، وهذا يدلُّ على الفائدة

لاجئون أفغانيُّون في مركز إعادةٍ في نوشهره قُرْبَ بيشاور بباكستان، عامَ ٢٠١٨.

التي تُعيدُها المنظَّمةُ على مَنْ فيها من أصحاب المصلحة المعنيين الأساسيِّين. حتَّى إنَّ مفوَّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ساداكو أوغاتا، أعلن أنَّ عقد التسعينيَّات من القرن العشرين هو "عَقْدُ العودة إلى البلد الأصلي"، وفي العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، بدأت المنظَّمة في وَضْع أهداف سنوية، لا بل شهريةً أيضاً، للعودة إلى البلد الأصلي، وذلك في برامجها التي في البلاد الكبيرة.

وهكذا، تُنحِّي الجهات الفاعلة في نظام اللاجئين الدولي أكثر فأكثر فكرةَ أنَّ العودة إلى الوطن ينبغي أن تكون في طبيعتها طوعيةً، آمنةً، تُصَانُ فيها الكرامة، ومن هذه التنحية صُوَرٌ ودرجات من الإرغام تَقَعُ على اللاجئين لتُثيرَ وتحافظ على حركات العودة الجماعية إلى البلاد الأصلية. وهذا كان حال عودة ٢٠٠ ألف من لاجئي الروهينغيا من بنغلاديش إلى ميانمار في أوائل التسعينيَّات، وحال إعادة نحو من ٣٥٠ ألفَ لاجئٍ رواندي من تنزانيا عامَ ١٩٩٦، وحال ما يسمَّى 'العودة المُنتظِمة' لـ٤٠ ألفَ لاجئ بوروندي من تنزانيا عامَ ٢٠١٢. ومن الحالات التي هي أقرب إلى اليوم من التي ذُكِرَت آنفاً، هي إعادة اللاجئين الأفغانيين من باكستان وإيران، وإعادة اللاجئين الصوماليين من كينيا، وكان في كلتا الحالتين ضروبٌ مختلفةٌ من الوعيد والإرغام. ومن هذه الضروب تقليل في مستويات المساعدة، وتهديدٌ بإغلاق المخيَّمات، ومضايقاتٌ يومية من عند المسؤولين الحكوميين.

ولقد شهد العقد الماضي أيضاً جهوداً صاعدةً بذلتها الدول الصناعية لإعادة اللاجئين وطالبي اللجوء إلى بلادهم الأصلية، إمَّا عن طريق الترحيل، أو عن طريق برامج العودة الطوعية المُساعَد عليها، وفيها تُتَاح حوافزٌ مالية للعودة إلى البلد الأصلي. وغنيٌّ عن البيان، أنَّ هذا كان دليلاً قوياً على دَعْم البلاد المضيفة في المناطق النامية التي ترغب في أنْ تتحقَّقَ مغادرة اللاجئين أراضيها.

وتصُّر الدول اليومَ على وجوب أنْ تقع الإعادة إلى البلد الأصلي بحيث تكون أسرع بعد وصول اللاجئين إلى بلد اللجوء، حتى لو لم يكن في ظروف بلادهم الأصلية تغُّير جوهريٌّ. ففي شهر نوفمبر/تشرين الثاني من عام ٢٠١٧، على سبيل المثال، بدأت كلٌّ من بنغلاديش وميانمار والجهات المانحة الرئيسية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مثل الاتحاد الأوروبي، بدأت في تدقيق النَّظر في خياراتٍ لإعادة ٧٠٠ ألف لاجئٍ من الروهينغيا، بعد أربعة أشهر فقطٍ من فرارهم من الفظائع الواقعة في بلدهم، وذلك في وقتٍ ما زالَ في البلد يجري تهجير واسعٌ نطاقه.

ومثلُ ذلك، أنْ شهد العامان الأخيران جهداً دولياً صاعداً يُبذَلُ للتخطيط والإعداد لحالات من عودة اللاجئين واسعة النِّطاق إلى سورية، على الرغم من بقاء نظام الأسد ممسكاً بالسلطة، واستمرار وجود حليفيه الروسي والإيراني في البلد، وانتشار العنف وانتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً واسِعَ النِّطاق.

وقد أثيرت أسئلةٌ خطيرةٌ تتعلَّق بدور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من حيث هي وسيطةٌ في مفاوضات الإعادة، ومن حيث هي حامية لحقوق اللاجئين. وبحثت المُنظَّمة، تحت ضغط من الدول المضيفة والدول المانحة، عن طرق جديدة للتشجيع على العودة والعمل على إنجاحها، ومن ذلك دَفْعُ منَح وافرة من منح الإعادة إلى البلد الأصلي، وتُدْفَعُ إلى اللاجئين الَّذين لا يصلهم إلاَّ مبالغ قليلةٌ من مبالغ المساعدة، وتراكمت على كثير منهم ديونٌ ثقيلة.

ومن الأدلَّة ما يشير إلى أنَّ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد أخفقت في الخوض بما فيه كفايةٌ في هموم اللاجئين وفي فَهْمها، وذلك في سياق العودة. وهذا شُوهِدَ عملياً، واستُنْكِرَ، في نوفمبر/تشرين الثاني من عام ٢٠١٧، حين وقَّعت المُنظَّمة على اتفاقية سرية بينها وبين الحكومة الميانمارية لإعادة الروهينغيا إلى بلدهم.[٥] وأعمُّ من ذلك، أنَّ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين لعام ٢٠١٨، يوضِّحُ موقف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيقول: "ليست العودة الطوعية مشروطةً بالضرورة بإنجاز الحلول السياسية في البلد الأصلي".[٦] إذن ليس مستغرباً، في ظلِّ كل هذه الأحداث، أنْ يعطي لبنان نفسه إذناً بأن يدخل في مناقشات ثنائية مع دمشق وموسكو تدور حول عودة اللاجئين إلى سورية، وبأن يشتكي تعويق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حين تقترح أنَّ الظروف في سورية قد لا تكون بعدُ حسنة الاستجابة لإعادة اللاجئين إعادةً واسعة النطاق.

الاستجابات السياسية والبرنامجية

القُوَى التي قوَّضت المبادئ المُقرَّرة لإعادة اللاجئين إلى بلدهم الأصلي راسخةٌ رسوخاً عميقاً، وزوالها غير وارد غالباً في المستقبل القريب. ومع ذلك، يوجد من الإجراءات والتدابير ما يمكن اتِّخاذه لوقف التدهور (وعسى أن تَعْكِسه) في معايير إعادة اللاجئين الذي شوهد في السنوات الأخيرة.

أولاً: ينبغي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تتمسَّك بالمبدأ الذي يقول إنَّ العودة يجب أن تكون طوعيةً، آمنةً، تُصَان فيها الكرامة، وأن تُبنَى على أساس التغيُّرات الجوهرية والدائمة في البلد الأصلي. وتتحمَّل المُنظَّمةُ في هذا الصدد مسؤوليةً واضحة، ويجب عليها القيام بها حتَّى لو كانت تُعقِّدُ العلاقات التي بينها وبين الدول المضيفة والدول المانحة. وإن تعرَّضت المُنظَّمة لضغوط لكي تدخل في عمليات إعادة اللاجئين التي لا توافق المعايير المنصوص عليها في دليل العودة الطوعية، فعليها إمَّا أن ترفض فعل ذلك، أو أن تكون واضحةً صريحةً كلَّ الوضوح والصراحة، في طبيعة اشتراكها وتعليله.

ثانياً (وقد يكون هاهنا للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين دورٌ قيِّم): لا بدَّ من الابتعاد عن فكرة الإعادة إلى البلد الأصلي باعتبارها النتيجة المُفضَّلة، ولا بدَّ من الارتداد إلى مقاربة أشمل وأكثر تنوُّعاً للوصول إلى حلول دائمة. وهذا سيقتضي تحديداً أكثر انتظاماً للحالات التي قد يستفيد فيها جزءٌ من اللاجئين على الأقلِّ من الاندماج المحلي. وسيقتضي أيضاً بذل جُهْد لإيجاد أماكن جديدة لإعادة التوطين، وذلك لسدِّ الفجوة التي أنشأها التَّخفيض الشديد الذي أقرَّته الحكومة الأمريكية حديثاً في حصَّتها. فيجب استنباط حلول جديدة وإنشاء طريق بديلة. وقد يكون من ذلك، مبادرات الاعتماد على النفس التي لا ترقى إلى الاندماج المحلي التامِّ، والتأشيرات والممرَّات الإنسانية، وبرامج لمِّ شمل الأسرة وتنقُّل اليد العاملة، والمِنَح الدراسية، وترتيبات حرية التنقُّل.

ثالثاً: ينبغي أن تصبح عملية إعادة اللاجئين أكثر تشاركيةً وشمولية. وهذه مُهِمَّةٌ ليست سهلةً غالباً، فينبغي أن تحاول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إقناع الدول بالحاجة إلى إنشاء لجانٍ رباعية، يكون للاجئين فيها صورة من صُوَرِ التمثيل المنظَّم. ولكي تُيسَّر هذه المقاربة، التي لم تُجرَّب في الماضي قطُّ، ينبغي للمُنظَّمة أيضاً أن تفحص الطرق التي يمكن بها تنظيم هذا التمثيل تنظيماً تكون فيه الجدوى والعدالة في أقصاهما.

رابعاً: بعد عقود من المناقشات، أصبح من عهد قريب البنك الدولي وغيره من الجهات الفاعلة في المجال الإنمائي والمجال المالي، أكثر اندفاعاً ورغبةً في الخوض في مسائل اللاجئين، بدءاً من البلاد التي هي مجاورةٌ لسورية، واليومَ في أماكن أخرى أيضاً مثل بنغلاديش وإثيوبيا. غير أنَّ هذا الخوض ليس من دون خطر. فمن جهة، خَطَرُ ألاَّ تكون مشاركة الجهات الفاعلة في المجال الإنمائي واسعة النطاق أو مستدامةً كما يأمل كثيرٌ من أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين ويتوقَّعونها أن تكون، ومن جهة أخرى، خَطَرُ أن ينظر القطاع الإنساني إلى مشاركة الجهات الفاعلة في المجال الإنمائي على أنها الحلُّ

الأمثَل لمصاعبه المزمنة، ولا سيَّما الفجوات في التمويل ودورات البرامج القصيرة الأمد.

ومع كل ذلك، يَعِدُ التحوُّل إلى مقاربة أكثرَ إنماءً بعدَّة مزايا عظيمة الشأن. إذ يمكن أن يقلِّلَ الضغوط الاقتصادية والبيئة التي تشعر بها البلاد والمجتمعات المحليَّة التي تستضيف أعداداً كثيرة من اللاجئين، وهذا منْ ثَمَّ يقلِّلُ مَيْلها الطبيعي إلى حالات العودة غير الطوعية والسابقة أوانها. ويمكن أيضاً أن تُتيحَ للاجئين سُبُلَ معيشة أكثر أمناً، وسمتويات عيش أفضل في بلاد اللجوء، وهو ما يُمكِّنهم من التخطيط والإعداد لعودتهم في آخر المطاف، إنْ هم اختاروا العودةَ. وإن طُبِّقَت مقاربة إنمائية في البلاد الأصلية التي حدث في ظروفها تغيُّر جوهري أو هو جارٍ حدوثه فيها، فيمكن أن تُتيحَ للعائدين والسكان المقيمين على السواء فرصةً لإعادة بناء عَيْشهم وإعادة تأسيس العلاقات بينهم، ومِنْ ثَمَّ إحْقَاقُ أن تكون العودَةُ مستدامةً في طبيعتها.

جف كرِسْب jefferyfcrisp@gmail.com
باحثٌ مُشارِكٌ، في مركز دراسات اللاجئين، بجامعة أكسفورد www.rsc.ox.ac.uk وزميلٌ مشاركٌ في برنامج القانون الدولي، بدَارِ تشاتام

١. Associated Press 'In Lebanon, Syrian refugees face new pressure to go home', 20 June 2019
(في لبنان، يواجه اللاجئون السوريُّون ضغطاً جديداً للعودة إلى بلدهم) bit.ly/APN-20062019-Leb
٢. Naharnet, 12 June 2019 www.naharnet.com/stories/en/261366
٣. UNHCR (1996) *Handbook – Voluntary Repatriation: International Protection* (دليل العودة الطوعية: الحماية الدولية) bit.ly/HCR-VolRep-1996
٤. UNHCR (2008) 'UNHCR's role in support of the return and reintegration of displaced populations: policy framework and implementation strategy'
(دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دَعْم المُهجَّرين وإعادة إدماجهم: إطار السياسات وإستراتيجية التنفيذ) www.refworld.org/pdfid/47d6a6db2.pdf
٥. www.reuters.com/article/us-myanmar-rohingya-idUSKBN1JP2PF
٦. UNHCR (2018) 'The Global Compact on Refugees', section 3.1 para 87 (الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين) bit.ly/GCR-2018

حلولٌ دائمةٌ للأطفال العائدين

ستفاني بارت وماريون غِيُوم ويوشيا كابلان

أُطُرُ عمل الحلول الدائمة لقياس التقدُّم في الطريق إلى العودة المستدامة وإعادة الإدماج المستدامة، مُخْفِقَةٌ في مراعاة حاجات وتجارب الأطفال خاصة.

لمَّا كان في عام ٢٠١٧، هُجِّرَ قسراً أكثرُ من ٦٨ مليون إنسان، يَصْغُرُ أكثر من نصفهم عن ١٨ عاماً، وفي ذلك العام نفسه، عاد نحوٌ من ٦٧٠ ألف لاجئ و٤٫٢ مليون نازح داخلياً إلى مناطقهم الأصلية. وعلى الرغم مما أُبرِمَ من اتفاقيات قانونية وأطر عمل قانونية، تحمي حقوق الطفل عند العودة وبعدها، واضحٌ أنَّ البلاد في العالم كلَّه تُخفِقُ في مساندتها. ثم ليس من الجهات الفاعلة إلا قليلاً، يجمعون بيانات خاصة بالأطفال أو يتتبَّعون حالات عودة الأطفال، وهذا يُصعِّبُ فَهْمَ مسألتين: كيف يُخذَل الأطفال العائدون، وأين مواضع الخذلان؟ ثم كيف يُعالَج هذا الخذلان؟

وللأطفال مواضع ضعف مميزةٌ، من حيث الجسم، ومن حيث العافية النفسانية والاجتماعية، وفرصهم غالباً أقلُّ من فرص غيرهم في إبانة قدرتهم على اتِّخاذ القرار في خيارات الهجرة. ويمكن أنْ تزيد مواضع الضعف هذه أخطاراً على الأخطار العظيمة القائمة التي تواجه العائدين جميعاً. واعترافاً بحاجاتهم الخاصة، وإكمالاً للمادة ٣٣ من اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ في عدم الإعادة القسرية، جاء في اتفاقية حقوق الطفل أنْ: "لا يجوز للدول إعادة طفل إلى بلد فيه أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بوجود خَطر يُعرِّض الطفل لضرر لا يُعوَّض".[١]

وينبغي أن يكون للأطفال أمورٌ، من جملة عوامل أخرى وبلا تمييز، منها: الأمان، والمستوى المعيشي الكافي لحاجاتهم، وسُبُل المعيشة، والسكن، والوثائق الشخصية، والعدالة، وينبغي أن يكون كلُّ ذلك جزءاً من كلِّ الحلول الدائمة وإعادة الإدماج المستدامة. ومع ذلك، ليس للالتزامات التي التزمها المجتمع الدولي من أجل تمكين حقوق كهذه قيمةٌ إلا إذا قدرت على أنْ تتثبَّت من التقدُّم في الطريق إلى تحقيق شروطٍ كتلك. ولقد وُضِعتْ أدوات لقياس التقدُّم في الطريق إلى العودة وإعادة الإدماج المستدامتان، مع معايير مشتركة حددتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الهيئات، لكنَّ القائمَ

من المبادئ التوجيهية وأطر العمل غير محتوٍ على أدلة مصممةٍ لقياس حاجات الأطفال خصوصاً.

ولمعالجة هذه الفجوة، وضعت منظمة إنقاذ الطفولة مجموعة جديدة من الأدلَّة الخاصة بالطفل من أجل إكمال أطر عمل العودة وإعادة الإدماج، ومن أهمِّها بُعْدٌ جديدٌ للصحة العقلية والسلامة النفسانية والاجتماعية، ورَكَزَتْ ذلك في حقوق الأطفال في اللعب والاندماج في المجتمع، وفي قدرتهم، وفي صحتهم العقلية، وفي أن يُيسَّر لهم الدعم المتقَن.[٢] أجرت منظمة إنقاذ الطفولة ومنظمة صموئيل هول بحثاً بين عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، وطبَّقتا فيه إطار العمل هذا، للتثبُّت من الحال التي تواجه الأطفال العائدين إلى الأربعة البلاد الآتية وسياقات أحوالها: سورية والعراق والصومال وأفغانستان.[٣] فتبيَّن من ذلك بعضٌ من شيءٍ لا يُبشِّر بخير، إذ يُتجاهَلُ الأطفال العائدون، ولا يُولَوْن من الاهتمام إلا قليلاً، ولا يُجمَع من المعلومات فيهم إلا قليلاً.

البيانات والثغرات

في سياقات العودة الأربعة التي فُحِصَت، يظلُّ الافتقار إلى السلامة الجسمانية، الذي كان سبباً أصلياً لتهجير الناس أوَّل الأمر، عموماً كما هو. إذ يبرز في سورية والعراق والصومال وأفغانستان العنف الذي لا تمييز فيه، والاعتداء الجسماني على الأطفال فيها أمرٌ شائعٌ. وتشير الأدلَّة التي بين يدي بحثنا، المُستَعرَضَةُ فيه، إلى أنَّ الأطفال العائدين هم من الأطفال غير المهجَّرين أكثرُ عرضةً للاحتجاز والاتِّجار بهم، ولا سيَّما في سورية والعراق. وأمَّا ما يتعلق بالأدلَّة الرئيسية على السلامة الجسمانية، كزواج الأطفال وعمالتهم، فلا توجد بيانات مصنَّفة على حسب العمر وأساس الهجرة.

ثم إنَّ الأطفال الذين لا يستطيعون العودة إلى مساكنهم الأصلية، والمقسورون على العيش في مآوٍ مؤقَّتة أو أحياء حضرية فقيرة، إنما يجاهدون غالباً للحصول على المياه النقية وخدمات الصرف الصحي، وذلك بالقياس إلى الأطفال غير المهجَّرين. وكثيراً ما تكون أدلَّة التغذية (في العائدين جميعاً) التي هي مُقَايَسَةً بغيرها أقلَّ من غيرهم، نتيجةً لعجز العائدين عن الوصول إلى الأراضي الزراعية. فالرعاية الصحية في حالٍ يُرثى لها في السياقات التي فيها البلاد الأربعة جميعاً، إذ مُعدَّل وفيات الرضَّع مرتفعٌ، ومُعدَّل التلقيح منخفض، غير أنَّ البيانات الصحية المصنَّفة على حسب العمر ووضع الهجرة لا تُجمَع جمعاً مواظباً عليه. وفي السياقات التي يكون فيها قَليلُ وصولٍ إلى التعليم عموماً، يواجه العائدون صعوباتٍ فوق الصعوبات التي يواجهونها أصلاً، مثل عجزهم عن دفع الرسوم المدرسية أو افتقارهم إلى وثائق تثبيت الهوية.

ويبدو في البلاد الأربعة أنَّ الأطفال العائدين يعانون، بالقياس إلى غيرهم، معوِّقاتٍ في الطريق إلى الأمن والهوية القانونية والقضاء الفعَّال وحرية التنقُّل. فهم بالقياس إلى الأطفال غير المهجَّرين، يعانون أيضاً مستويات أعلى من الانفصال عن الأسر وأوصياء الأمور.

ويواجه العائدون أيضاً معوِّقات نسبية في الذي يصلهم من دعم للصحة العقلية، مع أنَّ تأثير هذه الثغرة على نموِّهم النفسَّاني غير مَقيس أو مفهوم بما يكفي في الوقت الحاضر. إذ تَجِدُ الأطفالَ العائدين غير مستطيعين دوماً الوصول إلى أيِّ شَبكة من شبكات التربية والدعم الاجتماعي أو إلى بيئة لعب آمنة. ويواجه كثيرٌ منهم تحدِّيات نفسانية واجتماعية، تُنشِّئ مخاطر تهدد أسَاسَ حُسْنِ أحوالهم، والدعم المُتْقَنُ لمساعدتهم على مواجهة هذه التحديات قليلٌ أو ليس له وجود.

الآثار

ثغرات المعرفة والأدلَّة: ألقى بحثنا الضوء على النقص المنتشر في البيانات والمعايير المتعلقة بظروف عودة الأطفال وإعادة إدماجهم، وذلك في العالم كله، وعلى الحاجة الملحَّة إلى الاستثمار في النُظُم المُحسَّنة لجمع البيانات. ونخصُّ هنا أنَّنا وجدنا نُدْرةً في البيانات المصنَّفة على حسب العمر، وأنَّ البحوث الحالية في عودة الأطفال هي في العموم قليلة ومشتملةٌ على حكايات فردية. ويستحيل بغياب مثل هذه البيانات الموثوق بها، إنشاء مُنطلَق وقياس التقدُّم في طريق تحديد مسألتين: متى تنجح إعادةُ إدماج الأطفال وأسرهم في بلادهم الأصلية؟ وأين يحدث ذلك؟ على أنَّ هذا يقلل المساءلة ويُنشئُ تحدِّيات أمام هذه الجهات الفاعلة، ومنها المنظمات غير الحكوميةً والوزارات الحكومية، التي ينبغي أن تكون جهات مسؤولة عن الأطفال. فمن غير بيانات أفضلَ، يصعب تصميم برامج مجدية وإنفاذها، من أجلِ تحقيق عودة آمنة، ونخصُّ بالصعوبة إعادة إدماج الأطفال المستدامة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تتحدى ثغرة الأدلَّة قدرةَ الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين على الزَّعْم صدقاً أنَّ ظروف عودة الأطفال عودةً آمنة تُصان فيها الكرامَة، هي في الحقيقة واقعةٌ.

معايير الحماية الأساسية ليس لها وجود: نرى الأطفال يعودون إلى بيئات لا تمكِّنهم من حقوقهم الكاملة التي تضمنها اتفاقية

حقوق الطفل، ومن ذلك الحق في الحماية والتعليم والرعاية الصحية. وفي مجالات أخرى، مثل السلامة الجسمانية والماديَّة، تشير البيانات التي بين أيدينا إلى كثير شبه بين الأطفال العائدين والأطفال غير المهجَّرين. ولكنْ لا يمكن الاستناد إلى نقص الاختلاف بينهما لتسويغ عودة الأطفال إذا ظلَّ، قبل كلِّ شيءٍ، سياقُ العودةِ غيرَ آمن.

الافتقار إلى الدعم المستدام بعد العودة: ترى كثير من البلاد التي يعود منها العائدون أنَّ مسؤوليتها القانونية تنتهي حين يصل الأطفال إلى بلدهم الأصلي. فالاتصال قليلٌ بين الجهات الفاعلة المشاركة في حالات العودة، كإدارات الهجرة والسفارات والسلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في البلاد التي يُعَادُ منها. وأخيراً، تَصِلُ الفوائد التي تُتَاحُ للعائدين طوعياً (كالدعم العيني) إلى الأسر غالباً، فليست تُفِيدُ الأطفال بالضرورة.

الافتقار إلى الدعم قبل العودة وبعدها: توجِّه النتائج التي توصَّلنا إليها الانتباهَ إلى افتقار المناقشات الدائرة حول حالات العودة الواسعة، إلى التركيز والاستثمار في الموارد في كلٍّ من الدعم الذي قبل العودة ودعم إعادة الإدماج الذي بعد العودة وأمده أطول. ويُظْهِرُ هذه الثغرة جزئياً للعيان انعدام المساءلة في نطاق واسع، ويتعلق هذا بغياب القياس المناسب لنتائج إعادة الإدماج، ويُظهِرُها أيضاً عجز المعايير الحالية عن توجيه ما هو قائمٌ على الحقوق من أعمال حالاتِ العودة وإعادة الإدماج.

التوصيات

لا ينبغي أن يعود الأطفال حتَّى تتحقق معايير عودتهم الآمنة التي تُصَانُ فيها كرامتهم. ويجب أن تُوْجَدَ آلياتٌ لوضع المعايير وقياس التقدُّم، وذلك لضمان أنْ يكون للأطفال وأسرهم حلولٌ دائمةٌ بعد عودتهم.

ذلك، ويجب أن تعمل الجهات الفاعلة المُكلَّفة بشؤون الهجرة وهيئات حماية الطفل معاً في وَضْعِ معاييرَ دنيا لعودة الأطفال وإعادة إدماجهم القائمتينَ على أساس الحقوق. وإذ قد أقررنا هذا، فإنَّ العمل الحقيقي ينطوي على معالجة أسئلة عملية وفنية، فكيف السبيل إلى مزيد تطوير وكسب دعم، من أجل إنفاذ أدلَّة لقياس التقدُّم في الطريق إلى بيئات عودة تُناسِبُ الطفل؟ ويجب أن تتَّصل هذه الأدلَّة بالبيانات التي يمكن جمعها عملياً في الحقيقيِّ من أحوال النزوح الصعبة. وتقتضي هذه المناقشة المنهجية مشاركةً تعاونية بين أصحاب المصلحة المعنيين المكلَّفين بشؤون التَّهجير وبين الأوساط الأكاديمية والنطاق الأوسع من جماعات البحوث.

ثم إنَّ من الضروريِّ النظر إلى حالات العودة من حيث هي عمليةٌ، لا حدثٌ وحيدٌ، ومن الضروريِّ أيضاً ضمان حقوق الأطفال في رحلة العودة من أوَّلها إلى آخرها. ويمكن أن يكون لنقص الدعم الكافي تأثيراتٌ لا تقاس بالسنين فحسب، بل بالعقود أيضاً، ومن ثمَّ لهذه التأثيرات آثار عميقة طويلة الأمد في السياقات التي هي أوسع، قطرياً وإقليمياً، لا بل عالمياً أيضاً. وفي حدود ما قدَّمنا ذكره، أنَّ إعداد الدعم قبل العودة، وإعادة الإدماج المستدامة بعد العودة، أمرٌ ضروريٌّ لا مناص منه، وليس مجرَّد أمرٍ 'مُضَافٍ' إلى وَضْعِ برامج لحالات العودة.

وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نعترف بأنَّ ملايين المهجَّرين يُنظِمون أمر عودتهم من عند أنفسهم في العادة، وبأنَّ حالات العودة هذه تقع غالباً قبل أن تَنْشَأ ظروف إعادة إدماج آمنةٌ مُعيَنَةٌ حيث يعودون. والباعث على القرارات التي يتَّخذها هؤلاء العائدون 'عفوياً' هو مزيجٌ معقَّدٌ من الدوافع التي يرتبط كلُّ دافع منها بالآخَر. ثم لا يخفى أنَّ من أولويات البحث في هذه المسألة، فَهْمُ دور الأطفال في اتِّخاذ القرارات الجماعية والمعقَّدة، وتأثير هذه القرارات في حُسْنِ أحوالهم.

ستفاني بارت *stefanie.barratt@samuelhall.org*
رئيسة ركن معايير البيانات والتحليلات

ماريون غيُوم *marion.guillaume@samuelhall.org*
رئيسة ركن الأطفال والشباب

منظمة صموئيل هول *http://samuelhall.org*

يوشيا كابلان *Josiah.Kaplan@savethechildren.org*
مُستشَارٌ بحوث رئيسٌ، مبادرة الهجرة والتَّهجير، التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة *www.savethechildren.net*

١. اتفاقية حقوق الطفل، التعليق العام رقم ٦
www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/crc.aspx

٢. Save the Children (2018) *Durable Solutions for Children Toolkit* (الحلول الدائمة لمجموعة الأدوات المتعلقة بالأطفال)
bit.ly/Save-DurableSolutionsToolkit

٣. Save the Children/Samuel Hall (2018) *Achieving Durable Solutions for Returnee Children: What do we know?* (الوصول إلى حلول دائمة للأطفال العائدين: ماذا نعرف؟)
bit.ly/Save-SamuelHall-childreturnees-2018

عودة اللاجئين السوريِّين من لبنان

تاميراس فاخوري ودِريا أوزكُل

كشف تحليلٌ لممارسات العودة في لبنان عن تحدِّياتٍ تتحدَّى العودة الطوعية الآمنة التي تُصَان فيها الكرامة.

مع استعادة نظام الأسد السيطرةَ على معظم أجزاء سورية، يتعرَّض اللاجئون السوريُّون لضغوط تزداد أكثر فأكثر للعودة من البلاد المجاورة، ومنها لبنان. ومع ذلك، يُظهر تحليلٌ للساحة السياسية المعقَّدة ولما يُمَارس في العودة اليومَ أنَّه ما يزال يُحتَاج إلى كثيرِ عملٍ من أجل ضمان عودة السوريين عودةً طوعية، آمنةً، تُصَان فيها الكرامة.

صحيحٌ أنَّ لبنانَ استمرَّ في سياسة إعفاء السوريين من التأشيرة في المراحل الأولى من الحرب، لكنَّ التوتُّر بين الأحزاب السياسية، والتوتُّر بين السوريِّين وبين السكَّان المحليين، اشتدَّا سريعاً. فبدأت بعض البلديات في فَرْض حظرِ تجوُّلٍ على السوريين في أوائل عام ٢٠١٤، وطبَّق لبنان في إدارة الحدود سياسات أكثر قسوةً، تزيد قسوتها شيئاً فشيئاً. ففي شهر يناير/كانون الثاني من عام ٢٠١٥، أنهى لبنان سياسة الإعفاء من التأشيرة، وطلبَ رسمياً من المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تتوقَّف عن تسجيل اللاجئين السوريين. واستمرَّت مكاتب الأمن العام الحكومية إلى حدٍّ بعيد في السماح للنساء والأطفال بالحصول على تصاريح إقامة بالمجَّان، بشرطِ أن يكون لدى كلٍّ منهم بطاقة اللاجئ الصادرة عن المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولكنَّها طلبت من الرجال التوقيع على تعهُّدٍ بألاَّ يعملوا في لبنان. وطبَّقت مكاتب الأمن العام كلَّ ذلك تطبيقاً غير متناسق، ولكنْ عموماً، الطريقة الوحيدة التي يستطيع بها الرجال الحصول على تصريح إقامة، هي أن يكون لهم كفيلٌ لبناني. ثم إنَّ ثمنَ رفع طلبٍ للحصول على تصريح إقامة عن طريق الكفيل هو ٢٠٠ دولارٍ أمريكي سنوياً لكلِّ شخص في الأُسرة تزيد سنُّه على ١٥ سنة.[١] فدفعت الصعوبات في الحصول على الوثائق ودَفْعِ الرسوم مُعْظَمَ السوريِّين المقيمين في لبنان إلى مخالفة القانون.

ولقد أدَّى التَّهجير من سورية إلى زعزعة النظام السياسي اللبناني المتعدد الطوائف الذي يحكم جماعاتِ البلد الثَّماني عشرةَ. ولم تتمكَّن الأحزاب السياسية من وَضْعِ استجابةٍ موحَّدة لشأنِ النِّزاع السوري، أو من صُنْعِ سياسةٍ للجوء. وأكَّدت بعض الفئات اللبنانية أنَّ وجود اللاجئين السوريين، ومعظمهم من الطائفة السُّنيَّة، يُغيِّر التركيبة السكانية في لبنان، ويهدد التوازن الهشَّ لتقاسم السلطة بين المسلمين والمسيحيِّين. ثم ما إن بدا أنَّ نظام الأسد كَسبَ اليَدَ العُليا في الحرب السورية، حتَّى سارع السياسيُّون الرئيسيُّون في لبنان إلى المطالبة بعودة اللاجئين السوريين، وعملوا على إنجاح العودة من خلال تطبيق تدابير احتواء مُشدَّدة. فبدأت البلديات ومكاتب الأمن العام في تطبيق قوانين مُشدَّدة قُيِّدت كثيراً حصول السوريين على الوظائف والمساكن، وقلَّلت فُرَصَ سُبُلِ معيشتهم.

هذا، والأحزاب السياسية اللبنانية مُتَّفقةٌ على أنَّ عودةَ المهجَّرين السوريين ضرورةٌ، ولكنْ لا إجماع في: مَن منَ الجهات الفاعلة ينبغي لها تيسير العودة؟ وما توقيت هذه العودة؟ وما الظروف التي يجب أن تقع فيها؟ وفي السنوات الأخيرة، حدث انقسامٌ عميقٌ في مسألة هي هل ينبغي للحكومة تيسير حالات العودة إلى جانب تطبيع علاقتها مع النظام السوري؟ فأدَّى ذلك إلى تعطيل المفاوضات في خطة موحَّدة لعودة اللاجئين. والمواقف المتنافسة هي في الأغلب نتيجةٌ للبرامج الجغرافية السياسية المتنوعة التي تتَّخذها الجهات الفاعلة اللبنانية فيما له صلة بالحرب في سورية. إذ أدركت الأحزاب التي رأت في الثورة عامَ ٢٠١١ فرصةً لتفكيك نظام الأسد أنَّ التنسيقَ مع النظام في عودة اللاجئين يُعزِّزُ موقفه، وأمَّا الجهات الفاعلة اللبنانية التي انحازت إلى النظام السوري، فرأت في التنسيق مع السلطات السورية إشارةً إلى المجتمع الدولي أنْ قد استعاد النظام السيطرة على أراضيه.

قنواتٌ من أجل العودة

في ظلِّ هذه الحال، تقع حالات عودة ضيِّقة النطاق إلى سورية من خلال قنوات متعددة، يُيسِّرُها انتشار الجهات الفاعلة اللبنانية الرسمية وغير الرسمية. إذ يمكن أن يرفع السوريُّون طلباً للعودة -ثم ينتظرون موافقة الحكومة السورية عليه- في مراكز التسجيل في جميع أنحاء لبنان، وتُنسِّقُ بين هذه المراكز مكاتبُ الأمن العام. على أنَّ معايير الموافقة على الطلبات غامضٌ مُعْظَمُها، فانتقدت منظمات حقوق الإنسان السرية التي تُحيطُ بالنظر في هذه الطلبات. وللعمل على إنجاح طلبات العودة، أتت مكاتب الأمن العام ببعض الحوافز كإلغاء رسوم 'الخروج من البلد' التي يجب دَفْعُها على الذين يمكن أن يعودوا وقد قضوا مُدةً سابقةً لم يكن لديهم فيها تصاريح إقامة في لبنان. ولقد عاد من اللاجئين السوريِّين، على حسب قول مكاتب الأمن العام، نحوٌ من ١٧٠ ألفَ لاجئ سوري إلى الآن عودةً 'طوعية'.[٢] وعند الحدود، تختم مكاتب الأمن العام كلَّ جوازِ سفرٍ فيُقرُّ بذلك أنَّ

صاحبه ممنوعٌ من العودة إلى لبنان مُدَّةً من الوقت لا يعرفها اللاجئون في كثير من الأحيان.

وقد أنشأت بعض الأحزاب السياسية لجاناً من عندها لتفحُّص ظروف عودة اللاجئين وللنظر في طلبات العودة. وقد تُنسِّقُ هذه اللجان بينها وبين مكاتب الأمن العام، غير أنَّها تُنشئ شبكات تُتيحُ للعودة إلى البلد الأصلي طرقاً مغايرة. ففي شهر يوليو/تموز عامَ ٢٠١٨، وضع حزب الله (وهو حزبٌ سياسيٌّ شيعيٌّ كان قد نسَّق إعادة آلاف اللاجئين السوريين إلى بلدهم عامَ ٢٠١٧) برنامجاً للعودة مع إنشاء مراكز اتصالٍ وفرق عملٍ في جميع أنحاء لبنان، تُشْرحُ فيها إجراءات العودة للاجئين وتُدَرَّسُ حالاتهم. وفي عام ٢٠١٨، أنشأ التيار الوطنيُّ الحرُّ، وهو أكبر حزب مسيحيٍّ في مجلس النوَّاب، لجنةً محليةً من عنده تُعنَى بعودة اللاجئين، فتُعرِّفُهُم طُرُقَ العودة وتُيسِّر حالات العودة إلى ما يسمى بالمناطق الآمنة في سورية، وذلك تنسيقاً بينها وبين مكاتب الأمن العام والبلديات.

ثم أشرعت جهات فاعلة غير رسمية، كاللجان المحلية والجهات الفاعلة الدينية، قريبةٌ من الحدود السورية البنانية، نطاقاً ضيِّقاً من حالات العودة، وذلك بالتنسيق مع الأحزاب السياسية اللبنانية والشبكات في جانِبَي الحدود. فحذَّر الاتحاد الأوروبي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من كلِّ عمليات العودة، مُشيرَين إلى أنَّ الظروف في سورية ما تزال غير مُعينَة على العودة، وأصَرَّا على أنَّ حالات العودة إنَّما يجب أن تكونَ طوعيةً، آمنةً، تُصَان فيها الكرامة. لكنَّهما لم يتمكَّنا من التأثير في ما يحصل في الواقع. وفي عام ٢٠١٨، اتَّهمت وزارة الخارجية اللبنانية المفوضيةَ السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالسعْي إلى صَرْف اللاجئين عن العودة، وبانتهاك سيادة لبنان في اتِّخاذ قراراته. إذ تُراقِبُ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مراقبةً غير رسمية حالات العودة عند المعابر الحدودية، على الرَّغم من أنْ لا سلطَة لها للتدخُّل. لكنْ لا مراقبةً مستقلةً غيرها عند الحدود، تَضْمَنُ أن تكون حالات العودة طوعيةً حقاً.

احتمال نجاح العودة في المستقبل

في ١٣ من شهر مايو/أيار عامَ ٢٠١٩، أصدرت مكاتب الأمن العام بياناً جاء فيه أنْ سيُرحَّلُ كلُّ سوريٍّ دخل لبنان دخولاً غير قانونيٍّ بعد ٢٤ أبريل/نيسان من عام ٢٠١٩، فخالف هذا البيان مبدأ عدم الإعادة القسرية. وأظهرت التقارير الأخيرة، أنَّ اللاجئين السوريين المتسجِّلين عند المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أُجبِرُوا على التوقيع في استمارات العودة الطوعية، وقد اعتُقِلَ على الأقَلِّ ثلاثةٌ من العائدين فَوْرَ وصولهم إلى سورية.[٣] ثم إنَّ قرار

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/مكتب أيلا سالتيرز

لاجئون سوريُّون يُعايِنُونَ الغَمْرَ في مخيَّم الدلهمية غير الرسمي في لبنان بعَقِب هبوب عواصفَ شديدةٍ في شهر يناير/كانون الثاني من عام ٢٠١٩. ضرَّت بأكثر من ١٥٠ موقعاً غير رسميٍّ، فعرَّضت ٧٠ ألفَ لاجئٍ للخطر. وقالت امرأةٌ: "لا يغمض لنا جفنٌ ليلاً، وهذه الحال مستمرةٌ منذ ثلاثة أيام."

١٣ مايو/أيار إنَّما يُعرِّضُ للخطرِ اللاجئينَ الذين كانوا يعيشون في لبنان من قبلُ ودخلوا البلد دخولاً غير قانوني. فمن ليس لديه إثبَاتُ دخولٍ رسميٍّ قبل شهر أبريل/نيسان من عام ٢٠١٩، مُعرَّضٌ لخطر الترحيل في كلِّ وقت.

وعلى الرغم من الجمِّ الغفير من التحدِّيات التي تتحدَّى اللاجئين السوريين في لبنان، عودتهم قريباً غير واردة. ففي دراسة حديثة، أُجْرِيَت في أجزاء مختلفة من البلدِ، لم يكن من المُستطلعينَ فيها أحدٌ ينوي العودةَ. وكانت أكثر الأسباب ذِكْراً هي الخدمة العسكرية الإلزامية عند رجال الأُسَر، وقِلَّة المساكن والوظائف في المناطق الأصلية، والشعور في لبنان بالاستقرار أو بأنهم أنفقوا فيه من الجهد والوقت ما سيأتي لهم بالخير، أحدُ الأمرين أو كلاهما، ثم افتقار النساء غير المتزوجات إلى حقوق الحضانة في سورية، ورَفْضُ العيش تحت حُكْم نظام الأسد. هذا، ويحتاج لبنان إلى استنباط آليات حماية طويلة الأمد للاجئين السوريين، فدَفْعُهم إلى العودة الذي يجري اليومَ، لن يؤدِّي إلاّ إلى زيادة الحرمان الذي يُعَانونه، وإلى وَضْعِ التزام لبنانَ بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان مَوضِعَ الريبة.

تاميراس فاخوري *tamirace.fakhoury@lau.edu.lb*
بروفيسورةٌ مشاركةٌ في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، في الجامعة اللبنانية الأميركية، ومُديْرةُ معهد العدالة الاجتماعية وحلِّ النِّزاعات، الذي يَتْبَعُ الجامعة نفسها *http://sas.lau.edu.lb*

دريا أوزكُل *derya.ozkul@qeh.ox.ac.uk*
موظَّفةُ بحوثٍ، في مركز دراسات اللاجئين، في قسم التنمية الدولية بجامعة أكسفورد *www.rsc.ox.ac.uk*

١. أُسقِطَ رسمياً عامَ 2017، ولكنَّ الإسقاط غير متناسق عملياً.
٢. Human Rights Watch 'Lebanon: Syrians Summarily Deported from Airport', 24 May 2019
(لبنان: ترحيل السوريِّين على عجلٍ من المطار) bit.ly/HRW-24052019-Lebanon
٣. Human Rights Watch 'Syrians Deported by Lebanon Arrested at Home', 2 September 2019
(السوريُّون الذين رُحِّلوا من لبنان اعتقلوا في بلدهم) bit.ly/HRW-02092019-Syrians-deported
٤. تشتمل على 30 لقاءً مُفصَّلاً مُمْعناً فيه، أجرتها دِريا أوزكُل عامَ 2019.

الحضُّ على عودة السُّوريِّين: المقاربة التركية المُشوَّشة

زينب شاهين مِنجوتك

مقاربة تركيا للحضِّ على عودة اللاجئين إلى سورية تُهدِّدُ بتعريض سلامة هذه العودة وطوعيَّتها للخطر.

سوَّغت الحكومة التركية مقاربة تركيا الترحيبية في أوَّل الأمر حين بدأ وصول اللاجئين السوريين إليها في أوائل عام ٢٠١١، بقولها إنَّها ردُّ فعلٍ طارئ مؤقَّت على أزمة إنسانية. ولكنْ منذ منتصف عام ٢٠١٤، مع استمرار ازدياد الأعداد، ومع عدم رؤية أُفُق لنهاية الأزمة السورية، أخذت الحكومة التركية بمقاربة أكثر تقييداً. وتشتمل على وَضْع حماية مؤقَّتة للسوريين، يسمح لهم بالوصول إلى التعليم، والخدمات الصحية والاجتماعية، وسوق العمل، ويُتيحُ لهم -منذ منتصف عام ٢٠١٦- بعض الدعم للاندماج المحدود والعودة الطوعية. ومع ذلك، يُظهرُ بحثٌ أنَّ إطارَ حالات العودة المُشوَّشَ يفتح سبيلاً إلى الشكِّ في طوعيَّتها.[1]

إطار عمل حالات العودة

صحيحٌ أنَّ تركيا وضعت وسائلَ رسميةً يمكن أن يرفع السوريُّون من خلالها طلبات للعودة، ولكنَّ المقاربة كلَّها مُشوَّشة. إذ تشير المديرية العامة لإدارة الهجرة في تركيا، وهي الوكالة الوطنية الرئيسة للهجرة في البلد، إلى قانون الأجانب والحماية الدولية التركي لعام ٢٠١٣، وإلى الأمر التوجيهي في الحماية المؤقَّتة لعام ٢٠١٤ -وكلاهما ينصُّ على أنَّ المديرية العامة لإدارة الهجرة ستُتيحُ الدعم المالي لمن يرفع طلباً بالعودة الطوعية- على أنَّهما أساس الإطار القانوني لحالات العودة. ومن الوجهة القانونية، يُتوقَّع من المديرية العامة لإدارة الهجرة أن تتعاون مع السلطات في البلاد الأصلية، ومع غيرها من المؤسسات والهيئات العامة في تركيا، والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. ولكنْ في الواقع، التعاون الوحيد الذي أنشأته المديرية العامة لإدارة الهجرة رسمياً هو مع الجهات الفاعلة الحكومية التركية الأخرى. ولم تُوقَّع على اتفاقيات إعادة القبول الثنائية أو متعددة الأطراف، ولا على اتفاقيات ثلاثية، لتيسير عودة السوريِّين، وهو ما يقتضي مشاركة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة السورية الحالية.

والمطلوب قانوناً من المديرية العامة لإدارة الهجرة أن تسعى إلى طلبٍ رسميٍّ من العائدين، من خلال فروعها

في المحافظات، ويجب أن يكون في وثائق العودة الطوعية أربعةُ تواقيع: توقيع العائد، وتوقيع موظف حكومي وتوقيع مترجم وتوقيع موظف من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإن لم يكن هذا الأخير موجوداً، فيحل محلَّه ممثلٌ عن منظمة غير حكومية مأذونٌ بها في تركيا. واختارت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الوقت الحالي ألاّ تُشارك في حالات العودة، ولذا يُوقِّعُ ممثلو الهلال الأحمر التركي على وثائق العودة الطوعية.[٢]

وفي إسطنبول، في منطقة إسنْيُورت التي يَغْزُرُ فيها السوريُّون، نظّمت بلديَّةُ المنطقة حملةَ عودة في عام ٢٠١٨، فعاد من خلالها من السوريِّين ٣٧٢٤. وأمَّاً في ٢٠١٩، فهدَفُ بلديَّة إسنْيُورت هو إعادة ٢٥ ألفَ سوريٍّ. وبعد وصول العائدين إلى الحدود، تساعدهم هيئتان تركيَّتان تعملان في سورية، وترافقانهم إلى المدن التي يسيطر عليها الجيش التركي.

الحضُّ على العودة

الواسطة الأولى التي تُعرَضُ اليومَ للحضِّ على العودة هي تيسير زيارات 'الاطلاع على ما يجري' المؤقتة التي تصل مدَّتها إلى ثلاثة أشهر، خلال الأعياد الدينية، وتُتيحُ هذه الزيارات للاجئين تقييم الظروف في سورية وتفقُّدَ أحوال أملاكهم التي أُخْلِيَت. فإن شاؤوا البقاء في سورية، كان لهم ذلك. وفي مدة زيارتهم، لا تُلغي المديرية العامة لإدارة الهجرة وضع حمايتهم المؤقتة، ولكنْ تُلغيهَا إن لم يعودوا قبل انقضاء المدة المسموح لهم بها. وتشير الأعداد الكثيرة لما يقع من حالات عودة بهذه الإستراتيجية إلى كفَايتها. ووفق مصادر حكومية، بَقِيَ ٤٠ ألف سوريٍّ في سورية، أي ١٥٪ من الذين زاروا سورية ليطّلعوا على ما يجري فيها في عام ٢٠١٧، وفي عام ٢٠١٨، بقي في سورية ٥٧٪ من ٢٥٢ ألفَ سوريٍّ من الذين يزورونها ليطلعوا على ما يجري فيها.

وتُظهِرُ هذه الزيادة في حالات العودة أيضاً سياسةَ تركيا في شمَالي غربيِّ سورية. إذ أقرَّت تركيا شرعيَّة عملَيْن عسكريَّين انفراديَّين عابرين للحدود قامت بهما، وهما: عملية درع الفرات (من شهر أغسطس/آب عام ٢٠١٦ إلى شهر مارس/آذار عام ٢٠١٧)، وعملية غصن الزيتون (مستمرَّة منذ عام ٢٠١٨)، وأقامت تركيا العمليَّتين على أساس مكافحة الإرهاب وأساس مقاومة هجمات وحدات حماية الشعب السورية الكردية وهجمات ميليشيات تنظيم داعش، في سورية. ولكنْ عدَّ المجتمع الدولي هاتين العمليَّتين عدائيَّتَيْن وتنتهكان السيادة السورية، على أنّه لم يتَّخِذْ إجراءً حقيقياً لوقف التوغُّلين العسكريَّين، واليومَ تسيطر تركيا على الحدود وعلى شماليٍّ غربيٍّ سورية.

هذا، وموَّلت تركيا جدْوَلَ أعمالٍ من جانب واحد لإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النّزاع. وأتاحت الهيئاتُ التركية، متعاونةً مع الجهات الفاعلة السورية المحلية، الخدمات في مخيَّمات السوريِّين النّازحين داخلياً، وأعادت بناء المستشفيات، والمدارس، والجوامع، والجامعات، وغير ذلك من البنى التحتية في البلدات السورية. وأنشأ كثيرٌ من الهيئات الحكومية التركية فروعاً عابرةً للحدود لإتاحة الخدمات، وشرعت الحكومة التركية تُروِّجُ ترويجاً نطاقه واسعٌ أنَّ المدن السورية التي تسيطر عليها تركيا، أماكنُ آمنةٌ للعودة إليها.

وفي خلفيَّة هذه الأحداث، في صيف عام ٢٠١٨، أورد كلٌّ من منظمات المجتمع المدني واللاجئين أخباراً من مُدُن سورية -معظمها من عفرين- تقول إنَّ الهيئات الحكومية التركية اتَّصلت بهم هاتفياً لتُعْلِمَهم أنَّ خيار العودة أصبح قائماً، وأنَّ الظروف الأمنية تحسَّنت، وأنَّ البنى التحتية يُعَادُ إعمارها، في المدن التي تسيطر عليها تركيا. وفي ذلك الصيف نفسه، أعلنت تركيا عن نيَّتها إغلاقَ جميع مخيمات اللاجئين خلال سنة واحدة. فوجد اللاجئون في المخيَّمات المغلقة أنفسهم أمام خيارين: إمَّا الانتقال إلى مدن تركية كبيرة حيث المساكنُ الباهظُ ثمنها، وإمَّا العودة إلى سورية.

وتعهَّدتْ وسائل الإعلام الموالية للحكومة أنباءَ حالات عودة السوريِّين بالنشر على نطاق واسع. فكلُّ رحلة عودة تكون الخبرَ الأوَّلَ، ثم إنَّ وسائل الإعلام -ومنها وكالة الأنباء الرسمية التركية- إنما تعرض حالات العودة على أنها أمرٌ يُحتَفلُ به.

تحدِّيات المقاربة التركية

ومع كلِّ ذلك، عدد حالات العودة من تركيا إلى سورية ليس كثيراً، وما وقع من حالات العودة هذه وقع غالباً على أساس حالات فردية، كل حالة على حدَتِهَا. ولكنْ تشير الأدلَّة إلى أنَّ عدد حالات العودة الطوعية غير المُسَاعَد عليها يزداد. ونعم، إتاحة تركيا زيارات الاطلاع على ما يجري في الأعياد الدينية أمرٌ مُستحسَنٌ، وكذلك هي جهودها التي تبذلها لتعزيز الأمن والاستقرار والبنية التحتية في شماليٍّ غربيٍّ سورية. لكنْ على الرغم من ذلك، هناك عدة مخاوف تدور حول المقاربة التركية الانفرادية، وحول إستراتيجيتها في إتاحة الحماية المحدودة مع الحضِّ

على العودة في الوقت نفسه، وحول المبادئ التي تتجاهلها في حالات العودة.

فأولاً، بدأت تركيا في الحضِّ على العودة مع أنَّ سورية ما تزال غير آمنة. وعلى الرغم من وقف إطلاق النار في بعض الأحيان، ومن مناطق خفض التصعيد التي تسيطر عليها تركيا وروسيا وإيران، ما يزال القتال والعنف منتشرَين في سورية. ويفتقر الناس إلى الخدمات العامة الأساسية وإلى فرص المعيشة المستدامة. ولقد قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤكِّدةً إنَّ الظروف في سورية ليست آمنةً للعودة. وهذا غالباً هو السبب في عدم مشاركة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حالات العودة من تركيا. ويُضَافُ إلى ذلك مسألةٌ غير واضحة: فهل تُطلعُ السلطات التركية اللاجئين العائدين إطلاعاً تاماً على الأخطار المحتملة؟ فمتى ما عاد السوريُّون إلى سورية، أصبحوا لا يمكنهم العودة إلى تركيا، ذلك أنَّ التوقيع على استمارات العودة الطوعية يعني إسقاط كلِّ الشروط التي تقوم عليها الحماية في اللجوء، ويجعل العودة القانونية إلى تركيا مستحيلةً.

ثانياً، لا تبدو حالات العودة طوعيةً تماماً. فحَالُ السوريِّين غير المستقرة في تركيا، وأهمُّ ما فيها انعدام الحماية التامَّة، وظروف التوظيف المُستغلَّة، وفقدان الأمل في مستقبلهم، كلُّ ذلك يدفعهم إلى العودة. وفي منتصف عام ٢٠١٩، ازدادت الحال تدهوراً، حين بدأت سلطات محافظة إسطنبول -حيث يعيش أكثر من نصف مليون سوريٍّ- في شنِّ مزيد من الكبْسَات في الشوارع وأماكن العمل للتثبُّت من تسجيل وثائق الناس. فالسوريُّون الذين ليس لديهم الوثائق الصحيحة، يُعادُونَ إلى المحافظة التركية التي هم متسجلون فيها. وفي الوقت نفسه، قالت بعض وسائل الإعلام إنَّ بعض السوريين أُجْبِرُوا على التوقيع على استمارات العودة الطوعية، ثم رُحِّلوا إلى شمالي سورية. هذا، وزاد خطاب الكراهية على السوريِّين، إذ يلومهم السكان المحليُّون على البطالة والمشكلات الاقتصادية. وواضحٌ أنَّه على حين تحمُّس بعض السوريين لخيارات العودة الطوعية، تتوقَّفُ نيَّةُ عودة السواد الأعظم على الظروف المناسبة في سورية، أي الأمن، والاستقرار، والنظام الجديد، وإعادة إعمار البنية التحتية، وسُبُلُ المعيشة المُستدامة.

ثالثاً، تُديرُ تركيا حالات العودة إدارةً انفراديةً، على الرغم من أنَّ المديرية العامة لإدارة الهجرة تقول مؤكِّدةً إنَّها تعمل بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على تيسير العودة. ومع ذلك، الظاهر أنَّ ممثلي هاتين المنظَّمتين في تركيا يَعُدُّون حالات العودة سابقةً أوانها بسبب الظروف في سورية، وهم يُفضِّلون عليها خيارات الاندماج المحلي. ولا تؤدِّي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دورها الذي درجت عليه، وهو التثبُّتُ من الطبيعة الطوعية للعودة، وضَمَانُ أنَّ ما يرد إلى علْم اللاجئين من معلومات حول ظروف البلد الأصلي هي صحيحةٌ وموضوعيةٌ. وهذا يثير أسئلةً حول مدى امتثال المديرية العامة لإدارة الهجرة لمبدأ الطوعية ولتبيينها إجراءاتها وتوضيحها. ولم يُموِّل الاتحاد الأوروبي أيضاً مشروع عودة السوريِّين، على أنَّه -إلى جانب المنظمة الدولية للهجرة- يُموِّلُ بناء القدرات لإعادة المهاجرين غير النظاميين اللذين ليسوا سوريِّين.

رابعاً، لا دليلَ على إتاحة المساعدة بعد العودة، وليس للسلطات التركية كالمديرية العامة لإدارة الهجرة وسائل لتتبُّع ما يحدث للعائدين في سورية.

خامساً، للحضِّ على العودة عواقب تقع على العلاقات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، إذ يكون منه أنْ تتوقَّعَ المجتمعات المضيفة أن العودةَ فوريَّةٌ. وهذا يزيد تحيُّز السكان المحليين على السوريِّين، ومن ثَمَّ يُهدِّدُ الحماية المُتاحةَ للسوريين، التي هي ضعيفةٌ أصلاً. وفضلاً على ذلك، فإنَّ الخطاب المتصاعد الذي اتَّخذته الحكومة وأحزاب المعارضة حول حالات العودة، لا سيَّما في الحملات الانتخابية، هو مصدَرُ قلقٍ للاجئين لأنهم يخشون أنَّ إعادتهم قسراً مُقبلةٌ.

وأمَّا المدانين بارتكاب جرائم، والذين يُزْعَمُ أنَّ لهم صلةٌ بالجماعات الإرهابية، فحالات إعادتهم الفردية قسراً، عن طريق الترحيل واقعةٌ. ويقول الناشطون إنَّ المهاجرين غير النظاميين، وفيهم السوريِّين، الذي يأسرهم خفر السواحل التركي أو قوات الشرطة التركية، وهم يعبرون إلى اليونان عبوراً غير قانوني، يُعتقلُوْنَ أولاً في مراكز الترحيل ثم يُرحَّلُون. وقد سُلِّمَ بعض السوريين، الذين قبضت عليهم الشرطة خلال الكبْسات، أوامرَ ترحيل، ثمَّ بعد توقيعهم على استمارات العودة الطوعية مُكْرَهين من موظفي الدولة، أُعيدُوا إلى سورية.[٣] وأثبت ممثلو المنظمات غير الحكومية أنَّ حالات العودة هذه وقعت، وعدُّوها انتهاكاً لحقوق الأفراد ولمبدأ الطوعية. ولا تُتيحُ المديرية العامة لإدارة الهجرة الأعداد الصحيحة للمهاجرين غير النظاميين الذين ليسوا سوريين

ولا أعداد السوريِّين، الذين رُحِّلوا بسبب أفعالٍ إجراميةٍ أو شكوك في صلتهم بالإرهاب.

تُبيِّن الحالة التركية عملياً أنَّ ما يُحتَاجُ إليه هو مقاربةٌ تعاونيةٌ تتعدَّدُ فيها الجهات الفاعلة، للوصول إلى حالات عودةٍ توافق المبادئَ المتَّفق عليها دولياً. فينبغي ألاّ يُسْمحَ للبلادِ المضيفة كتركيا بإقرار تفسيرها الخاص لمعنى الطوعية والأمان وصَوْن الكرامة. وينبغي إنذار الدول المضيفة حين لا تمتثل للأحكام القانونية والمعيارية المتعلقة بعودة اللاجئين، وينبغي أن يكون الاستقرار والأمان على رأس القرارات التي تُتَّخذ في حالات العودة. وفضلاً على ذلك، لا ينبغي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تنأى بنفسها عن العودة السابقة أوانها المُسْتمَرِّ فيها. بل ينبغي أن تكون مقاربة كلِّ البلاد المضيفة دائرةً حول اللاجئين، ومستندةً إلى الأدلَّة، ونافذةَ المفعول. ثم ينبغي الاستعداد، استعداداً مُعْتنىً به، لإعادة الإدماج في البلد الأصلي، وللتنسيق بين كلِّ أصحاب المصلحة المعنيِّين، قبل زمنٍ طويلٍ من بَدْءِ العودة.

زينب شاهين منجوتك
zeynepsahinmencutek@gmail.com
زميلةٌ باحثةٌ، في مركز بحوث التعاون العالمي، بجامعة دوسبورخ-إسِّن *www.gcr21.org*، وفي معهد البحوث السويدي في إسطنبول

كتبت المؤلِّفةُ هذه المقالةَ من عند نفسها.

١. استندت هذه المقالة إلى بحث موَّله مشروع بحوثٍ اسمه رِسبُوند: الحوكمة المتعددة المستويات للهجرة الجماعية في أوروبا وما بعدها (RESPOND: Multilevel Governance of Mass Migration in Europe and Beyond) من خلال منحة من برنامج أُفُق ٢٠٢٠ (ورقمها ٧٧٠٥٦٤). وكتبت كاتبة المقالة المقالةَ وهي تقضي زمالَتها في مركز بحوث التعاون العالمي الذي يتبع جامعة دورسبورخ-إسِّن في ألمانيا (Kate Hamburger Kolleg/Centre of Global Cooperation Research).

٢. Gokalp Aras N E and Sahin Mencutek Z (2019) 'Border Management and Migration Controls in Turkey' Working Paper, Multilevel Governance of Mass Migration in Europe and Beyond Project (#770564, Horizon2020) (إدارة الحدود وضوابط الهجرة في تركيا) www.respondmigration.com/publications-1

٣. HarekAct 'A New Nightmare: Picked Up In The Aegean And Returned To Syria', 24 June 2018 (كابوس جديد: يُلتقطُونَ في بحر إيجة ثم يُعادُونَ إلى سورية) bit.ly/Harekact-24062018-Aegean

سياسة العودة من الأردن إلى سورية

جوليا موريس

أصبح الاستعداد لعودة اللاجئين السوريِّين مسألةً بارزةً في الأردن، غير أنَّ احتمال وقوع العودة يثير من المخاوف الكثير.

يعيش اليومَ في الأردن نحوٌ من مليونٍ و٤٠٠ ألف لاجئٍ سوريٍّ، ثلاثة أرباعٍ منهم، على حسب المنظمات غير الحكومية، ينوون العَودة إلى سورية في وقتٍ ما في المستقبل. وينبغي أن تقوم العودة إلى البلد الأصلي على حريَّة القرار، وعلى صدور القرار عن علم، مع التزام تامٍّ من البلد الأصلي بإعادة الإدماج. ولكنْ يوَاجه السوريُّون الذين ينوون العودةَ احتمالَ العودة إلى نظام سلطويٍّ ليس له اهتمامٌ يُذْكَر في دَعْم إعادة إدماجهم. هذا فضلاً على صعوبة ضمان أيِّ قدرٍ من الأمن للاجئين العائدين، وذلك بسبب استمرار النِّزاع الشَّديد في سورية.

ومنذ بداية النِّزاع تقع حالات عودة عفوية كثيرة العدد. ولكنْ لم تتَّخذ الحكومة الأردنية والهيئات التي تتبعها إلى الآن أيَّة تدابير لتيسير عودةٍ طوعيةٍ، رسميةٍ، واسعة النطاق. لا بل فعلت عكس ذلك، فعلى الرغم من إعادة فَتْح المعبر الحدودي بين نصيب وجابر في شهر أكتوبر/تشرين الأول عامَ ٢٠١٨، أعلنت الحكومة الأردنية أنَّها لا تدعم عودة السوريِّين في الوقت الحاضر.[١] لكنْ لمَّا لم تُبتَدأ برامجُ عودةٍ رسميَّةٌ بين البلدين، أصبح الاستعداد للعودة مسألةً بارزةً في الأردن.[٢]

معوِّقات العودة من الأردن

يختلف أمْرُ الأردن في زيارات 'الاطِّلاع على ما يجري' عن غيره من البلاد التي يعود منها اللاجئون السوريُّون، فهذه الزيارات عند اللاجئين السوريِّين في الأردن غير ممكنة. ففي حالة الأردن، ليس للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بنية تحتية، ولا ترتيبات بينها وبين الحكومتين السورية والأردنية، لكي تُيسِّرَ هذه الزيارات. وقد حافظت الحكومة الأردنية على علاقات دبلوماسية ظاهرية مع

سورية، ولكنْ ليس إلى حدٍّ تُرتِّب فيه معها زيارات الاطلاع على ما يجري. ثم إنَّ فكرةَ الزيارة للاطلاع على ما يجري من أوَّلها مشكوكٌ فيها، فانعدام الأمن داخل سورية مستمرٌ، ثم هل سيستطيع اللاجئون، في الواقعِ، المُضيَّ في هذه الزيارة **ثم** الرجوعَ من بعدُ؟

وفي ظلِّ القانون السوري، تجب الخدمة العسكرية على الرجال السوريِّين الذين تقع سِنُّهم بين ١٨ و٤٢، أو يواجهون خطر الحَبْس أو التجنيد القسري. وأكثر المجنَّدين في سورية يخدمون في الجيش منذ بداية النِّزاع، إلى أجلٍ غير مُعيَّنٍ، وأصبحت الكِبْسات التي تشنُّها السلطات على الأحياءِ والمنازل بحثاً عن المجنَّدين المطلوبين وأفراد الاحتياط شائعةً. ويستعمل نظام الأسد أيضاً وسائل الإعلام الحكومية ورجال الدين للترويج لصورة الذين يخدمون في جيشه وأسرهم على أنَّهم أهل الشَّرف، وأمَّا الفارُّون من الخدمة فيصفهم من الصفات ما يذمُّهم. وأمرٌ آخر يشبه ذلك، وهو إظهار السوريِّين الذين تركوا البلد في أثناء النِّزاع في صورة سيئة، ويخشى كثيرٌ منهم الأعمال الانتقامية، بسبب الجُبْنِ المزعوم أو عدم تأييد النظام.

ومنذ بدء النِّزاع، أصبح الاغتصاب والعنف الجنسي وسيلتَين فاشيَتين يستعملهما نظام الأسد وفصائل المتمرِّدين. ولقد وقَع العَنفُ الجنسيُّ في النِّزاع السوريِّ على النساء والرجال على السَّواء. فصحيحٌ أنَّ أكثر العنف الجنسيِّ واقعٌ على النساء والفتيات، ولكنْ كُشِفَتْ أدلَّةٌ عظيمة الشأن على استعمال العنف الجنسي استعمالاً منتظماً في تعذيب الرجال والفتيان، ولا سيَّما في مراكز الاحتجاز السورية.[٣] وعند النساء والرجال في سورية، يُخفَى العنف الجنسي غالباً، وجزءٌ من السبب في ذلك هو الوصمة الاجتماعية الشديدة في الحديث الصريح العلني عن ذلك، وهذا من ثَمَّ يجعل من أمر المساءلة ملتبساً. ففي حالات أخرى، بعد انتهاء النِّزاع، سُلِكَتْ سُبُل العدالة التصالحيَّة لمحاسبة مرتكبي العنف الجنسيِّ، وللترويج للمصالحة الطويلة الأمد. فإن كانت إستراتيجيَّات المساءلة والمصالحة ستُطبَّقُ في سورية، فعلى من سيُطبَّقها مراعاة ما تقدَّم من عوامل.

ويواجه اللاجئون المثليون والمثليات ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الجندر وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملو صفات الجنسين (إل جي بي تي آي كيو+) معوِّقات معيَّنة في الطريق إلى العودة. فقد عانى كثيرٌ منهم من الاضطهاد داخلَ سورية وخارجها ما هو أشدُّ من الذي عانوه قبل النِّزاع. فالقانون السوريُّ ينصُّ على عقاب مَن يمارس أنشطة المثلية الجنسية في حكم حَبْس قد يصل إلى مدة ثلاث سنوات. وكثيراً ما يعاني لاجئو الـ(إل جي بي تي آي كيو+) صعوبةً أشدَّ من غيرهم في إيجاد الوظائف وفي الوصول إلى الشبكات الاجتماعية، في مناطقهم الأصلية وخارجها، وهذان أمران إن يُسِّرا، فسيدعمان إعادة إدماجهم المستدامة أو عودتهم المستدامة. والأردن بلدٌ أكثر ليبراليَّةً بالقياس إلى غيره، ولكن ما يزال لاجئو الـ(إل جي بي تي آي كيو+) فيه يواجهون مخاطرَ حمائيةً، وتمييزاً، وسوءَ معاملة.[٤] فلا بدَّ من فَهْم هذه الأحوال عند التخطيط لإستراتيجيَّات العودة الطوعية، هذا إن كانت العودة حلاً دائماً.

ثقافة التَوَهان

نجاح مشروع حالات العودة الرسمية مُعْتَمِدٌ على حصول اللاجئين على معلومات كاملة عن الحال، غير أنَّ الشائعات تُعوِّقُ قدرة الكثيرين على اتِّخاذ قراراتهم عن علم. ولقد مكَّنت منصات التواصل الاجتماعي كالوتساب والفيسبوك الناس من معرفة مدى التخريب الواقع، وذلك من طريق الأسرة أو الأصدقاء والجيران. ومع ذلك، دفع انهمار المعلومات المستمرُّ عن الحال وعن استحسان العودة من عدمه كثيراً من اللاجئين إلى التحدُّثِ إليَّ مُعبِّرين عمَّا يغلب عليهم من مشاعر التَوَهان.

فعلى سبيل المثال، في شهر أبريل/نيسان من عام ٢٠١٨، أقرَّت حكومة الأسد قانونَ ملكيَّة، رقمه ١٠، سمح للسكان بمدة ٣٠ يوماً فقط لإثبات ملكيَّةً ما يملكون في ما يُسمَّى المناطق التنظيمية، حُدِّدَ أكثرها في المناطق التي تمرَّدت على الحكومة السورية بعد عام ٢٠١١. ويمكِّن هذا القانون السلطات من مصادرة الأملاك العقارية من غير أن تعوِّضَ أصحابها أو أن تُتيحَ لهم استئناف الحكم. وفي شهر نوفمبر/تشرين الثاني من عام ٢٠١٨، بعد ضغوط دولية، أصدر الرئيس الأسد تعديلاً لذلك القانون يُتيحُ للسوريِّين مدة سنة لكي يعودوا في خلالها إلى سورية ويطالبوا بأملاكهم. ولكنَّ نهاية المدَّة الحقيقية ملتبسةٌ على كثير من اللاجئين، ويفتقر أكثرهم إلى وثائق إثبات الهوية أو الملكيَّة، وهذا قبْلَ كلِّ شيءٍ حاجزٌ بينهم وبين مطالبتهم بأملاكهم. ثم هناك زَعْمٌ واسعٌ انتشاره -لا يقوم على أساس إلى الآن- أنَّ القانون رقم ١٠ يسمح للشركات الإيرانية (التي لها طموحٌ مالي في سورية) بنزع الملكية من أملاك السوريِّين الذين في المنفى.

فأنشأت هذه الظروف التي تسودها الفوضى، والتغيُّرات السياسية المتكرِّرة، والأخبار غير الصادقة السائرة بين الناس من طريق وسائط التواصل الاجتماعي، كلُّ هذا،

أنشأ من القلق والحَيْرة ما هو عظيم. وهذا مجالٌ من المجالات التي رَكَزْت المنظمات الإنسانية جهدها فيه، فهي تعمل على رصد أحوال العائدين، وعلى رَتْق الخروق في المعلومات، وعلى الدعوة إلى حضِّ نظام الأسد على مراعاة هذه الهموم. وتعمل لجنة الإنقاذ الدولية، مثلاً، على تنمية مهارات موظَّفيها في الاستماع الاجتماعي وفي رَصْد ما يجري في قنوات وسائط التواصل الاجتماعي وإدارتها، وذلك لتحديد الأخبار غير الصادقة، ولدعم التواصل المجدي بين اللاجئين الذين ينوون العودةَ.

وفي الوقت نفسه، تواجه المنظمات الإنسانية تحدِّيات في تنفيذ حالات العودة الطوعية الرسمية. إذ تنشط في سورية هيئات الأمم المتحدة وبعض الجهات الفاعلة من المجتمع المدني، ولكنْ على الرغم من أنَّ الحدودَ مفتوحةٌ، لا يُسْمَحُ بأيِّ عمل خَدَميٍّ عابر للحدود اليومَ تقوم به المنظمات، التي تُتيحُ إقامة الخدمات قبل الحاجة إليها، للاجئين السوريِّين في الأردن. والذي سيحدث غالباً أنَّ العاملين في المجال الإنساني سيفاوضون الجهات الفاعلة في القطاع الخاص عند نظام الأسد وروسيا في تيسير دَعْم عودة اللاجئين إلى بلدهم.

سياسة العودة 'الطوعيَّة'

ورد على الحكومة الأردنية من عند الاتحاد الأوروبي من المعونة المالية ما هو عظيمٌ، منذ بدء التَّهجير الشامل إلى الأردن. ولقد قال العاملون في المجال الإنساني الذين تحدَّثتُ إليهم إنَّ سبب امتناع المسؤولين الأردنيِّين عن المراوضة العامَّة على إدخال مشروع للعودة في سياسة الحكومة هو، جزئياً، ناجمٌ عن أنَّ هذهَ المعونة المالية مرتبطةٌ باندماج اللاجئين في الأردن، فإن توقَّف الاندماج توقَّفت المعونة. ومع ذلك، ومع استمرار النِّزاع، واجه الأردن سَأَمَ المانحين، وهبوط الاستثمارات الدولية. ومع احتمالات الخطر هذه، يتساءل كثيرٌ من العاملين في المجال الإنساني، أيمكن حقاً أن تنظر الحكومة الأردنية قريباً في الحضِّ على العودة أم لا؟

ذلك، وحال لبنانَ كحال غيرها من الدول المضيفة الرئيسية في المنطقة، فقد اتَّخذَ إجراءاتٍ مُريبَةً لإنجاح عودة السوريين إلى سورية. إذ انتشرت في البلد لوحات إعلانية نقَّالة توضح الخدمات اللوجستية في العودة إلى سورية وفوائدها، في محاولة لحثِّ اللاجئين على العودة. ولكنَّ الاضطهاد المنتشرَ عموماً هناك، الواقعَ على اللاجئين، إنما يجعل استدامة سُبُلِ المعيشة الكريمة إلى المستحيل أقرب. وفي ظلِّ هذه الظروف، يصعب أن يُقَامَ لفكرة العودة الطوعيَّة وزنٌ. وقد أثارت هذه الأحداث أخذاً وردّاً في الأردن، في أمْر مَنْ عندها من اللاجئين السوريِّين. وتغيَّرت المواقف الاجتماعية من اللاجئين على مرِّ السنين، إذ أُضيفَ السكان السوريُّون إلى عدد جدٍّ كثير من اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين واليمنيين والسودانيين والصوماليين، كانوا هُجِّروا من قبل. ثم إنَّ في الشائع الذائع بين الناس، أنْ يُحمَّل السوريُّون ذَنْبَ قلَّة الموارد، مع أنَّ الذنب ليس ذنبهم، ولذلك يزيد أكثر فأكثر وَضْعُهم موضع اللوم وسوء الظنِّ. ولقد تطابقت إعادة فَتْح الحدود مع الفكر الشائع بين الأردنيِّين عموماً في أنَّ السوريِّين طوَّلوا المُكُوثَ في الأردن حتَّى أمَلُّوا.

وما دام التساؤل يدور حول العودة الآمنة، لا ينبغي للبلاد المضيفة أن تُتيحَ عوامل دَفْع لتحفيز عودة اللاجئين، ولكنْ ينبغي أن تستمرَّ في نماذج اندماج محلي، من مثل الاندماج المحلي بتيسير الوصول إلى التعليم والتوظيف والتدريب. ولقد فُتِحَ سبيلٌ إلى الشكِّ في القطاعات التي يتوظَّف فيها السوريُّون، وكان ذلك جزءاً من النقد الشديد الذي أصاب ميثاق الأردن. إذ لم يُدرِجْ ميثاق الأردن مهناً لا غنىً عنها، كالطب والتعليم والهندسة، بين القطاعات التي يستطيع السوريُّون العمل فيها، وبذلك منع الميثاق السوريِّين من اكتساب الخبرة في هذه المهن، التي لها شأنٌ عظيمٌ في إعادة بناء سورية. وأمَّا المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، فإنَّ عملها في إتاحة أماكن للتعليم الجامعي، والتدريب المهني، لشباب اللاجئين السوريِّين لَيُثيرُ الإعجاب، وقد أقام اللاجئون السوريُّون كثيراً من الأعمال المُبْتَكَرة في الأردن. ومثال ذلك، أنَّ صاحبةَ عملٍ سوريةً تدعم أكثر من ١٠٠ امرأة سورية بعقود عمل لِيِّنة شروطها (كأنْ تعمل بعضهنَّ من منازلهنَّ) في إنتاج الصابون والمنسوجات من خلال جمعية لاجئات تعاونية، فتبعْنَ المنتجات من طريق الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي. على أنَّ كثيراً من اللاجئين السوريين، يجدون تنقُّلهم مقيَّداً، ومجَال ما يطمحون إليه في التوظيف مُضيَّقاً.

هذا، وفي حُسْن ترحيب البلاد المضيفة باللاجئين مصلحة للجميع. فقبل كلِّ شيء، يجب الاستماع إلى أصوات اللاجئين، إن أُريدَ لمشروعي العودة والاندماج أن ينجحا. وأمَّا السياسة التقييدية، المعقَّدة اعتباطاً، التي تبغض الأجانب، والتي تحدُّ من تنقُّل اللاجئين ومن فُرَص وصولهم إلى العمل والخدمات الأساسية، فقد تدفع اللاجئين إلى العودة التلقائية إلى بلد غير آمن. وإن ضُمِنَ للاجئين أن يستطيعوا العودةَ إلى بلدهم المضيفَ عودةً آمنةً، أو الانتقال إلى بلد

آخر، إنْ هم اختاروا ذلك، فلقد يزداد عدد المشاركين في العودة المستدامة والطوعيَّة، وفي التأسيس لمستقبل سورية.

جوليا موريس *morrisjc@uncw.edu*
بروفيسورةٌ مساعدةٌ في تخصُّص الدراسات الدولية، بجامعة نورث كارولينا في ويلمنغتُن
https://uncw.edu/int/morrisj.html

١. Al-Khalidi S 'Jordan's PM appeals for more aid as most Syrian refugees set to stay,' Reuters, 20 February 2019
(الأردن يطلب مزيداً من الدعم مع اعتزام أغلب اللاجئين السوريين البقاء)
https://af.reuters.com/article/worldNews/idAFKCN1Q9290

٢. هذا بناءً على عمل ميدانيٍّ قائم على علم وصف الأعراق البشرية، جرى بين شهرَي فبراير/شباط ومارس/آذار من عام ٢٠١٩ في الأردن، مع لاجئين سوريِّين ومواطنين أردنيين ومنظمات دولية غير حكومية.
Morris J (forthcoming) 'Manufacturing Landscapes: The Politics and Practices of the Jordan Refugee Compact', *Refuge*
(صناعة الأوضاع: سياسة ميثاق الأردن في اللاجئين وما درج عليه)

٣. Chynoweth S (2017) "*We Keep it in Our Heart*" – *Sexual Violence Against Men and Boys in the Syria Crisis*, UNHCR
("مكتومة في قلوبنا" - العنفُ الجنسيُّ على الرجال والأولاد في الأزْمَة السورية)
www.refworld.org/docid/5a128e814.html

٤. UNHCR (2017) *Building Capacity for Protection of LGBTI Persons of Concern – Jordan*
(بناء القدرة على حماية المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الجندر وحاملي صفات الجنسين في الأردن) www.refworld.org/docid/5a38dfe64.html

إعادَةُ النَّظر في حلول مسألة اللاجئين الصُّوماليين في كينيا

بيتر كِروئي وسوزان فرنسيس

عودة اللاجئين الصوماليين، التي في ظلِّ أحوال غير موثوقٍ بها، من كينيا إلى بلدهم، مُعرِّضةٌ لخطر نشوء حالاتٍ من العودة القسرية. لذا يَحسُنُ البحث في طرق بديلةٍ كالاندماج المحلي.

كان القصد من التوقيع في الاتفاق الثلاثي للعودة الطوعية الإشارةَ إلى نهاية انتظار اللاجئين الذي طالَ لكي يعودوا إلى بلدهم. على أنَّ أسئلة صعبة دارت حول أمرين: ماذا يُكوِّنُ الحالةَ السويَّة في بلد المنشأ؟ وهل من تحسُّنٍ في الأحوال لكي يعود العائدون عودةً كريمة؟ فوجد اللاجئون الصَّوماليون في كينيا أنفسهم يواجهون هذه الأسئلة عقب التوقيع في الاتفاق الثلاثي في نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠١٣ بين حكومتي كينيا والصومال وبين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[١]

وعلى حين تقود كينيا الدعوات إلى عودة اللاجئين، تميل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والصومال والدول المانحة أيضاً إلى عودتهم. وإذ قد كانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مُحمَّلةً ما لا طاقة لها به من تزويد ملايين اللاجئين بما يحتاجون إليه، ويغلب عليها رَكْزُ همِّها في حالات اللجوء الطارئة، فقد نشأ ميلٌ إلى أنَّ حلَّ عودة اللاجئين هو أفضل الحلول. فأمَّا الحكومة الصومالية، فعندها أنَّ عودة مواطنيها تعزز شرعيَّتها داخل الصومال وخارجها. لكنَّ الصومال أصرَّت على أن تكون العودة على مراحل، لا أجلَ لها، ففي ذلك بناء نظاميٌّ لقدرة الدولة. وأمَّا الدول المانِحة، فعندها أنَّ العودة تعني نهاية تدريجية لجمع مال التمويل.

ولقد ذكرت الحكومة الكينية عدداً من الأسباب التي يقوم عليها أساسها المنطقي في عودة اللاجئين الصوماليين إلى بلدهم. وأبرز سبب ذكرته أنَّ اللاجئين الصوماليين في داداب يُلْقُونَ على كينيا ما يُهدِّدُ أمنها، من خلال تعاونهم هم وجماعة الشباب الإرهابية أو تعاطفهم معها. ويزعم أنصار هذه الدعوى أنَّ مخيمات اللاجئين في داداب أمست أماكنَ تدريب لجماعة الشباب الإرهابية الصومالية، ومُنْطَلقاً منه تنطلق هجماتها على الأراضي الكينية. لكنْ يفتقر هذا الزَّعْمُ اليومَ إلى أساس يقوم عليه، إذ لم تنجح مقاضاةُ لاجئ صومالي قط في تُهَم لها صِلة بالإرهاب. وأكثر من هذا أنَّه ادِّعاءٌ مطعونٌ فيه، إذ تعتَرض عليه منظمات حقوق الإنسان، كمنظمة مراقبة حقوق الإنسان (أي هيومن رايتس ووتش)، ومنظمة العفو الدولية، اللَّتين تزعمان أنَّه يُحمِّل اللاجئين الصوماليين ذَنْبَ غيرهم.[٢] وأمرٌ آخر، وهو زَعْمُ الحكومة الكينية أنَّ الصومال الآنَ أرضٌ آمنة يُعَادُ إليها. وهذا صعبٌ إثبات صحَّته، فكثيرٌ من بقاع الصومال إلى اليوم لا يمكن الوصول إليها وَيُستَوْحَشُ منها، وما تزال جماعةُ الشباب الإرهابيةُ قادرةً على شنِّ هجمات شعواء على المدنيين، كما شُوهِدَ في الهجمات الإرهابية بالقنابل على مقديشو عامَ ٢٠١٧ التي أودت بأكثر من ٥٠٠ إنسان. لذا فالعودة إلى بعض بقاع الصومال سابقةٌ أوانها. أمَّا في الحالات التي **وقعتْ** فيها العودة، اضطُرَّ العائدون إلى المفاوضة في الوصول إلى أراضيهم من جديد، فمنها ما احتُلَّت ومنها ما ادَّعى آخرون مِلكها منذ رحل عنها أهلها.

ولقد أُخضِعَ الاتفاق الثلاثي لإنعام نظرٍ فيه، ونشأت حوله أسئلة، منها: هل تبقى العودة، التي يجري عليها الاتفاق الثلاثي، طوعيةً

حتى لو هدَّدت الحكومة الكينية أن تُغلقَ مخيمات داداب، كما فعلت من قبلُ مرَّاتَ؟ وهل يُمثِّلُ الاتفاق الثلاثي العامَّ من مشاعر اللاجئين الصوماليين أو أفكارهم في العودة؟ صحيحٌ أنَّ اللاجئين قد لا يخوضون مباشرةً في المفاوضة وصَـوْغ الاتفاقات الثلاثية، لكنَّ اشتراكهم غير الرَسمي عظيم الأهمية، إذا أرادوا قبول الاتفاقات الثلاثية والعودة طوعاً. ثم إنَّ مسألةً أخرى لها أهمية، وهي: أعند دولة المنشأ الإرادة والقدرة على أنْ تَسُوسَ عودةَ اللاجئين الصوماليين الجماعيَّةَ؟ التأسيس لأجوبة لهذه الأسئلة، سيحدد حال العودة: هل الأرجح نجاحها أم لا؟ وسيُعِينُ على الحماية من العودة السابقة أوانها. ثم إنَّ العودة السابقة أوانها والعودة القسرية ليستا مَقصُورتَين بحال من الأحـوال على كينيا. فاللاجئون السوريُّون في أوروبا، مثلاً، كلُّهم مُواجِهون احتمال العودة السابقة أوانها والعودة القسرية.

في مخيَّم إيفو بدَاداب، خيَّاطٌ عمله ناجحٌ. يُغيِّرُ الكِلَلَ (أي الناموسيَّات) المستطيلة الشَّكل إلى كِلَلٍ مخروطيَّة الشَّكل، وهو الشَّكل الذي يفضِّله أهل المخيَّم.

ولم يَنْفَذْ من اللاجئين الصوماليين إلى إعادة التوطين في بلد آخر إلاّ ١٪، وهو ما يُصيِّرُ هذا الخيار خياراً نجاحه جدٌّ محدود. غير أنَّ الاندماج المحلي يمكن أنْ يكون مُتمِّماً للعودة وإعادة التوطين، ولقد يكون مجدياً على اللاجئين الصوماليين خصوصاً، الذين يقيمون في مخيمات داداب منذ أكثر من عَقْدَين، فقد يجدون الاندماج في كينيا أسهل من الاندماج في الصومال. ولقد يكون أيضاً خياراً أفضل للشباب البالغين الذين يُعلَّمُون في كينيا ويُؤَلِّفُ بينهم وبين المجتمع فيها، وأغلب الظنِّ أنهم لا يعرفون لأنفسهم وطناً غيرها. فإن سمحت الحكومة للاجئين الصوماليين بالاندماج المحلي، أمكنهم أن يجدوا من المعاش والرِّزق ما هو خِصب. هذا، وقد يكون من حالة اللجوء التي طال أمدها، واعتماد مخيمات داداب على المساعدة الإنسانية، أنْ ينفر اللاجئون، الذين يمكن أن يكونوا منتجين، من الاشتراك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كينيا. ولقد يكون في الاندماج المحلي مصدرُ نزاع كامنٌ، بين المندمجين والسكان المحليين (ولا سيَّما حين تكون الموارد قليلة)، لكنَّ التخطيط المُعتنَى به والتعريف المُتدرِّج يمكن أن يأتيَ اللاجئين الصوماليين ببديل.

لا يكفي حلٌّ واحدٌ من الثلاثة الحلول الدائمة -أي العودة والاندماج المحلي وإعادة التوطين- لمعالجة حالة اللاجئين الصوماليين، بل يجب أنْ تجري جميعها في وقت واحد، لأغراضٍ أهمُّها حمايتهم من تهديد العودة القسرية.

بيتر كروئي *pkirui@uoeld.ac.ke*
محاضِرٌ مساعدٌ، في التاريخ والحكومة، بجامعة إلدورت *www.uoeld.ac.ke*

سوزان فرنسيس *s.francis@chester.ac.uk*
قائدةُ برامج في السياسة والعلاقات الدولية، في جامعة تشسْتر *www1.chester.ac.uk* وبروفيسورةٌ مشاركةٌ فخرية، في جامعة كوازولو ناتال

١. www.refworld.org/pdfid/5285e0294.pdf
٢. انظر على سبيل المثال:
www.amnesty.org/download/Documents/4000/afr520032014en.pdf

التعليم من أجل العودة: اللاجئون الصوماليُّون في داداب

أوتشان ليوموي وعبد القادر أبيكار وهايون كِم

يعني إيجاد حلٍّ 'دائم' للاجئين الصوماليين في داداب ضمان أن يكون عندهم المعرفة والقدرة والثقة والمؤهلات المطلوبة مِنْ أجل عودةٍ جادَّةٍ دائمة.

في عام ١٩٩١، مع اندلاع الحرب الأهلية في الصومال، أقيمت مخيمات للاجئين حول بلدة داداب الحدودية الصغيرة في شمالي شرقيّ كينيا. ومنذ ذلك اليوم، أصبحت داداب موقعَ أوسع حالات اللجوء وأطولها مدَّةً في العالم. وكانت ذروة عدد اللاجئين الذين استضافتهم المخيمات أكثر من نصف مليون لاجئ. ومنذ شهر يوليو/تموز ٢٠١٩، هناك في المخيمات ٢١١ ألف لاجئ، ٩٦٪ منهم صوماليُّون، وُلِدَ معظمهم في المخيمات أو نشؤوا فيها.[١]

ولمَّا كان اللاجئون الصوماليُّون 'غير مواطنين'، كانوا غير متمتِّعين بحماية الدولة، وكانت حقوقهم في التنقُّل والعمل مقيَّدة. ولقد كان من التهديدات والخطف والهجمات العنيفة التي ارتكبتها في كينيا جماعة الشباب المسلحة والمتشددة التي تتَّخذ من الصومال مقراً لها، أنْ نمَّت سوءَ الظنِّ بهؤلاء اللاجئين والخَوْفَ منهم، وتتَّهمهم الحكومة الكينية بأنهم مُخْتَرِقُونَ من الجماعة. وإذ قد وقع اللاجئون في داداب بين شقَّي الرحى، فعنف وعدم استقرار في أرض وطنهم، ودولة مضيفة لا ترغب في إدماجهم، فقد أُجْبِرُوا على البقاء في المخيمات بسبب الافتقار إلى خيارات أخرى.

برنامج العودة إلى البلد الأصلي في كينيا

في شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠١٣، وُقِّعَ على اتفاق ثلاثي بين حكومتَي كينيا والصومال وبين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ثم استناداً إلى ذلك الاتفاق الثلاثي من حيث هو إطار عملٍ قانوني، وُضِعَ برنامج للعودة الطوعية إلى البلد الأصلي في شهر ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠١٤، واتُّخِذَتْ فيه مقاربةٌ تتدرَّج فيها العودة تدرُّجاً، فأوَّل الأمر إتاحة الأَموال والموارد لدَعْم مَن يختارون العودة، ثم يُسَار في هذا الطريق إلى حالات عودة رسَمية تدعمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[٢] ولكن على الرغم من البرنامج، ما مِن حوافز العودة إلى الصومال إلا القليل.

ولقد قال مَن عاد من اللاجئين، إنَّ قلَّة الغذاء والخدمات الأساسية، قد جعلَت بقاءهم أو إعـادة تأسيس عيشهم، أقربَ إلى المستحيل. وقد رؤوا أيضاً أنَّ جودة المأوى والتعليم لم تكن عالية كما توقَّعوا. وذكروا أنَّ في المناطق التي تسيطر عليها جماعة الشباب المسلحة، كان التنقُّل مقيَّداً، وأنّ الخَطَرَ العامَّ أنشأ الخوف.[٣] وعلى الرغم من هذه الأخبار، أعلنت الحكومة الكينية في مايو/أيار عام ٢٠١٦، خططاً لإسراع عودة اللاجئين الصوماليين إلى بلدهم وتعطيل المخيمات نهائياً. ثم بعد شهرين من ذلـك الإعـلان، وجَّهت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التماساً للحصول على أموال لكي تنقل جميع اللاجئين غير الصوماليين -والذين كانوا وَسْطَ إعادة التوطين- من مخيمات داداب إلى مخيم كاكوما للاجئين في شمالي غربيِّ كينيا، ولكي تدعم أيضاً حالات العودة

طالباتٌ وطُلَّابٌ لاجئون في داداب بكينيا. إن شاء أحدٌ أن يعرف سبب بَكْسَلتنا جزءاً من هذه الصورة، يرجى نَظْرُ www.fmreview.org/ar/photo-policy.

الطوعية من داداب إلى الصومال. ومن جهة، أصرَّت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة الكينية على أن تكون حالات العودة طوعيةً، لكنْ من جهة أخرى، وَضَحَ للاجئين الصوماليين الباقين في المخيمات، من نَقْلِ اللاجئين غير الصوماليين الشامل، أنَّ تعطيل المخيمات نهائياً كان قاب قوسين أو أدنى.

نعم، قد تكون العودة الطوعية إلى البلد الأصلي حلاً للتَّهجير مرغوباً فيه، ولكن تدور حوله أسئلةٌ، فكيف تكون العودة دائمةً في ظلِّ هذه الظروف؟ لقد كان من أمر الحوافز النقدية المُعطَاة في برنامج العودة إلى البلد الأصلي، أنْ كان يحصل كثيرٌ من أفرادِ المجتمع المضيف (الذين قد لا يكونون لاجئين لكنْ صوماليِّينَ عرْقاً) على المبلغ المُعطَى وهو ٢٠٠ دولار أمريكي، ثم يعودون إلى كَينيا، فيستعملون المال غالباً ليؤسِّسوا به لتجارة صغيرة. وأهم من ذلك شأناً، أنَّ دَفْعَ كينيا عودة اللاجئين إلى بلد يعيش مرحلةَ ما بعد النّزاع وما يزال متأثراً بالعنف والتجنيد القسري وضعف البنية التحتية للتعليم والصحة، أدَّى إلى عودة اللاجئين إلى مخيمات داداب أو نزوحهم داخلياً في الصومال.

وبعد الدَّفع إلى العودة الطوعية، أغلقت الحكومة الكينية إدارة شؤون اللاجئين فيها، التي كانت تشرف على تسجيل اللاجئين الجدد. والكيان الحكومي الحالي المكلَّفُ شؤونَ المهجَّرين -أي أمانة شؤون اللاجئين- غير مُفوَّض إليه تسجيل الناس في داداب، وانقطع أيضاً تسجيل الجُدُد منْ وافدين وعائدين عند المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فغدوا لا يستطيعون الحصول على بطاقات الحصص الغذائية وغيرها من الموارد والخدمات. وطالبوا اللجوء غير المسجلين أكثر عرضةً للخطر حين لا يستطيعون الحصول على الغذاء ولا يكون لهم صفة، نعم، قد تقلِّلُ هذه المقاربة الأرقام الرسمية، لكنَّها تتجاهل حاجات الناس.

التَّعليم: تَنْمِيةُ القُدْرَة على العودة

إذا أُريدَ إعادةَ بناء الظروف من أجل السلام في مجتمع يعيش مرحلةَ ما بعد النّزاع، فأفضل استثمار لذلك هو الناسُ الذين يطلبون العودة ليُعيدُوا بناء دولتهم. ومنذ شهر ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠١٤، عادَ أكثر من ٨٤ ألفَ لاجئ من كل ميادين الحياة إلى الصومال، في ظلِّ برنامج العودة إلى البلدِ الأصلي، الذي تُعنَى به المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[٤] ويرغب معظم اللاجئين الذين عملوا في مدارس داداب مُعلِّمينَ، والذين حصلوا على مَنَح دراسية وشهادات علمية، يرغب معظمهم في العودة إلى الصومال لكي يُعيدُوا بناء عَيْشِهم ويخدموا بلادهم الأصلية. ولقد رأينا عِدَّةَ خرِّيجين في مشروع التعليم العالي بلا حدود للاجئين، يعودون إلى الصومال لإيجاد عملٍ لم يستطيعوا إيجاده في كينيا، مثل أن يعملوا في القطاع الخاص أو الحكومي، أو أن يعملوا مع المنظمات الدولية غير الحكومية، أو أن ينشؤوا هم أنفسهم مدارس. فالفرص التي يستطيعون إيجادها في الصومال تمكنهم من بناء مهاراتهم لكي يصبحوا موظفين حكوميين ثم قادةَ الأمَّة وهم يتمتَّعون بسُبُل معيشة مستدامة. فبالتعليم، يستطيع اللاجئون أنْ يَرَوْا أنفسهم عواملَ تَعْمَلُ في التغيير. وباستثمارنا في عقول اللاجئين وقدراتهم، نستثمر في الأفراد الذين سيعودون ليُعيدُوا البناء ويحوِّلوا المجتمع المدني في بلدٍ يعيش مرحلة ما بعد النّزاع.

نشأ في المخيمات جيلٌ من الشباب، ذهبوا إلى المـدارس، ثم بالبرامج والمِنَح التي تُديرُها المنظمات غير الحكومية، حصوا على مؤهلات أكاديمية في المراحل الابتدائية والثانوية وما بعد الثانوية. وبمؤهلاتهم الأكاديمية، يرَوْنَ فُرَصاً لوظائف مجديةٍ ومستدامة مع المنظمات الدولية غير الحكومية، ومع حكومة أُعيدَ إنشاؤها لإعادة بناء المجتمع المدني، إنَّها وظائف ما كانوا ليصلوا إليها في كينيا.[٥] ولكي تُيسَّرَ عودةٌ أمدها طويلٌ، آمنةٌ، تُصَانُ فيها الكرامة، نقول مُقترِحينَ إنَّ الذي يُحتاجُ إليه هو أنْ يَحُلَّ محلَّ برامج العودة إلى البلد الأصلي الاسْتِثمارُ في بناء قدرات اللاجئين بناءً جاداً من خلال التعليم والمؤهِّلات المعترف بها.

أوتشان ليوموي *anepo@my.yorku.ca*

عبد القادر أبيكار *abikar14@my.yorku.ca*

مرشَّحُونَ لنيل درجة الماجستير في التربية من خلال مشروع التعليم العالي بلا حدود للاجئين، ومُعلِّمُونَ لاجئون، ومُرْشِدُونَ في برنامج جامعة يورك، يعملون في داداب

هايون كم *haeunkim@yorku.ca*

مدير برامج، في مشروع التعليم العالي بلا حدود للاجئين
www.bher.org

١. UNHCR (2019) 'Operational Update: Dadaab, Kenya July 2019' bit.ly/UNHCR-Dadaab-July2019

٢. UNHCR 'New procedures set for Somali refugees to return home voluntarily from Kenya', 11 November 2013 (وَضْعُ إجراءات جديدة للاجئين الصوماليين لكي يعودوا من كينيا إلى بلدهم طوعياً) bit.ly/UNHCR-Somali-return-2013

٣. Human Rights Watch 'Kenya: Involuntary Refugee Returns to Somalia', 14 Sept 2016 (كينيا: عودة اللاجئين إلى الصومال عودةً غير طوعية) bit.ly/HRW-invol-Kenya-2016

٤. bit.ly/UNHCR-Somali-volrep-July2019

٥. نظراً إلى أنْ ليس للاجئين حقٌّ في العمل في كينيا، لا يستطيعون العمل إلا 'عاملين بحوافز' ، وتُدفَعُ إليهم أجور منخفضة ثابتة، وتكون غالباً جزءاً قليلاً مما يحصل عليه المواطن الكيني إذا هو عمل في الوظيفة ذاتها.

أعَلَى العَوْدةِ مَقْسورون؟ عَوْدةُ اللاَّجئينَ المُيسَّرةُ إلى ميانمار

ياكا هاسغاوا

على الرغم من التطوّر الذي وقع أخيراً على الحال السياسية في ميانمار، ومن الظروف الصعبة في تايلند، بين اللاجئين نفورٌ منتشرٌ مُستحكِمٌ من المشاركة في آلية العودة الرسمية المُيسَّرة.

لمَّا كان في أوائل عام ٢٠١٦، كان النِّزاع في ميانمار يتحوَّل. إذ وُقِّعَ على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في شهر أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠١٥، ثم تولَّت الحكومة الجديدة السُّلطةَ في شهر أبريل/نيسان عام ٢٠١٦. وكانت المناطق التي عاد إليها العائدون في جنوبيِّ شرقيِّ البلد، تعيش مدَّةً من استقرار الحال بالقياس إلى غيرها. ولذا ظُنَّ أنَّ اللاجئين المقيمين في تسع مناطق لاستيطان اللاجئين في تايلند سيكونون مُهتمِّين بالعودة إلى ديارهم. وفي عام ٢٠١٦، وضعت حكومتا ميانمار وتايلند آليةَ عودة مُيسَّرة، بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلا أنَّ الآلية أخفقت في توليد اندفاع للعودة يُعتدُّ به، ولم يَخْتَرِ المشاركةَ فيها إلى اليوم إلاّ ٧٢٩ لاجئاً من ١٠٠ ألفٍ من أهالي البلد.[1]

مواقف أصحاب المصلحة المعنيين

ولزاعم أن يزعم أنْ لو عاد اللاجئون لَدلَّ ذلك على السلامَ والإرادة السياسية الصادقة، عند السلطات والمنظمات العرقية المسلحة، لتجاوز النِّزاع. ولَكان يمكن أن يكون في ذلك فرصة للحكومة، تعرض فيها قدرتها على تأمين الأقليَّات. ومع ذلك، لم ترى بالضرورة الحكومة ولا الجيش ولا المنظمات العرقية المسلحة، أنَّ لعودة اللاجئين الرسمية أولويةً لا تُؤَخَّر. وكان عرا كثيراً من أصحاب المصلحة المعنيين الشكُّ في سرعة المفاوضة السياسية، التي قد تتحقَّقُ في آخر المطاف من خلالها عودة اللاجئين.

ولم يُوقِّع في اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني إلاّ ثمانية من المنظمات العرقية المسلحة التي عددها ١٥. وهكذا لم يُقِمْ هذا الاتفاق ولا الذي يليه، أيْ اتفاق بيدَونسو (الذي حدَّد ٣٧ نقطة مُتفقاً عليها في الطريق إلى السلام)، مسرحاً للعودة وطيداً. وعند تنصيب الحكومة الجديدة، دخلت ميانمار مرحلة جديدة في الطريق إلى بناء الدولة، لا إلى نهايتها. فكان يُحتَاجُ إلى كثير من الإصلاحات، وفي الوقت نفسه، كان لا بدَّ من المفاوضة في توازن القوى الهشِّ بين الحكومة المدنية والجيش على جميع المستويات. ثم كان في كلِّ يومٍ شيءٌ من التشويش في الكيفية التي عليها عمل عمليات اتِّخاذ القرار في السلطات. ومع مواجهة هذه المسائل المعقدة، لم تمنع السلطات والمنظمات العرقية المسلحة اللاجئينَ من العودة، لكنها لم تكن مستعدةً لأنْ تَنْشَط إلى العمل في إنجاحها.

ثم إنَّ اللاجئين أنفسهم -وهم من شعب الكارين وغيرهم من المجموعات العرقية في جنوبيِّ شرقيِّ ميانمار- لم يُلحُّوا على العودة أيضاً. صحيح أنَّ التغيُّر السياسيَّ الحادثَ في ميانمار أنشأ شيئاً من التشوِّق، لكنْ كان احتمال العودة عند كثير من اللاجئين غير واضح المعالم، وكانوا غير راغبين في التخلِّي عمَّا لهم من حرية محدودة في المآوي المؤقتة في تايلند، من غير دليل حقيقيٍّ على منافع العودة. ولقد أُعيدَ توطين كثير من اللاجئين من تايلند إلى بلد آخر، واستمرَّ الذين بقوا في تعليق الأمل على أنهم هم أيضاً سيُعادُ توطينهم، وإن كانت إعادة التوطين قد أوقِفَت على التدريج.

هذا، واتَّخذ اللاجئون قرارات عظيمة الشأن، اتِّخاذاً جماعياً، لا اتِّخاذاً إفرادياً، وكان في قراراتهم ميل عامٌّ إلى اتِّباع قادتهم الذين هم أيضاً كانوا في الغالب متأثرين بالمواقف السياسية للمنظمات العرقية المسلحة. وقد كان عند اللاجئين في العموم دافع ضعيف إلى المشاركة في تنمية الدولة وبناء السلام وتولِّي المُهمَّات فيهما. ورأى كثيرون أنَّ السلطات في ميانمار، لم تُبيِّن من أنها سترحِّبُ بعودتهم، ما فيه كفاية. فكان قادة اللاجئين تردَّدوا في توجيه كلِّ أنشطة دعوتهم إلى ميانمار، ولم يرغبْ بعضهم في قيادة العودة، لا بل أرادوا أن يكونوا آخر العائدين. ثم إنَّ اللاجئين تصوَّروا العودة في مجموعات، فأدَّى هذا إلى تثبيط القرارات الفردية التي تُقرَّر فيها العودة. وما أظْهرَ اللاجئون عموماً من ضرورة العودة إلى ميانمار شيئاً.

دور المجتمع الدولي

لم يرى أصحاب المصلحة المعنيون الرئيسيُّون -اللاجئون والسلطات في ميانمار والمنظمات العرقية المسلحة- أنَّ

وقت العودة قد حان في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، ولكنَّ بعض مَن في المجتمع الدولي قالوا عن ذلك الوقت إنَّه مناسب لإنشاء اندفاع عودة بين اللاجئين وتعزيزه. ولم يكنْ في ذلك الوقت إلحاح مِن الحكومة التايلنديَّة، بل كانت مستعدةً لقبول مرحلة انتقالية في السياسة وهيكل الدولة والسلام في ميانمار، قبل عودة اللاجئين. على أنَّ المانحين الرئيسيين قد بدؤوا يعربون عن نواياهم في تنقيص المال -إلى حدٍّ بعيد- الذي يُموِّلون به المنظمات غير الحكومية التي تُعنَى بمَن في المآوي المؤقتة في تايلند.[٢] فأنشأ ذلك هماً كبيراً عند كلٍّ من اللاجئين والمنظمات غير الحكومية، إذ هو يُصيبُ كَبِدَ بقائهم. وأعربت بعض المنظمات غير الحكومية عن قلقها من الشِّدَّة التي أُلقِيَتْ على اللاجئين، ليعودا بقَطْع حبل الإعانة. ورأى آخَرون أنَّ تحويل الإعانة من المآوي في تايلند إلى المناطق التي يعود إليها العائدون في ميانمار، أمرٌ مُسوَّغ، ولا سيما أنَّ بعض المنظمات في تايلند دعمت المناطق التي تُحتمَل العودة إليها في الجانب الميانماري من الحدود بين البلدين، دعماً مُطَّرِداً.

لم تُعنَ الحال العامة في ميانمار على عملٍ تامِّ الصفات يعمل في إنجاح العودة التي فيها أمان وصَوْنٌ للكرامة، ولا سيما في ظلِّ أزمة الروهينغيا عام ٢٠١٧، ولكنَّ الجهات الفاعلة الخارجية التي فضَّلت العودة، زعمت أنْ هناك ضرورة إلى وضع آلية، في الأقل، لاستيعاب أولئك اللاجئين الذين رغبوا في العودة طوعياً. وحَمَلتْ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولية ما يحتاج إليه تيسير العودة من استعداد، ثم كانت أوَّل عودة مُيسَّرة في شهر أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠١٦. على أنَّه حتى في ظلِّ الإعانة المنقوصة في المآوي والحوافز النقدية المُعطَاة، لم يختر العودة إلا عدد قليل من اللاجئين، وهذا يشير إلى أنْ ليست هموم اللاجئين معلقة على الإعانة وحدها.

العقبات الحقيقية في الطريق إلى العودة

أبرزت المناقشات التي أدارتها مجموعة التركيز حول العودة وإعادة الاندماج، وجرت في ميانمار في عام ٢٠١٦،[٣] خمسة جوانب من الهموم المُستحكِمة في اللاجئين (وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين) محورها العودة التي قد تكون، ودونك هذه الجوانب:

- **السلامة الجسمانية والأمن:** لا تحسُّنَ في عملية السلام، ولذلك يمكن أن يجد اللاجئون العائدون أنفسهم بعدُ عالقين في أعمال عنف في المناطق التي عادوا إليها، ويمكن أيضاً لعودة اللاجئين أن تؤدي إلى زيادة في الجرائم والاضطرابات. وعبَّر اللاجئون أيضاً عن همومهم في الأخطار التي تسببها الألغام الأرضية غير المُعلَّم لها وغير المُزالة.
- **وثائق الجنسية:** أمَّا الذين لا يملكون مثل هذه الوثائق (ولا سيما الذين لهم 'ملامح تحيط بها المشكلات'، كمَنْ اشتُبِهَ من قبلُ في تورُّطهم في أعمال تمردية أو إجرامية، أو مَن ما يزال الاشتباه فيهم قائماً، أو مَن هم من الأقليَّات العرقية والدينية)، فيحتاج أمرهم إلى درجات عالية من حسن النيَّة لكي يثقوا بالسلطات ويرفعوا طلباً إليها، ولا سيما أنَّ السلطات أو غيرها يمكن أن تستعمل وثائق الجنسية أو عملية استصدارها أداةً للتمييز.
- **حيازة الأراضي:** ربَّما تكون منازل اللاجئين دُمِّرت أو صُودرَت. فلا بدَّ من بناء منازل جديدة (وإيجاد الأرض التي ستقام عليها) من أجل اللاجئين العائدين، ولا بدَّ أيضاً من ردِّ الأملاك إلى أصحابها أو تعويضهم عنها. وحقُّ التملُّك في ميانمار عموماً معقَّدٌ، وهو سائرٌ شيئاً فشيئاً إلى أن يكون سبباً في نزاعات جديد.
- **الخدمات الأساسية:** تضرَّرت من النِّزاع معظم مناطق العائدين الريفية، وعانت سنوات طويلة من الإهمال والتخلُّف التنموي، وتفتقر المناطق التي يعود إليها العائدون إلى الخدمات الأساسية، كخدمات الصحة والتعليم والكهرباء والطرق. ويعبِّر اللاجئون أيضاً عن هموم مرتبطة بمسائل مُوسَّعة في حقوق الأقليَّات، ومثالٌ ذلك الاستعمال القليل للغات الأقليَّات في التعليم.
- **فرص المعاش:** يُحتَاج إلى وظائف جديدة أو صناعات جديدة في المناطق التي يعود إليها العائدون. واقتصاد جنوبيٍّ شرقيِّ ميانمار معتمدٌ كثيراً على الحوالات المالية التي يُرسِلها الذين يعملون في خارج ميانمار، في تايلند خاصةً.

ولقد نوقشت كثير من هذه الهموم في مجموعات التَّركيز، لكنَّ هذه الهموم تُظهِرُ التحدي الرئيسي الذي يتحدَّى إعادة الإدماج، ألا وهو الأمن البشري. فيجب أن تكون معالجة هذا الأمر جزءاً من إستراتيجية أمدها طويل لبناء الدولة والسلام، ولكنْ لم تظهر خريطةُ طريقٍ لإعادة الإدماج، ولقد يُفسِّر عِظَمُ المهمة المقبلة،

السَّببَ الذي يجعل كثيراً من اللاجئين لا يَرَوْنَ العودة أمراً واقعاً.

إنَّ الثِّقةَ لَأَسَاسُ الأمن البشري. إذ تقتضي آلية العودة المُيسَّرة أن يُلغيَ اللاجئُ العائد تسجيله في قاعدة بيانات اللاجئين، وقوائمَ الإعانة في المآوي، ثم بعد ذلك، يُرفَع اسمه إلى حكومتي ميانمار وتايلند للحصول على ترخيص. ولمَّا كان للاجئين من الثقة بالسلطات القليلُ، رأوا أنَّ في العودة الرسمية مظنَّة خطر، وفضَّلوا إخفاء هويَّتهم. فبين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٧، عاد على حسب ما قُدِّرَ ١٨ ألفَ لاجئ[4] عودةً غير رسمية إلى ميانمار. ومَن تسجَّلَ من هؤلاء في العودة المُيسَّرة، اختاروا في آخر الأمر العودة من غير إعانة.

ودعا اللاجئون، من أجل بناء الثقة، إلى إشارات تُظهرُ حُسْنَ نيَّة السلطات والمنظمات العرقية المسلحة، فيكون ذلك دليلاً على التزامهم السلام، وتخفيف حدة التوترات وحدة التحيُّز والتعصُّب على صعيد المجتمع. لكنَّ الذي حدث، هو تأخيرٌ طويلٌ في معالجة حكومة ميانمار قائمةَ أسماء اللاجئين الذين رفعوا طلبات لتُيسَّر عودتهم، فلم يُعِنْ هذا على تقليل سوء الظنِّ فيها.

وفي دراسة الحالة هذه التي تدور حول العودة المُيسَّرة، يمكن الاستفادة من عدة نقاط. أولاً: لم تكن آلية العودة المُيسَّر جزءاً من إطار عملية السلام، ولم تُعبِّر عن إرادة اللاجئين الثابتة في العودة، بل كان لها صلة أوثق بالاستجابة للضغوط الخارجية التي هدفها عودة اللاجئين.

ثانياً: لم يكن قرار العودة مجرَّد مسألة إعانة وحوافز (وإن طُلِبَ في بعض الحالات زيادة مجموعة مساعدات العودة، والإعانة في المناطق التي عاد إليها العائدون). وقد دارت كثير من هموم اللاجئين، في الواقع، حول الحاجة إلى الأمن البشري، فمِنَ الأمن الجسماني إلى مِلك وثائق الجنسية وسُبُل المَعاش.

ثالثاً: قد يرتبط قرار العودة بإمكان إسهام اللاجئين في بناء الدولة والسلام، لكنْ كان يمكن أن يُفعَلَ المزيد لإقدار اللاجئين على الوثوق بالسلطات، ولتنمية مداركهم ليدركوا دورهم في عمليتَي بناء الدولة والسلام.

رابعاً: يحتاج المجتمع الدولي إلى النظر في مقاربة أشمل، تَضَعُ العودة في سياق السلام والتنمية. فقد كان للمجتمع الدولي دور في تعزيز العودة والمساعدة على إنشاء آلية العودة الميسَّرة، وذلك وفق مبدأ إعانة اللاجئين الذين يرغبون في العودة طوعياً، عودةً آمنة تُصَانُ فيها الكرامة. ولكنْ نظراً إلى أنَّ اللاجئين يولون الأمن البشري وبناء السلام اهتماماً خاصاً، يُحتَاج إلى تنمية أمَدُهَا أطول، من أجل تحسين الظروف في المناطق التي يعود إليها العائدون.

إنَّ قرار العودة معقَّدٌ، ومتأثرٌ بعوامل الدَّفع والجذب جميعاً. ثم إنَّ بُطْءَ العودة في حالة اللاجئين الميانماريين، إنما يشير إلى أنَّ بعض الأحوال السياسية وأحوال الأمن البشري والتحسُّن في بناء السلام، كل هذا، يجب أن يحدث ليُولَّدَ للعودة اندفاعٌ. نعم، قد يُعِينُ المجتمع الدولي على جَعْلِ الاندفاع أعظم ما يكون، ولكنه لا يُنشِئُه.

ياكا هاسغاوا *yukahsgw@hotmail.com*
ممثلٌ مساعدٌ للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تركيا، وكبيرُ المنسِّقينَ الميدانيِّينَ سابقاً في ميانمار بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧.

كلُّ ما ورد من آراء في هذه المقالة هي آراء كاتبها وقد لا تستوي هذه الآراء وآراء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

١. يُقدَّرُ عودة ٧١ إنساناً، وفق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى ميانمار في أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠١٦، ثم عودة ٩٣ إنساناً عام ٢٠١٨، ثم عودة ٥٦٥ إنساناً عام ٢٠١٩.

٢. The Border Consortium (2017) *2017 Annual Report* bit.ly/BorderConsortium-AnnualReport-2017

٣. UNHCR (2017) 'UNHCR Report on Return and Reintegration Workshops in Southeast Myanmar', January 2017.
(تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ورشات إعادة الاندماج في جنوبيْ شرقيْ ميانمار)
شارك في المناقشات نحوٌ من ٥٠٠ شخص من مجموعات أصحاب المصلحة المعنيين المختلفة والمجتمع الدولي.

٤. انظر الحاشية رقم ٢.

القوائم الموضوعية

مزيدٌ من المصادر في العودة: مَنْ شاء الوصول إلى قائمة (باللغة الإنجليزية) من قوائم المقالات والأعداد السابقة من نشرة الهجرة القسرية (وأكثرها متاحٌ باللغة العربية)، فلينظر www.fmreview.org/thematic-listings

مَسْعىً إلى إسقاط صفة اللاجئِ سابقٌ أوانه

هَمْسا فيجاراجافان وبِلَفي ساكسينا

كثيرةٌ هي الدروس التي ينبغي تعلُّمها من قرار المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي اختلفت حوله الآراء -ثم نُقِضَ في آخر المطاف- الذي أُقِرَّ لإسقاط صفة اللاجئ عن شَعْبِ الشِّن البورميِّ في الهند وماليزيا.

لا تـزال جماعات الأقلِّيات العرقية، ومنها الشِّن والشَّان والكارين، تفرُّ من ميانمار منذ عام ١٩٨٨ على الأقل، بسبب الجَوْر والاضطهاد الشديدَين. ولقد أذاق الجيْشُ البورميُّ الوطنيُّ هؤلاء الفارِّين العملَ القسريَّ، والاعتقال والاحتجاز التعسُّفيَّين، والتعذيب في أثناء الاحتجاز، والإعدام خارج نطاق القضاء، والاسترقاق الجنسي.

ووصل من الشِّن خصوصاً إلى الهند وماليزيا أعدادٌ كثيرةٌ، وأُعيدَ توطين السَّوَاد الأعظم منهم في بلاد أخرى (ومنها أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية)، ولكنْ ما يزال ٣٥ ألفَ لاجئٍ شِنِّيٍّ باقين في الهند وماليزيا. ونظراً إلى أنَّ كلا البلدين لم يوقِّعَ على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، ولا نظاماً رسميّاً لحماية اللاجئين فيهما، اعتمدت هذه الجماعة من اللاجئين على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لتُتيحَ لهم صفةً قانونيةً ووثائق هويَّة، وخدمات تعليم وصحَّة. لكنَّ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤونَ اللاجئِين أعلنت في شهر يونيو/حزيران من عام ٢٠١٨، أنها ستسقط صفة اللاجئ عن لاجئي الشِّن في الهند وماليزيا، ابتداءً من ٣١ من شهر ديسمبر/كانون الأول عامَ ٢٠١٩، مشيرةً إلى أنَّ السبب في ذلك "تحسُّنُ الظروف" في ولاية شِن، منذ أنْ نُصِّبَت حكومة وطنية مدنية اسميَّة عام ٢٠١٠.

المبادئ التوجيهية لإسقاط صفة الاجئ

وفي هذا الإعـلان، أشارت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى هذه السياسة بأنَّها "إنهاءٌ لصفة اللاجئ" وتيسيرٌ "للعودة الطوعية"، فلم تستعمل مصطلح 'إسقاط صفة اللاجئ'. ومع ذلك، فقد اعتمدت هذه السياسة اعتماداً واضحاً على المادة ١(ج) في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، التي تُعرِّفُ الظروف التي يتوقَّف عليها إسقاط صفة اللاجئ، فباعتمادها هذا، يكون إعلانها بلغ حقاً مَبلَغَ الإعلان عن إسقاط صفة اللاجئ. ولمَّا كان الأمر كذلك، لم تلتزم السياسة بشروط الإسقاط التي حدَّدتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نفسها.[1] ويشترط القانون الدولي الالتزام بمعايير معيَّنة حين يُبتدَأ بإجراءات إسقاط صفة اللاجئ، وفي هذه الحالة، كان من الوقوعِ في الأخطاء الأساسية والإجرائية ما هو بارزٌ ظاهر.

وأحـد هذه المبادئ التوجيهية التي تحدِّد تطبيق شرط إسقاط صفة اللاجئ هو أنَّ الأحداث في بلد الجنسية أو البلد الأصلي، التي فحواها دليل على تغيير طبيعته أساسيةٌ يجب أن "تُتْرَكَ وقتاً حتَّى تتوطَّد قبل أن يُتَّخذَ أيُّ قرار في إسقاط صفة اللاجئ". ومن ثمَّ، فالحالة -كالحالة التي عليها ميانمار- التي ما تزال تظهر عليها أمارات سرعة التقلُّب ليست توافق تعريف الاستقرار، ولا يمكن وصفها بأنها دائمة. والحقُّ أنَّ هذا الشرط (كما ورد في المبادئ التوجيهية) لا ينبغي أن يُعْمَلَ إلا حين تقع تغييرات تعالج أسباب التَّهجير.

ثم إنَّ اتفاقات السلام التي تأتي بعد النِّزاعات التي شملت جماعات عرقية مختلفة، محتاجةٌ إلى مزيد من تدقيق النظر، لأنَّ التقدُّم نحو مصالحة حقيقيَّة يمكن أن يكون صعباً في حالات كهذه. هذا، وعند تقييم احتمال أن يدوم التغيُّر الواقع، ينبغي إتاحة حيِّز واسع للأمور العملية، كالعودة الطوعية، وتجارب العائدين، كما ينبغي اسْتِقْاءُ تقارير من مراقبين مستقلِّين. وفي هذه الحالة، لم تُقدِّمَ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بين يدي الناس أيَّ دليل على الالتزام بالمعايير المتقدِّمة الذِّكْر. ولمَّا كانت الديموقراطيَّةُ جديدةً في ميانمار، كان لا يمكن وصف التغيُّرات السياسية التي وقعت في البلد بأنها دائمة. ولا يزال الجيْشُ البورميُّ الوطني قادراً على الوصول إلى ولاية شِن، لا شيءَ يُعوِّقه، وإلى منطقة ساغانغ التي تجاورها (ومنها تأتي أقليَّة الشِّن)، ولقد أشارت تقارير حديثة إلى استمرار الاشتباك بين هذا الجيش وبين جيش أراكان (وهو جماعة مسلَّحة لا تتبع دُوَلاً) في جنوبيِّ ولاية شِن. فأعرب خبير حقوق الإنسان في الأمم المتحدة المعنيُّ بميانمار، عن قلقه من تصاعد العنف في شماليِّ ولاية راخين ووسطها وفي وولاية شِن.[2]

وتنصُّ المبادئ التوجيهية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضاً على أنَّ "إسقاط صفة اللاجئ... ينبغي ألاَّ تؤدِّي إلى أشخاص يقيمون في دولة مضيفة وضعهم غير مُستقرٍّ على حال". ومع ذلك، في هذه الحالة، لم تُتِحْ الحكومة الميانماريَّة ولا الحكومة الهندية ولا الحكومة الماليزيَّة، لجماعة الشِّن شيئاً من المعلومات في مسألة الوثائق، ولا حتَّى المفوضية

السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمّحت في أمر الوثائق التي ستُمْنَحُ للجماعة حين تُسْقَطُ عنهم صفة اللاجئ.

وتنصُّ المبادئ التوجيهية على أنَّه: "[لا] ينبغي، من حيث المبدأ، أن تؤدِّيَ التغيُّرات التي تقع في البلد الأصلي للاجئ، التي تؤثر في جزء فقط من أرض البلد، إلى إسقاط صفة اللاجئ". وإذ قد كانت الحال في ولاية راخين المجاورة مستمرةً، إذ لا يزال يُهجَّر منها لاجئو الروهينغيا تهجيراً جماعياً ثابتاً، وكان النِّزاع في ولاية كاشين مستمراً، فإنَّ قرارَ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أنَّ عودة الشَّن ستكون آمنةً، لأمرٌ محيِّرٌ. وفوق ذلك، رفضت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الردَّ على أسئلة سُئلَتها في مسألة الأمان في العودة إلى مناطق غير ولاية شن (حتَّى إلى يانغون)، متجاهلةً حقيقة أنَّ انعدام حريَّة التنقُّل في البلد الأصلي يُبيِّنُ عملياً أنَّ التغييرات ليست أساسيةً ولا دائمةً.

وتشير المبادئ التوجيهيَّة إلى عامل حاسم هو استطاعة اللاجئين "إعادة الانتفاع بجدٍّ من الحماية في بلدِهم"، فهل يستطيعون ذلك أم لا؟ وتبرز المبادئ التوجيهيَّة أيضاً أنَّ الوصول إلى البنية التحتية الأساسية، وسبل المعيشة، أمران لا بدَّ منهما لإعادة الحماية المجدية. وتستمرُّ المبادئ التوجيهيَّةَ بتعريف هذه الحماية المجدية، فتورد أنها لا تقف عند الأمن الجسماني أو السلامة، بل هي أكثر من ذلك، ويجب أن تشتمل على الحكم الرشيد ونظام قانونيٍّ وقضائيٍّ عاملٍ، وما يكفي الحاجةَ من البنية التحتية، لتُحْتَرَمَ الحقوق ويُسْتفاد منها. وتشير المبادئ التوجيهيَّة أيضاً إلى دليل ذو شأنٍ على حال الحماية في البلد الأصلي، وهو الأحوال العامةُ لحقوق الإنسان فيها، إذ إنَّ سجلَّ الحكومة الميانماريَّة الأخير في حقوق الإنسان، يكاد يكون ليس فيه شيء يُرغَب فيه.[٣]

كلُّ هذا، فضلاً على أنَّ سياسة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد أخفقت في الالتزام بعدد من العناصر الإجرائية الضرورية، التي يقتضيها الإعلان عن إسقاط صفة اللاجئ، على حسب ما ورد في المبادئ التوجيهيَّة. ومثال ذلك، أنَّه على الرغم من أنَّ المبادئ التوجيهيَّة تنصُّ على أنَّه ينبغي أن تُشْرَكَ المنظمات غير الحكومية واللاجئون في المشورة، لم تُسْتشَر المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع الشِّن في الهند قبل إعلان هذه السياسة، بل فَجَأَ إعلانُها المجتمعَ المحليَّ وكل من يعمل فيه وصَدَمَهُم.

وفي حالاتٍ من مثل هذه الحالة، نظمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين زيارات 'الاطِّلاع على ما يجري'، تُتيحُ للاجئين الفرصة لأنْ يتحقَّقوا بأمِّ عينهم من أنَّ الحال في بلدهم تجعل العودة مُحْتَملاً دوامها. وعلى حين أشارت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في آخر المطاف إلى أنَّ مثل هذه الزيارات كانت في قيد البحث في الحالة الشِّنِّية، ولم تتحقق قطُّ، ولم تكن مفيدةً على أيِّ حال، وذلك أنَّ مسائل الافتقار إلى الوثائق تعني أنَّه حتَّى لو تحققت هذه الزيارات لما استطاع لاجئو الشِّن المشاركة فيها. ثم إنَّ همَّ هذه الزيارة كان مركوزاً في أنَّ تكون الزيارة محدودةً، إذ ما كانت شروط السلامة والأمان وحقوق الإنسان -التي هي أوَّل هموم اللاجئين- ليُلْتَزمَ بها. وفضلاً على ذلك، قد بُدِءَ حينئذٍ بلقاءَات التبليغ (التي يُخيَّر اللاجئون فيها بين قبول قرار إسقاط صفة اللاجئ عنهم أو الطعن فيه)، فلم يكن ممكناً إتاحة نتائج زيارات الاطلاع على ما يجري للاجئين في الوقت المناسب ليتزوَّدوا منها بالمعلومات.

الافتقار إلى المعلومات

أشارت رسائل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى المجتمع المحلي إلى أنَّ سياسة إعادة اللاجئين مبنيةٌ على تحسُّن في الظروف بولاية شن، وهي ظروفٌ قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "بتقييمها تقييماً معتنىً به". على أنَّ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لم تفعل شيئاً لإفهام الناس كيف توصَّلت إلى هذه النتيجة؟ وحين أتاحت شيئاً من ذلك في آخر المطاف، لم تُتح إلا الشيء القليل، مما له صلة بالحصول على الرعاية الصحية والتعليم والحصول على الوثائق، فلم تأتِ بذكر أمورٍ أخرى ذات شأنٍ عظيم، كالسلامة، والأمان، والبنية التحتية، وعدِّ الأنشطة العسكرية أو شبه العسكرية في مناطق العائدين.

ذلك، ولم يُزوَّد لاجئو الشِّن بما يُعْتَدُّ به من معلومات دَعْم العودة الذي تُتيحُهُ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولم تذكر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين شيئاً في أنَّها ستُتيحُ حزمةَ معونة معزِّزة للفئات المستضعفة، ولكنها أشارت صراحةً إلى أنَّها غير قادرة على إتاحة مساعدة مُسْتمرَّة للاجئين عند عودتهم، وأنه ينبغي لهم أن يتَّصلوا بالمنظمات غير الحكومية في ميانمار. وهذا يخالف المبادئ التوجيهيَّة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نفسها ويخالف أعمالها في إعادة اللاجئين إلى بلدهم الأصلي وفي إعادة الإدماج، وهو ما يُبْرِزُ أهمية أنْ تستمرَّ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المشاركة مشاركةً أمدها طويل.

دروسٌ مستقاةٌ من المَسْعَى

استمرَّت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ سياستها مُدَّةَ تسعة أشهر، وهو ما أدَّى إلى إنفاق كثيرٍ من الوقت والموارد، وإلى كثيرٍ من القلَق. فجاء شهر مارس/آذار من عام ٢٠١٩، فكان نتيجة أمورٍ أهمُّها أشهرٌ من مناصرة لا كلل فيها، اجتمعت فيها جماعة الشِّن والمجتمع المدني وغيرهم، أنْ وافقت المفوضية

السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أخيراً على أنَّ لاجئي الشِّن محتاجون إلى حماية دوليةٍ مستمرَة، فأسقطت سياستها.[٤]

إنَّ في تركَ مَسْعَى تجريد جماعة من صفتها الهشَّة أصلاً، في بيئة معاديةٍ للاجئين أصلاً، دروساً كثيرةً قيِّمةً. فأوَّلها، أنَّه لا بدَّ منَ أن نتذكَّر أنَّ شرط إسقاط صفة اللاجئ قاصدٌ إلى توجيه الدول المضيفة التي تقرِّرُ إعادة جماعة من اللاجئين، إلى أنْ تفعل ذلك بحيث تلتزم بالإنسانية والمسؤوليَّة، وبصَوْنِ الكرامة. وأمَّا المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فابتداؤها هذه السياسة أمرٌ غير مسبوقٍ، وفي هذه الحالة، لا مُسوِّغَ له البتَّة، فلا البلاد المضيفة طلبتْ منها ذلك ولا حكومة ميانمار. وثانيها، أنَّ اقتراح إسقاط الحماية في حالة ليس فيها خياراتٌ قابلةٌ للتطبيق لإعادة اللاجئين أو الاندماج أو إعادة التوطين -كما هي حال السواد الأعظم من شعب الشِّن في الهند وماليزيا- هو ضدُّ المُهمَّة الأساسية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ألا وهي الحماية. وأخيراً، يجب أن تكون إعادة اللاجئين التي تقودها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين طوعيةً لا أمْرَ فيها، إذ إنَّ القول بأن العودةَ هي الخيار الوحيد، وأن الذين يختارون البقاء سيفقدون الحماية التي تُتيحُها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هو أمرٌ بالحقِّ مناف لتخيير اللاجئين، ولو لم تُسقِط السياسة واستمرَّت، لكانت هيَ والإعادة القسرية شيئاً واحداً.

هَمْسا فيجاراجافان hamsa@aratrust.in

بَلَفي ساكسينا pallavi@aratrust.in

مشروع الهجرة واللجوء، في دِلْهي
www.migrationandasylumproject.org

١. UNHCR (2003) 'Guidelines on International Protection: Cessation of Refugee Status under Article 1C(5) and (6) of the 1951 Convention relating to the Status of Refugees (the "Ceased Circumstances" Clauses)' (مبادئ توجيهيَّة في الحماية الدولية: إسقاط صفة اللاجئ في ظلِّ المادة 1(ج) (٥) و(٦) من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ (شروط «ظروف إسقاط صفة اللاجئ»)
www.refworld.org/docid/3e50de6b4.html

٢. Office of the High Commissioner for Human Rights 'Myanmar: UN expert expresses alarm at escalating conflict, calls for civilian protection', 18 January 2019
(ميانمار: يعرب خبيرٌ من الأمم المتحدة عن جزعه من اشتداد النِّزاع، ويدعو إلى حماية المدنيين) bit.ly/OHCHR-Myanmar-180119

٣. See Human Rights Watch *World Report 2019 – Myanmar: Events of 2018*, 17 January 2019
(التقرير العالمي لعام ٢٠١٩ - ميانمار: أحداث عام ٢٠١٨)
www.hrw.org/world-report/2019/country-chapters/burma

٤. UNHCR 'UNHCR says ethnic Chin refugees may require continued international protection as security situation worsens in Myanmar', 14 May 2019
(تقول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إنَّ لاجئي جماعة الشِّن العرقية قد يحتاجون إلى مزيدٍ من الحماية الدولية، مع ازدياد سوء الأحوال في ميانمار)
bit.ly/UNHCR-Chin-Myanmar-140519

إعادة اللاجئين إعادةً تُصَان فيها كرامتهم

كيري هولُواي

للروهينغيا في بنغلاديش وللسوريِّين في لبنان، توقُّعات مختلفة في ماهيَّة ما تقتضيه الإعادة التي 'تُصَان فيها الكرامة'.

تظهر المتطلَّبات التي تقتضيها العودة الطوعية لكي 'تُصَان فيها الكرامة' ظهوراً مستمراً في السياسات الإنسانية والمبادئ التوجيهية الإنسانية منذ آواخر ثمانينيَّات القرن العشرين. فعلى سبيل المثال، تنصُّ المبادئ التَّوجيهية بشأن النُّزوح الداخلي التي بدأت في عام ١٩٩٨، على وُجُوبِ السَّماحِ للنازحين داخلياً 'بالعودة طوعياً، عودةً آمنةً تُصَان فيها الكرامة، إلى أماكن إقامتهم المعتادة'. وجاء في دليلٍ صدر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠٠٤ محوره أنشطة الإعادة إلى البلد الأصلي وإعادة الإدماج، تعريفٌ للعودة الطوعية فقيل فيها إنَّها 'عودة اللاجئين إلى بلدهم الأصلي عودةً حُرَّةً طوعيةً آمنةً تُصَان فيها الكرامة'. ومع ذلك، لا يرد في أيِّ وثيقةٍ صراحةً معنى إعادة اللاجئين التي تُصَان فيها الكرامة في الواقع، ولا تنفكُّ المناقشات تدور حول الشروط التي يُحتَاجُ إليها لتكون العودة عودةً تُصَان فيها الكرامة.

فلا تُشكَّل الكرامة من خلال الثقافة فحسب، بل أيضاً من خلال تجارب الناس وما يتطلَّعونَ إليه قبل التهجير وفي أثناءه. ثمَّ إنَّ إعادة الناس المتضررين الذين فرُّوا من الحرب، مثل السوريين في لبنان، وإعادة مَنْ فرُّوا من الاضطهاد والتمييز، مثل الروهينغيا في بنغلاديش، ستبدوان مختلفتَين لا شكَّ.

وفي خلال العام الماضي، لم يزل يُروَّجُ، أكثر فأكثر، لإعادة اللاجئين إلى البلد الأصلي، من حيث هي حلٌّ لمسألة لجوء الروهينغيا

والسوريين. واستناداً إلى عملٍ ميدانيٍّ جرى في بلدين مضيفين رئيسيَّين، أي بنغلاديش ولبنان، بين شهر مارس/آذار وأغسطس/آب من عام ٢٠١٨،[1] يظهر أنَّ هناك أربعة شروط أساسية لا بدَّ أنْ تُشْترطَ لكي تكون إعادة اللاجئين إعادةً تُصَان فيها الكرامة. فيجب أن تكون الإعادة إلى البلد الأصلي محدَّدةً ثقافياً وسياقياً، ويجب ألاّ تكون نتيجةَ اختيارٍ بين خيارين، الاختيار بينهما باطلٌ، وهما تهجيرٌ لا تُصَان فيه الكرامة أو عودةٌ لا تُصَان فيها الكرامة، ويجب ألاّ تؤدِّيَ إلى مزيدٍ من النُّزوح الداخلي حين يعود الناس، ويجب أن تُشْرِكَ المهجَّرين في كل مرحلة من مراحلها. ووجدت بحوثٌ أجراها معهد التنمية الخارجية أنَّ الشروط الأربعة جميعاً مُفتقرٌ اليومَ إليها في ما يُقْترح من إعادة الروهينغيا والسوريِّين.

مراعاة الخصوصية السياقية والخصوصية الثقافية

عند الروهينغيا في بنغلاديش، كانت الكرامة في الغالب مفهوماً اجتماعياً قائماً على الاحترام المتبادل، وأمَّا عند السوريِّين في لبنان، فكانت الكرامة غالباً مفهوماً فردياً مركوزاً في الحقوق الفردية.

وعند الروهينغيا المُسْتطلعينَ في بنغلاديش، يجب أن تَضُمَّ الإعادة التي تُصَان فيها الكرامة، وأن تعني، التمتُّع بالحقوق نفسها التي يتمتَّعُ بها المواطنون في ميانمار، وهذا كله لم يتمتَّعوا به من قبل. فقد قال رجلٌ بلغ من عمره ٤٠ سنةً: "كرامتنا هي قدرتنا على أن نكون أحراراً في وطننا الأصلي وأن يكون لكل منَّا بطاقة إثباتٍ للجنسية. فإن لم يكن لنا ذلك، فكيف يكون لنا كرامة؟"

ولكن يندر أن يَذْكُرَ المهجَّرون السوريُّون في لبنان الذين فرُّوا من الحرب الأهلية أمُورَ الجنسية والحقوق والحصول على الخدمات. فقد قال كثيرٌ من السوريِّين المُسْتطلَعينَ إنهم كانوا قبل تهجيرهم في بُحْبُوحة من العَيْش، يتمتَّعون بالمشاركة السياسية، وبالرعاية الصحيَّة والتعليم المجَّانيَّين. ومع أنَّهم اليومَ محرومون من الحقوق نفسها التي يتمتع بها المواطنون اللبنانيُّون، ومع عدم حصولهم على الرعاية الصحية أو التعليم المجَّانيَّين، لم يذكروا هذه المسائل عند الحديث عن إعادتهم إلى بلدهم إلا في النادر. بل كان أكثر أمْرٍ يُهمُّهم هو الأمان، إذ قال أكثر من أربعة أشخاص من كلِّ خمسة أشخاصٍ إنَّهم لن يعودوا حتَّى يكون العَوْدُ آمناً. وذكر كثيرون أيضاً الحاجةَ إلى ضماناتٍ تضمن للعائدين ألاّ يُعاقبوا بفرارهم، أو برفضهم القتالَ، أو بتقصيرهم عن تأييد الطرف المُنتصر في الحرب. فقد قال أحد الرجال مُوضِّحاً: "أهمُّ شرطٍ من شروط الإعادة التي تُصَان فيها الكرامَةُ هو الأمان. أريد أن أَرى هناك أماناً لي ولأُسْرَتي".

إذن لا بدَّ من إمعان النظر في إعادة اللاجئين التي تُصَان فيها الكرامة على حسب قرائن الأحوال. وبالحقِّ، في هاتين الحالتين،

أطفالٌ من لاجئي الروهينغيا، ذاهبون إلى مَقْصدهم مشياً في أثناء هبوب الرياح الموسميَّة وانهمار المطر، في مخيَّم كوتوبالونج للاجئين، بمقاطعة كوكس بازار، في بنغلاديش.

كثيراً ما ذكر الروهينغيا المُسْتَطلَعُونَ أنهم شعروا بأنْ ليس للإعادة التي تُصَان فيها الكرامة وجودٌ، إذ لم يتوقَّعوا أن توافق ميانمار على مَنْحِهِم الجنسية، على حين كان السوريُّون المُسْتَطلَعُونَ أكثر أملاً وتطلُّعاً إلى العودة إلى بلدهم الأصلي، ولكنْ ليس قبْلَ أنْ تضع الحرب أوزارها ويَعُمَّ الأمان لفعل ذلك.

التَّهجير الذي تُصَان فيه الكرامة

ينبغي ألاّ يواجه الناس الاختيار الباطل 'فيختارون' العودة إلى بلدهم الأصلي، لا لشيءٍ إلاّ لأنَّهم يرون في ذلك المَهْرب الوحيدَ من حالٍ لا تُصَان فيها كرامتهم. إذ ذكر كثير من السوريِّين هذه المعضلةَ، قائلين إنَّ كرامتهم لن تعود لهم إلاّ حين يعودون إلى بلدهم. وقال رجلٌ موضِّحاً إنه إن كان في سورية أمان، فهو 'مستعدٌّ للعيش في خيمةٍ على التُّراب' لكي يغادر لبنان ولا يُعامَل معاملةً ظالمةً من بعدُ.

هذا من جهة، ولكنْ من جهةٍ أخرى تُبانِنُها، فصحيحٌ أنْ ليس للروهينغيا حقٌّ حرية التنقُّل والتعليم والعمل، ولكنْ قال عددٌ من الروهينغيا في بنغلاديش إنَّهم يفضِّلون العيش في المخيَّمات ببنغلاديش على أن يعودوا إلى ميانمار، لأنهم أحرار في إقامة

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/فيف أرنا

شعائر دينهم، وهي إحدى الطُّرُق الرئيسَةُ التي يتصوَّرون بها الكرامة. إذ يقولون إنَّهم في بنغلاديش، على الأقل، يَأْمَنُونَ شرَّ الاضطهاد الديني وإنَّهم إن تُوُفِّيَ أحدهم فسيُدفَنُ دفناً يوافق شعائر الإسلام. ومع ذلك، إنْ مضى قُدُماً اقتراحُ الحكومة البنغلاديشيَّة نَقْلَهم إلى بهشان تشار (وهي جزيرة طينيَّةٌ صغيرة قُبَالة ساحل بنغلاديش) فسيكون الروهينغيا، مثل السوريِّين، أمام اختيارٍ باطلٍ، فلا العودة إلى ميانمار ولا الانتقال إلى جزيرةٍ نائيةٍ سيحفَظ لهم كرامتهم.

ويجب على هيئات المعونة ومناصري حقوق الإنسان أن يسعوا جاهدين إلى إنشاء ظروف تُصَان فيها الكرامة في التَّهجير، بأن يستمعوا إلى ما يقوله المهجَّرون في ما يحتاجون إليه ويرغبون فيه، وبأن يشتركوا مع غيرهم في قطاعات التنمية وبناء السلام والمناصرة، لكي يَحضُوا حكومات البلاد المضيفة على إنشاء بيئةٍ مُمَكِّنة للاجئين والحفاظ عليها.

مزيدٌ من التَّهجير

لا بدَّ لكي تكون إعادة اللاجئين إعادةً تُصَان فيها الكرامة أنْ يتحقق في البلد الأصلي ظروفٌ اجتماعية وسياسيةٍ واقتصادية مقبولة، وينبغي أن تُحَلَّ مشكلة النَّازحين داخلياً الذين من الشَّعبَيْن المتقدمِ ذكرهما. وإلا، فقد يجد هؤلاء العائدون إلى المساكن المدمَّرة أو الاضطهاد المستمرِّ، على سبيل المثال، أنفسهم نازحين داخلياً، ومن ثمَّ لن يكون لهم ما رغبوا من عودةٍ تُصَان فيها الكرامة. ففي ميانمار، ما يزال نحوٌ من ١٢٥ ألفاً من الروهينغيا وسطَ ولاية راخين، نازحين منذ أن فرُّوا من العنف عامَ ٢٠١٢، وقُسروا على العيش في ٣٦ مخيَّماً أو أشباه المخيَّمات، مُحاطينَ بأسوار شائكة، لا حريَّة تنقُّلٍ لهم ولا حصولاً على الخدمات الأساسية. وأمَّا في سورية، فنحوٌ من ٦,٢ مليونَ نازحٍ داخلياً يعيشون في مواقع جماعية ومستوطناتٍ مؤقَّتة.

إن فُهِمَت ظروف النَّازحين داخلياً في البلد الأصلي وإن أُبلِغَ المهجَّرون الذين يمعنون الفكر في العودة بهذه الظروف إبلاغاً صحيحاً لا انحياز فيه، فسيتيح لهم ذلك اتِّخاذ قراراتٍ صادرة عن علمٍ أعمق في احتمال أن تكون عودتهم تُصَان فيها الكرامة.

إشراك المهجَّرين

أخيراً، وأهمُّ من كل ما جاء آنفاً، أنَّه يجب استشارة المتضرِّرين وإشراكهم في شؤون إعادتهم إلى بلدهم الأصلي. فبدلاً من اللجان الثلاثية الحالية التي تشارك فيها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومات البلاد المستقبلة للاجئين والبلاد الأصلية، هناك من يدعون إلى لجانٍ رباعية، تشتمل أيضاً على ممثلي المهجَّرين، ليساعد ذلك على الحُكْم في كَوْنِ العودة آمنةً وطوعيةً.[٢] والظروف التي لا بدَّ منها لكي تقع الإعادة، في حالتَي الروهينغيا والسوريِّين، على حسب تعبير المهجَّرين، هي ظروفٌ سياسيةٌ طبيعتها. فعند الروهينغيا، أنَّ نُشُوءَ هذه الظروف يقتضي تغييراً في قوانين الجنسية، وعند السوريِّين، يشتمل على عملية سلام، وعند كثير منهم، على تغيير النظام السياسي. ويمكن أنْ تتحَدَّث اللجان الرباعية مع المهجَّرين، لتثبيت الظروف التي لا بدَّ منها لتكون العودة عودةً تُصَان فيها الكرامة، ثم أنْ تعمل مع الحكومة في البلد الأصلي لضمان وقوع هذه الظروف.

كيري هولُواي *k.holloway@odi.org.uk*
موظفةٌ بحوث، في الفريق المعنيِّ بشؤون السياسات الإنسانية، في معهد التنميةِ الخارجية *www.odi.org*

١. مشروع الكرامة في التَّهجير، وهو مشروعٌ يقوم عليه الفريق المعنيُّ بسياسات الشؤون الإنسانية
www.odi.org/projects/2916-dignity-displacement-rhetoric-reality

٢. Crisp J and Long K (2016) 'Safe and voluntary refugee repatriation: from principle to practice', *Journal on Migration and Human Security*, 4(3): 141–147.
(عودة اللاجئين عودةً آمنةً طوعيةً: من المبدأ إلى التطبيق)
https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/233150241600400305

عودة الأقليَّة: الطريق إلى الوطن

ديورديه ستيفانوفيتش ونيوفايتوس لويزيديس

لعلَّ دراسة الحالات التي نجحت فيها عودة الأقليَّة تُعِينُ على تعيين السياسات التي من شأنها أنْ تساعد الذين يمكن أن يعودوا.

قد يعود المهجَّرون إلى بلدهم بعد مُدَد طويلة من غيابهم عنه، على الرغم من وجود سلطاتٍ محليَّة تعاديهم، ومعارضة لهم من أناس احتلُّوا أو استوطنوا مساكنهم بعد أن هُجِّروا منها. فما الذي تقوم عليه هذه القرارات الصعبة؟ قد تُفْضِي دراسة الحالات التي نجحت فيها العودة الطوعية إلى توسيع فَهْم الترتيبات والسياسات المؤسَّسية، التي يمكن أن تُعِينَ على العودة الطوعية التي يمكن أن تقع، وعلى كيفية مساعدة الجماعات المهجَّرة. وإذ قد وضعنا هذا الاحتمال في الذهن، فقد حلَّلنا كثيراً من حالات الهجرة القسرية التي تبعتها حالات عودة طوعية للأقليَّات شاملة (أو حالات نُوِيَت فيها العودة) عند البوسنيِّين والقبارصةً والأكراد العرقيُّون في تركيا. وجمع بحثنا بين العمل الميداني الكيفي ودراسات استقصائية شاملة وكميَّة، مركوزة في 'عائدي الأقليَّات' (أي المهجَّرون العائدون إلى منطقة يسيطر عليها سياسياً جماعةٌ عرقيَّةٌ أخرى). والدافع إلى بحثنا هذا هو مُسْعىً لفهم مسألة هي: كيف تجاهد الجماعات، في أعقاب التطهير العرقيِّ والإبادة الجماعية، لإعادة بيئة متعددة الأعراق أو لإعادة مدٍّ أحبال العلاقات الطيِّبة بين الأكثرية والأقلية؟

المُشْتَرَكُ بين عائدي الأقليَّات

تشير نتائج بحثنا التي توصَّلنا إليها إلى أنَّ الجنس والعمر والتعليم هي العوامل الرئيسَةُ التي تؤثِّر في احتمال العودة الفردية لعائدي الأقليَّات. ففي البوسنة وفي المنطقة الكردية في تركيا، يكون احتمال عودة الذين مستوى تعليمهم عالٍ والذين عندهم وظيفةٌ دائمةٌ في المهجر، أقلَّ من غيرهم.[1] فعلى سبيل المثال، نجد من جهة أنَّ عودة الشابَّات المتعلِّمات غير وارد، ولكن من جهة أخرى، نجد عودة الرجال المسنِّين الذين مستوى تعليمهم رديءٌ واردةٌ جداً. ويرجح أيضاً أن يعود المهجَّرون إن كان عندهم ذكريات في العلاقات الطيِّبة بين الجماعات العرقية قبل النِّزاع، وإن كانوا لا يزالون يَرَوْنَ أماكنَ إقامتهم قبْلَ النِّزاع 'وطناً'. وتظهر البيانات الواردة من البوسنة وقبرص، أنَّ النَّازحين داخلياً، الذين فيهم من التعصُّب القوميِّ ما هو أقلُّ من غيرهم، يكثر رجوح أن يعودوا ويعيشوا أقليَّةً في مكان إقامتهم السابق. وأخيراً، يمكن أن يكون للرابطة غير الرسمية بين الجيران في المنفى دورٌ رئيسيٌّ في تنظيم حالات العودة الريفية وتيسيرها، ويرجح في المناطق التي يقع فيها حالات عودةٍ كثيرةٌ أن يعود المهجَّرون منها بأنفسهم.[2]

وحتَّى بعد مرور عقود من الزمن، وإعادة تأسيس الناس لعيشتهم في أماكن أخرى، تطمح نسبة كثيرةٌ من الناس إلى العودة، ولا سيَّما إلى المناطق التي فيها كثير من المنتمين إلى الجماعة العرقية نفسها. ففي قبرص، قال نحوٌ من ثلث القبارصة اليونانيِّين النَّازحين داخلياً، الذي شملتهم الدراسة الاستقصائية عامَ ٢٠١٦، إنَّهم لم يُفكِّروا قطُّ في العودة، حتى إذا تُوُصِّلَ إلى تسوية سلمية عن طريق المفاوضة، وقال ثلثٌ آخر غيرهم، إنَّهم لم يُفكِّروا في العودة إلا في النادر أو من حين إلى حين، وثلث آخر قالوا إنَّهم يفكِّرون في العودة دوماً. ونظراً إلى أنَّ قبرص المُوَحدة ستكون اتِّحاداً بين دولة قبرص اليونانية ودولة قبرص التركية، فقد أوردنا سيناريوهَين للذين يمكن أن يعودا. وحين سألناهم عن مدى احتمال عودتهم وعَيْشهم في منزلهم الذي كان قبل عام ١٩٧٤ في ظلِّ الإدارة القبرصيَّة اليونانية، في الثلاث سنوات المُقْبلة، قال ٦٠٪ منهم إنَّ ذلك محتملٌ أو محتملٌ جداً. وحين سألنا السؤال نفسه، ولكنْ في ظلِّ الإدارة القبرصية التركية، انخفضت النسبة إلى ما يزيد قليلاً عن ٢٢٪ فقط.[3]

كيف يُدْعَمُ العائدون؟

بناءً على بحثنا، عندنا بعض الاقتراحات في نوع السياسة والترتيبات المؤسَّسيَّة التي تُيسِّر غالباً العودةَ، ولا سيَّما عودةَ الذي هم أقل ميلاً من غيرهم إليها. ونقول في ذلك إنَّ وجود قوات الأمن الدولية وإبعاد مجرمي الحرب عن السلطة قد أعان حقاً على تيسير العودة في البوسنة. ثم إنَّه في البوسنة والمنطقة الكردية في تركيا، تَجِدُ أنَّ إعادة الأملاك (المنازل والأراضي) أو التعويض عن خسارتها أو تدميرها يسَّر حالات العودة بلا شك؛ ومن ذلك مثلاً، أنَّ العائدين الأكراد الذين تعوِّضهم الدولة عن أضرارهم، إنما ترجح عودتهم بثلاثة أضعاف على غيرهم، وذلك بعد وَضْع عوامل أخرى في الحسبان. وفي البوسنة، كان السماح للمهجَّرين بالتصويت من بُعْدٍ في الانتخابات المحليَّة في

أماكم إقامتهم قبل الحرب، مُيسِّراً عظيم الشأن لإحياء السلطة السياسية المحليَّة في عدة من الحالات البوسنية التي نجحت فيها العودة الجماعيةً للأقليَّة، مثل كوزاراتش ودرفار.

ويُضَافُ إلى ذلك، ما أتاحته جمعيات الجيران في المنفى المنظمةٌ تنظيماً جيِّداً، من تنسيق، وتحسين للشعور بالأمان، وإعادة بناء شيء من الشعور بالجماعة، وذلك بعد العودة إلى كوزاراتش ودرفار.[٤] ووفق ما يشير إليه الاختلاف في الخبرات ومعدلات عودة الأقليات عند البُشْناق وصرْب البوسنة، إذا كان الزعماء السياسيُّون لجماعة عرقية أو دينية يدعمون علناً دعماً مستمراً العودة 'وطنياً'، يرجح أن يعود المهجَّرون وينجحوا في إعادة بناء مجتمعهم. وفي حالة بلغاريا خصوصاً، ما هو مفيد علمياً (وهو عكس ما يتوقَّعه الناس غالباً)، وذلك بعد العودة الطوعية لنحو ٤٠٪ من الأتراك المهجَّرين بعد عهد جيفكوف. ولقد حضَّ على عودتهم الاتحاد الأوروبي من خلال محادثات انضمام بلغاريا، ولكنَّ ما حفَّز الأمر أيضاً المؤسسات السياسية الشاملة في بلغاريا (وتحديداً من خلال استعمالها التمثيل النسبي في الانتخابات الوطنية)، إذ حفَّزت التحالفات وسمحت لحركة الحقوق والحريَّات -وهو حزب سياسي أنشأه جماعة الأتراك هناك بعد انتقال بلغاريا إلى الديموقراطية- بأن تصبح محوراً في الانتخابات وأن يكون لها دور نَشِطٌ في كلِّ الإجراءات التشريعية في البرلمان.[٥]

وأخيراً، لكي تتحقَّقَ استدامة حالات العودة، لا بدَّ من التخطيط للتنمية الاقتصادية المحليَّة والفرص الاقتصادية من أجل العائدين، قبل عودتهم بوقت طويل، ومن إتاحة الدعم بعد العودة. ثم إنَّه يبدو أنَّ الذين يمكن أن يعودا يدعمون في الغالب اتفاقات السلام، إن ضمنت هذه الاتفاقات حقوقهم في الملكية أو في الحصول على تعويض جيِّد أو هذا وذاك معاً، وذلك وِّفْقَ المعايير الدولية، مثل مبادئ بنهيرو أو السوابق التي وضعتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وأهمُّ من ذلك، أنَّه لا بدَّ من الاعتراض على الصورة العامة للنّازحين داخلياً واللاجئين على أنَّهم جماعات متطرِّفةٌ. ففي قبرص، على عكس المتعارَف، كان من القبارصة اليونانيين غير النَّازحين نحوٌ من ضعف عدد النَّازحين داخلياً عازمون كلَّ العَزْم على رفض خطة سلام مستقبلية، مع أنَّ النَّازحين داخلياً هم الذين يُصوَّرون غالباً على أنهم قليلو الاستعداد للتوصل إلى حلٍّ وسط. ولقد أظهر بحث آخر يشبه هذا، جرى على الفلسطينيِّين، أنَّه يرجح أن يقبل اللاجئون خطةَ سلامٍ، أكثر من قبول الفلسطينيين غير النازحين لهذه الخطة، وهذا يشير إلى اتجاهات مشابهةٍ، مع أنه في بيئات أكثر استقطاباً.[٦]

جَدْول أعمال للبحوث المستقبلية

صحيحٌ أنَّ بحثنا في عودة الأقليَّات أخرج عدَّة نتائج مهمَّة، ولكِّننا أخفقنا إلى الآن في الإجابة على بعض من الأسئلة الرئيسية التي يمكن أن تُلهِمَ البحوث المستقبلية. وأولاً، تشير النتائج التي توصلنا إليها على مستوى الفرد إلى أنَّ أفراد الأسر المسنِّين (ولا سيَّما الرجال)، هم في الغالب أميل إلى العودة، وأمَّا الشباب من أفراد الأسرة (ولا سيَّما الشابّات)، فأكثرهم يعترض عليها. ومع ذلك، ليس بين يدينا ما نحتاج إليه من بيانات لفَهْم كيف يتوصَّل أفراد الأسر ذوي الآراء المتباينة إلى قرار معيَّن في شأن العودة الجماعية، على أمل ألاّ يكون في الأسرة انقسامٌ مؤلم؟ ولماذا يتوصَّلون لذلك؟

وثانياً، صحيحٌ أننا نعرف أنَّ النساء المتعلمات هنَّ أقلُّ احتمالاً للعودة من غيرهنَّ، ولكننا غير قادرين على معرفة أمر هذا التفضيل، فهل هو ناتجٌ عمَّا هو كثير من فرص التعليم وفرص العمل المدفوع أجره في المنفى، أم إنَّه نتيجة للرغبة في تجنُّب العودة إلى مجتمع ريفيٍّ يسيطر عليه حكم الذكور؟

وثالثاً، نظراً إلى أن أكثر حالات العودة الجماعية الناجحة كانت في قرى وبلدات أحادية العرق، فليس واضحاً ما يُحتَاجُ إليه من سياسات لتيسير حالات عودة الأقليَّات الشاملة إلى المناطق الحضرية، ومن ثمَّ إعادة إنشاء مدن متعددة الثقافات. وتشير الأدلَّة على قلَّة عدد العائدين في حالات عودة الأقليَّات الحضرية، إلى أهمية إنشاء قوات شرطة متعددة الأعراق، وفرض ممارسات توظيف غير تمييزيةً، وميل العائدون إلى الأرياف إلى الاكتفاء الذاتي أكثر من غيرهم، ومن ذلك مثلاً اعتمادهم على أرضهم لإنتاج الغذاء، وأمَّا العائدون إلى المناطق الحضرية، فقد يعتمدون على رغبة الآخرين (أي الأكثرية العرقية) لكي يحصلوا على وظائف ويُحكِموا سُبُل المعيشة.

ورابعاً، أخفق بحثنا إلى الآن في قياس تأثير سياقات مختلفة من وقت الحرب (مثل اشتداد العنف الإقليمي ومعدلات الوفيات المحليَّة، ومستوى تدمير المساكن)، أو في جمع بيانات محدَّدة زمنياً (مثل إتمام التعليم)، التي من شأنها أن تُبَيِّنَ لنا كيف أنَّ العَوْدة تقع في مرحلةٍ مُبكرة، لا متأخرة.

ونحاول اليومَ فَهْمَ ما نجح في بعض الحالات الصعبة لعودة الأقليّات، وفي الوقت نفسه، ننصح ألاّ تُعمَّمَ نتائجنا لتصل إلى سياقاتٍ أخرى من سياقات ما بعد النّزاع، من غير اختبارها أولاً من خلال دراساتٍ استقصائية تشبه التي عندنا. ولكي تكون العودة طوعيةً، مستدامةً، ناجحةً، فلا بدَّ من السماح للمُهَجَّرين بأنْ يُعبِّروا عن أعظم همومهم، وعن تناقضاتهم، وعن أولوياتهم، وعن نواياهم. إذ إنَّهم هم مَنْ ينبغي أن يجدوا القوة والشجاعة ليتصدُّوا للطريق الصعب إلى وطنهم.

ديورديه ستيفانوفيتش
djordje.stefanovic@adelaide.edu.au
محاضرٌ رئيسٌ، في قسم علم الاجتماع وعلم الإجرام ودراسات الجندر، في جامعة أديليد
https://researchers.adelaide.edu.au/profile/djordje.stefanovic

نيوفايتوس لويزيديس *n.loizides@kent.ac.uk*
بروفيسورٌ، في كلية السياسة والعلاقات الدولي، بجامعة كنْت
www.kent.ac.uk/politics/staff/canterbury/loizides.html

١. Stefanovic D and Loizides N (2017) 'Peaceful Returns: Reversing Ethnic Cleansing after the Bosnian War', *International Migration* 55(5): 217–234; (العودة السلمية: عكس نتائج التطهير العرقي بعد حرب البوسنة)

Stefanovic D, Loizides N and Parsons S (2015) 'Home is Where the Heart Is? Forced Migration and Voluntary Return in Turkey's Kurdish Regions', *Journal of Refugee Studies* 28(2): 276–296. (حيثُ يحطُّ القلب يكون الوطن: الهجرة القسرية والعودة الطوعية في المناطق الكردية في تركيا)

٢. Metivier S, Stefanovic D and Loizides N (2017) 'Struggling for and Within the Community: What Leads Bosnian Forced Migrants to Desire Community Return?', *Ethnopolitics* 17(2): 147–164. (المجاهدة من أجل جماعة الأقليّة وفيها: ما الذي يدفع البوسنيّين المهاجرين قسراً إلى الرغبة في عودة جماعات الأقليّة؟)

٣. See Psaltis C, Cakal H, Loizides N and Kuscu I (2019) 'Internally Displaced Persons and the Cyprus Peace Process' *International Political Science Review* (DOI: 10.1177/0192512119872057) (النّازحون داخلياً وعملية السلام القبرصية)

٤. Sivac-Bryant S (2016) *Re-Making Kozarac*. London: Palgrave Macmillan. (إعادة صنع كوزاراتش)

٥. Loizides N and Kutlay M (2019) 'The Cyprus Stalemate: Opportunities for Peace and Lessons from Turkish-Bulgarian Ethnic Relations' in Heraclides A and Cakmak G A (Eds) *Greece and Turkey in Conflict and Cooperation*. Routledge. (المأزق القبرصي: فرصٌ للسلام ودروس مستقاةٌ من العلاقات العرقية التركية البلغارية)

٦. اتصالٌ بخليل الشقاقي وداليا شيندلن مستندٌ إلى بيانات من http://pcpsr.org/en/node/731

الاستعداد القانوني للعودة إلى سورية

مارتن كلاترباك ولاورا كونيال وباولا بارسانتي وتينا جيويس

الاستعداد من ناحية الحقوق القانونية أمرٌ شديد الأهميَّة عند اللاجئين السوريين الذين ينوون العودة.

من القرارات التي يتَّخذها اللاجئون ما هو أصعب وأكثر تعقيداً من تقرير العودة -أو عدمها- إلى البلد الأصلي بعد قضاء مدةٍ في المنفى طويلة، وتقرير أوانها. لكنْ عند اتِّخاذ اللاجئين شيئاً من هذه القرارات، ينبغي دعمهم إلى أنْ يصبحوا 'مستعدين قانونياً' للعودة. ويعني هذا أنْ يَعُوا حقوقهم والتزاماتهم واستحقاقاتهم، في كلٍّ من البلد المضيف والبلد الأصلي، وأن يصل إليهم ما يحتاجون إليه من الدعم والوثائق لكي يستطيعوا المُطالَبَةَ بحقوقهم وقَوْدَ أنفسهم أمام التحديات التي في طريق العودة. وإنَّ هذا لجزءٌ أساسيٌّ في كلِّ إطار عمل من أُطُرِ عمل حالات العودة، كما هو مُبيَّنٌ في الإستراتيجية الشاملة للحماية والحلول من أجل سورية التي وضعتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي إستراتيجية تُبْرِزُ الحاجة إلى السلامة الجسمانية والمادية والقانونية من حيثُ هي جزءٌ لا يتجزَّأ من أيِّ عودة دائمة.[١]

وتشير تجارب المجلس النرويجي للاجئين في عمله على إيجاد حلول دائمة للاجئين السوريين في الأردن ولبنان، إلى أنَّ العناصر الآتية هي أعمدةٌ لحماية حقوق العائدين القانونية.

الهويَّة القانونية والوثائق المدنية: لا بدَّ من أن يستطيع العائدون إثبات هويَّتهم القانونية، وحالتهم، وجنسيَّتهم، ونَسَب أسرتهم. فقد يعيق الافتقار إلى الوثائق القانونية والمدنية من فوره احتمال عبور الحدود، وسيؤثِّر في انتفاع العائدين بعدد من حقوق الإنسان. وهو يزيد أيضاً تعرُّضهم لما يُهدِّد حمايتهم عند العودة، ومن ذلك تقييد حرية التنقُّل، وخطر الاعتقال، والاتِّجار، والاستغلال الجنسي، وزواج الأطفال، وتفريق شمل الأسرة، وانعدام الجنسية. ويواجه اللاجئون، الذين ينقص من وثائقهم الرسمية شيءٌ أو الذين ليس لديهم منها شيءٌ، عقبةً كأداءَ في الطريق إلى التعليم

والخدمات الصحية والمساعدة الإنسانية والإنمائية. وتُظهِرُ أمثلة من سورية نوقشَتْ في عدد سابق من نشرة الهجرة القسرية عِظَمَ شأنِ معرفة القوانين والإجراءات المختلفة، للحصول على الوثائق في البلد الأصلي وفي بلادٍ أخرى.[٢]

ولقد أظهرت السلطان في البلاد المضيفة شيئاً من اللِّين، إذ بسَّط مسائلَ الوثائق المدنية هذه. ومثال ذلك إعلان السلطات الأردنية عفواً عدَّة مرات، جُعلَتْ في ظلِّه حالات الزواج غير الرسمية رسميةً من غير عقوبة، على حين قَبِلَت المحاكم إثبات هوية الوالدين من طريق وثائق بديلة، كشهادة طالب اللجوء من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو بطاقة الإقامة، أو قَبِلَتْ وثائق مصوَّرة بدلاً من الوثائق الأصلية.[٣] ومثل ذلك في لبنان، إذ أظْهَرَ شيئاً من الاستجابة من خلال إعلان عفوٍ محدود زمنياً عدَّة مرات، عن المتأخِّرين في تسجيل مواليدهم. ومع كل ذلك، ما تزال الثغرات الرئيسية في الحصول على الوثائق موجودة.

عبور الحدود: يحتاج اللاجئون للعودة إلى بلدهم إلى جواز سفر مُدَّة صلاحيته غير منتهية أو وثيقة سفر أو وثيقة إثبات هوية مقبولةٌ. ويمكن أن يستعمل اللاجئون السوريون بطاقات إثباتِ هويَّتهم الشخصية للسفر بين سورية ولبنان، ولكنْ يقتضي الخروج القانوني من لبنان إقامةً قانونيةً، وهذه لا يملكها إلا نحوٌ من ربع اللاجئين السوريين، وذلك بسبب ثمنها الباهظ والتعقيد الذي يحيط بإجراءات الحصول عليها. هذا فضلاً على أنَّ نحواً من ١٠٠ ألف من شباب اللاجئين السوريين في لبنان الذين تقع سِنُّهم بين ١٥ و١٨ سنة، على حسب التقدير، لا يستطيعون طَلَبَ الحصول على إقامة قانونية، لأنْ ليس لديهم بطاقة إثبات هوية شخصية ولا وثيقة قيد مدني فردي، إذ يكون في مثل هاتين الوثيقتين تأكيد كتابي لهويَّتهم القانونية وحالتهم القانونية، ويجب أن يُحصَلَ على كلتيهما من سورية.[٤] وأعفت السلطات اللبنانية بعض فئات العائدين من دفع الغرامات التي لها صلة بالإقامة غير القانونية، ولكنَّ هذا لا ينطبق على الجميع، ولقد يُحظَر على بعضهم جزاءً إعادة الدخول إلى لبنان.[٥] أمَّا الذين يخرجون من لبنان من غير إثبات للإقامة الرسمية، فقد يكون لهم عند الحدود الاعتقالُ أو مشكلاتٌ يواجهونها. وفي الأردن، ليس لدى خمسٍ وسبعينَ بالمئة من اللاجئين السوريين جواز سفر، ولكنْ يمكن الحصول على جواز مرور يُجيزُ العودة إلى سورية ذهاباً فقط، ويُحصَلُ عليه بـ٢٥ دولاراً أمريكياً من السفارة السورية. ومع ذلك، ٧٪ من اللاجئين السوريين في الأردن، على حسب التقدير، لا وثائق لديهم البتَّة، وقد لا يستطيعون الحصول على وثيقة سفر. ذلك، وحتى عند عبور الحدود، قد يُمْنَعُ اللاجئون من العودة إلى بلادهم المضيفة السابقة، لإكمال ما هو مطلوبٌ من إجراءات تسجيل مولود أو زواج.

تفريق شَمْلِ الأسرة: تؤدِّي معظم أزمات اللاجئين إلى مجموعة متنوعة من مسائل معقَّدة في جَمْع شَمْل الأسر، ذلك لأنَّ شمل الأسر يُفرَّقُ في البلاد عند هذه الأزمات. وتشتمل العوامل المعقِّدَةُ على اختفاء أفراد من الأسرة، أو زواجهم في البلاد المضيفة، أو أن يولد لهم أولاد في بلاد أخرى. فقد قُدِّرَ أنَّ أكثر من ١٠ آلاف طفل سوريٍّ فرُّوا وهم قاصرون غير مصحوبين. وتُصيبُ اللاجئات الفاقدات أزواجهنَّ المعدودين أمواتاً في سوريةَ حيرةٌ، فهل يجوز لهنَّ قانوناً الزواج من جديد في البلاد المضيفة، أو المطالبة بحقوقهنَّ في الميراث، من غير أن يكون لديهنَّ إثباتٌ رسميٌّ يُثبِتُ وفاة أزواجهنَّ، معترفٌ به في القانون السوري؟ ويستعمل كثيرٌ من أولياء الأمور السوريين الذين لهم بنات مراهقات زواجَ الأطفال، وهذا الاستعمال هو أحد الآليات السلبية للتغلب على مصاعب المعيشة. ومع ذلك، لا يمكن تسجيل أي طفل من الأطفال، الذين يزوَّجون هكذا وسنُّهم تحت السنِّ القانونية للزواج في الأردن أو لبنان، من غير شهادة زواج رسمية، من دون نظر إلى المكان الذي وقع فيه الزواج. واعتماداً على الوقت الذي ترك فيه اللاجئون سورية، وكذلك سنُّهم حين يصلون إلى الأردن أو لبنان، يمكن أن يكون لدى أفراد من أسرة واحدة أنواع مختلفة من وثائق إثبات الهوية، ويمكن أن يواجهوا مصاعب مختلفة للحصول على وثائقهم، ولقد يزيد كل هذا من احتمال تفرُّق شمل الأسرة، ومن ذلك تفرُّق الشمل عبر الحدود. وتظهر في هذه الحالة أنماط، يعود فيها بعض أفراد الأسر إلى سورية، على حين يبقى الأفراد الآخرون في البلاد المضيفة.

حقوق الإسكان والأرض والملك: نظراً إلى أنَّ المساكن تعرَّضت غالباً للضرر والدمار خلال النِّزاع، يظهر أنَّ إيجاد المأوى وضمان الحيازة أمران أساسيان يعتمد عليهما اللاجئون الذين ينعمون النظر في العودة.[٦] وأبرزت دراسات استقصائية أُجْرِيَتْ في سورية أنَّ حماية الأملاك أو الأصول أو الأراضي هي عاملُ بَعْث على العودة رئيسيٌّ. ثم إنَّ أعداداً كثيرةً من السوريين المقيمين في الأردن يشيرون إلى قلة المساكن الملائمة، وغير ذلك من الهموم المتعلقة بالإسكان، كملكية الأملاك المتنازع عليها، على أنها عقبات بينهم وبين عودتهم.[٧] وتشير الدراسات الاستقصائية التي أجراها المجلس النرويجي للاجئين في سورية إلى أنَّ ٢٠٪ فقط من اللاجئين لديهم وثائق المساكن والأراضي والملك في سورية، كسندات تملك الأراضي

يعيش محمد في إربد بالأردن، في شقَّة هو مُعْفىً من دَفْع إيجارها، أتاحها له مشروع المأوى الحضري الذي يتبع المجلس الزويجي للاجئين. ويتحدث محمد هنا إلى موظفَين من المجلس الزويجي للاجئين عن الحصول على الوثائق المدنية قائلاً: "اضْطررت إلى استصدار شهادة زواج جديدة، بعد ١٧ سنة من زواجي، كي أحصل على وثائق لأطفالي فأستطيع إدخالهم في المدارس."

أو نقل الملكيَّة. وتواجه النساء السوريَّات تحديات خاصة في حماية حقوقهنَّ في المساكن والأراضي والمِلك، وذلك بسبب إطار قانوني تمييزي يحدُّ حقوقهنَّ في الميراث، وبسبب الدور التاريخي ودور التقاليد اللذان لهما صلة بحقوق الملكيَّة، ويمكن أن يزداد هذا تعقيداً عند الافتقار إلى وثائق الزواج والطلاق والوفاة.

لقد أقرَّت السلطات السورية منذ بدء النِّزاع ثلثَ تشريعات سورية الحالية ولوائحها تقريباً، التي لها صلة بحقوق المساكن والأراضي والمِلك، ومن هنا يأتي عِظَمُ شأنِ إعلام اللاجئين السوريين بكل جديد الأحداث التي قد تؤثِّر في حقوق ملكهم. وينبغي لهم أيضاً الاحتفاظ بنسخ من وثائق المساكن والأراضي والمِلك، ورقية ورقْمية، وذلك للوقاية من فقدان الوثائق، وينبغي لهم أن يدركوا أنه حتَّى عقود الإيجار أو فواتير الخدمات أو تصاريح البناء أو أوامر المحكمة، قد يكون لها قيمة إثباتية عظيمة في حماية حقوقهم. وأخيراً، ينبغي إخبار اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان بإجراءات استصدار وكالة من خارج سورية، فقد يُحتاجُ إليها في بيعٍ أو إيجارٍ في سورية أو مطالبةٍ بحقوق الميراث.

تسوية المسائل القانونية والإدارية في البلاد المضيفة: بعد مدة مُمتدَّة يقضيها اللاجئون في أيِّ بلد مضيف، لا بدَّ لهم من أن يحلُّوا مجموعةً من المسائل القانونية والإدارية المترابطة بعضها ببعض، قبل أن يستطيعوا العودة إلى بلدهم. إذ يجب عليهم إتمام ترتيبات المساكن، وإنهاء عقود الإيجار، واسترداد السندات، ومعالجة النِّزاعات. ويجب أيضاً إنهاء علاقات العمل واسترداد ما هو غير مدفوع من أجور واستحقاقات (مثل دفعات الضمان الاجتماعي). ثم يجب على الآباء والأمهات استصدار شهادات تعليمية لأطفالهم من أجل تيسير دخولهم في المدارس السورية. وأمرٌ آخر، هو أنَّ مستوى دين الأسرة وشؤونها عند اللاجئين السوريين عالٍ في العادة، ولقد يُحتَاجُ أيضاً إلى معالجة ذلك قبل العودة.

الوصول إلى الحقوق والاستحقاقات في البلد الأصلي: قد تكون معرفة اللاجئين الإجراءات في بلدهم الأصلي قليلة، ولا سيَّما في مكان سريع تغيُّر الأحوال مثل سورية، إلى جانب غيابهم غالباً مدَّةً طويلة. فعلى سبيل المثال، ربما يكون للتغييرات الإيجابية الأخيرة التي أجرتها الحكومة السورية لرفع سنِّ الزواج القانوني من ١٥ سنة إلى ١٦ سنة، عواقب على الشرعيَّة

في حالات زواج مَن تقل سنُّهم عن ١٦ سنة، التي وقعت في ظِّل القانونَ اللبناني. وسيحتاج بعض اللاجئين إلى العون للوصول إلى المساعدات الإنسانية، والخدمات الحكومية، والمدارس، والرعاية الصحية، وإلى غير ذلك من الحقوق والاستحقاقات. ويجب أن يستطيع اللاجئون رفعَ طلب للحصول على وثائق مدنية من سجلات الحكومة، بدل التي فقدوها أو أضاعوها، وأن تتاح لهم فرصة لإصلاح المعلومات المغلوط فيها. ولمَّا كانت مسائل العائدين القانونية تمتد غالباً عابرةً الحدود، كان لا بدَّ من اتفاقيات تعاونٍ بين البلاد المضيفة والبلاد الأصلية (مع ما يُحتَاجُ إليه من موارد من أجل دعم هذه الاتفاقيات).

دَعْمُ العائدين دعماً قانونياً

إنَّ الأثر التراكميَّ لثغرة الوثائق المدنية يعني أنَّ السوريين يتَّكلون على آليات خطيرة للتغلُّب على مصاعب المعيشة، وأنَّ اتِّكالهم هذا ينمو ويزيد أكثر فأكثر، ومن ذلك استعمال الوثائق المُزوَّرة، واتِّخاذ هويات غير صحيحة، ودفع الرشاوى. فيجب أن تبذل السلطات مزيدَ جُهْد لتسهيل الحصول على الوثائق، ولجَعْلِ أحدث المعلومات التي يحتاجون إليها، بين أيديهم. ويجب على البلاد المضيفة والبلاد الأصلية تَقْديمُ إصدار الوثائق على غيره من الأمور، وضَمانُ إرساء إجراءات مجدية، يسهل الوصول إليها، وتَوْفيرُ الدعم القانوني. ويمكن أن يكون لمتيحي المعونة القانونية دورٌ مكمِّلٌ، من خلال الإشارة على اللاجئين بالخيارات التي بين أيديهم، وإعانتهم على الحصول على الوثائق، والنصح لهم في القوانين والإجراءات والمتطلَّبات، وذلك في كلِّ جانبٍ من جَانِبَي الحدود.

ولكي يُضْمَنَ أن يكون اللاجئون في موضع يستطيعون فيه اتِّخاذ قراراتهم التي يقرِّرون فيها شؤونهم، اتِّخاذاً عن اطِّلاع واسع، لا بدَّ لهم من أن يصلوا إلى كلِّ منابع المعلوماتَ والمعونة التي تعينهم على أمور منها معرفة حقوقهم ومسؤولياتهم القانونية التي يُسألون عنها حين يعودون. وفي تجربة المجلس النرويجي للاجئين في شؤون تنقُّلات اللاجئين في سياقاتٍ أماكنَ أخرى، مثل كينيا والصومال، ومنطقة البحيرات الكبرى، ومنطقة حوض بحيرة تشاد، يَبْرُزُ عِظَمُ شأنِ إتاحة المعلوماتِ الدقيقة، والمساعدة القانونية على الحصول على الوثائق، وتفاصيل الاتِّصال بالمنظمات التي قد تكون قادرةً على الإعانة في كلٍّ من البلد المضيف والبلد الأصلي. إذ يمكن أن تَمْنَعَ مثل هذه المقاربة حالات العودة السابقة أوانها، وأن تضمن اسْتطاعةَ اللاجئين الوُصُولَ إلى يدٍ تُعينُهم، وتخفيفَ الأخطار عن أنفسهم عند العودة.

مارتن كلاتربك *martin.clutterbuck@nrc.no*
مستشارٌ إقليميٌّ، في برنامج المعلومات والمشورة والمساعدة القانونية، المجلس النرويجي للاجئين، المكتب الإقليمي في الشرق الأوسط

لاورا كونيال *laura.cunial@nrc.no*
متخصصة، في برنامج المعلومات والمشورة والمساعدة القانونية، مكتب المجلس النرويجي للاجئين في سورية

باولا بارسانتي *paola.barsanti@nrc.no*
متخصصة، في برنامج المعلومات والمشورة والمساعدة القانونية، مكتب المجلس النرويجي للاجئين في الأردن

تينا جيويس *tina.gewis@nrc.no*
متخصصة، في برنامج المعلومات والمشورة والمساعدة القانونية، مكتب المجلس النرويجي للاجئين في لبنان

المجلس النرويجي للاجئين *www.nrc.no*

١. UNHCR (2018) *Comprehensive Protection and Solutions Strategy: Protection Thresholds and Parameters for Refugee Return to Syria* (إستراتيجية شاملة للحماية والحلول: عتبات وضوابط عودة اللاجئين إلى سورية) https://data2.unhcr.org/en/documents/download/63223

٢. انظر 'تثبيت الهُوِيَّة القانونية للمُهَجَّرين السوريين'، مارتن كلاتربك ولاورا كونيال وباولا بارسانتي وتينا جيويس، نشرة الهجرة القسرية، العدد ٥٧، ٢٠١٨. www.fmreview.org/ar/syria2018/clutterbuck-cunial-barsanti-gewis

٣. UNHCR/NRC (2019) *Uncertain Futures: Legal and Civil Documentation, Housing, Land and Property and challenges to return for Syrian refugees*, p6, 29–30; (مستقبلٌ مجهول: الوثائق القانونية والمدنية والإسكان والأرض والملك وتحديات عودة اللاجئين السوريين)

٤. UNHCR (2017) 'Ensuring birth registration for the prevention of statelessness', Good Practices Paper – Action 7 (ضمان تسجيل المواليد لمنع انعدام الجنسية) bit.ly/UNHCR-birthreg-2017

٤. NRC Lebanon (2019) 'Legal Residency for refugee youth in Lebanon', Briefing Note, February 2019 (إقامة الشباب اللاجئين القانونية في لبنان)

٥. انظر 'تسوية أوضاع السوريين للمغادرة'، المديرية العامة للأمن العام اللبناني، ١ أغسطس/آب من عام ٢٠١٨. www.general-security.gov.lb/ar/news/details/558

٦. انظر 'حماية الممتلكات: التجربة العراقية'، سيلا سوميز وشاهان ميري ومارتن كلاتربك، نشرة الهجرة القسرية، العدد ٥٩، ٢٠١٨. www.fmreview.org/ar/GuidingPrinciples20/sonmez-murray-clutterbuck

٧. Samuel Hall (2018) 'Syria's Spontaneous Returns', p12 (حالات العودة الطوعية إلى سورية) bit.ly/SamuelHall-Syria-spontaneous-return-2018; UNHCR and NRC (2018) 'Uncertain Futures; Civil Documentation, HLP and barriers to return for Syrian refugees', p7, 37 (مستقبلٌ مجهول: الوثائق المدنية والإسكان والأرض والملك ومعوِّقات عودة اللاجئين السوريين)؛

UNHCR/iMMAP (2018) 'Intentions and Perceptions of Syrian Refugees in Jordan' (نوايا اللاجئين السوريين وتصوُّراتهم في الأردن)

العودة إلى سورية بعد التهرّب من التجنيد الإلزامي

أحمد عرمان وشذى لطفي

يواجه اللاجئون السوريُّون الذين تهرّبوا من الخدمة العسكرية عوائقاً تحول دون عودتهم، وهذا يفتح سبيلاً إلى الشكِّ في قابليَّة نجاح حالات أخرى من عودة اللاجئين و استمراريتها

بَرَزَ التهرّب من التجنيد الإلزاميِّ كأحد الأسباب الرئيسية لفرار الشباب الذين يزيد سنُّهم عن ١٨ عاماً من سورية. وهو أيضاً أحد الأسباب الرئيسية لعدم تمكّنهم من العودةَ. ومع عمل الحكومة السورية على الترويج لحالات العودة، لتُثبتَ بها استقرارها وسلطتها، ومع ازدياد الضَّغط الدولي من أجَل عودة اللاجئين، يمكن أن تكون هذه المسألة زاوية مُفيدةً، يتم من خلالها تقييم استعداد سورية، في جعل عودةَ شَعْبِها عودةً مستدامة. ومن كل هذا يَبرزُ السؤال: إذا لم يكن بإمكان هؤلاء الرجال العودة بشكل آمن، فهل ينبغي للمجتمع الدوليِّ أن يُشجِّعَ الآخرين على ذلك؟

ينصُّ مرسومٌ صدر عام ٢٠١٤ أنَّه يجب على الرجال الذين من هم في سنِّ الخدمة العسكرية (بما في ذلك العدد المتزايد من الشباب الذين بلغوا سنَّ الخدمة وهم خارج سورية) الذين لا يرغبون في الخدمة، ولكنْ يرغبون في العودة إلى سورية، أن عليهم البقاءُ خارج البلد مدَّةَ أربع سنوات على الأقل، ودفْعُ رَسْمِ إعفاء يبلغ ٨ آلاف دولار أمريكي. ويُوجِبُ المرسوم نفسه أيضاً على الرجال الذين تزيد سنُّهم عن ٤٢ عاماً (أي الذين تجاوزا سنَّ الخدمة العسكرية)، ولم يؤدُّوا الخدمة، دَفْعَ رَسْمِ إعفاء و قدره المبلغ ذاته - وهو عند اللاجئين عموماً مبلغٌ يستحيل دَفْعُه. وتشير التقديرات إلى أنَّ ما يصل إلى ٧٥ بالمئة من اللاجئين السوريين، راغبون بالعودة[1]، ولكنَّ القضايا المتعلقة بالتجنيد الإلزامي، تمنع مجموعةً كبيرةمن اللاجئين من العودة طوعياً. وإنَّ العدد لعظيمٌ حقاً: و لغاية ١٩ سبتمبر/أيلول عام ٢٠١٩، كانت قد سجَّلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٨٦٦٨٨١ لاجئاً سورياً من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ سنة و٥٩ سنة.[2]

وللتملُّص من التجنيد الإلزامي صلةٌ بعواملَ أخرى تؤثِّر في قرار الفرار وقرار العودة على حد سواء. وتُبيِّنُ كثيرٌ من الدراسات أنَّ في مثل هذه القرارات, تأتي الأسرة والأصدقاء والشبكات الاجتماعية في المرتبة الثانية بعد السلامة والأمـان، ويشمل هذا مخاطر التجنيد الإلزامي والمخاطر التي قد تقع على العائدين فور عودتهم من التملُّص. ومع أنَّ تأكيد الأرقام صعبٌ، تُقدِّرُ التقارير أنَّ آلاف اللاجئين عادوا إلى سورية في عام ٢٠١٨ وفي أوائل عام ٢٠١٩. ولا توجد أرقام حقيقية عن أعداد الرجال الذين عادوا وهم في سنِّ الخدمة العسكرية، ولكن يوجد قصصٌ كثيرةٌ لأمثال هؤلاء الرجال، و الذين اختاروا العودة إلى سورية، على الرغم من خطرٍ مُحتمَل عظيم، لأنهم لم يجدوا سبيلاً إلى لمِّ شمل أسرهم في بلَاد اللجوء. ثم إنَّ قرارات العودة تُثيرُ معضلات أخرى تؤثِّر في الأسرة كلِّها. ومن ذلك مثلاً، أنَّ اللاجئين من النِّساء والأطفال قد يختارون بين البقاء مهجَّرين مع الأزواج والآباء والأبناء، وإمَّا العودة إلى سورية بدونهم، وهذا قد يُعرِّضهم -إلى جانب الأثر العاطفي الذي يتركه فيهم الفراق- إلى احتمال خطرٍ أعظمَ خلال رحلتهم، وحتى بعد عودتهم إلى سورية.

وهنالك عدد من البلاد لا تعدُّ التملُّصَ من التجنيد الإلزامي وحده سبباً لمنح السوريين صفة اللاجئين، على الرغم من الأدلة الكثيرة على المخاطر التي تحيط بهذه الفئة من اللاجئين عند عودتهم، وهذه الحالة شبيهة بالحالة التي في إريتريا. فهناك رأت محكمة الاستئناف في المملكة المتحدة عام ٢٠١٦، أنَّ اللاجئين الذين هم من في سنِّ التجنيد الإلزامي، إنْ هم عادوا إلى إريتريا، فسيواجهون الاضطهاد والإساءة. فأدَّى ذلك القرار إلى تعديل سياسة الهجرة في المملكة المتحدة، ودَفَعَ بمزيد من الأدلَّة على أنَّ معاملة الرجال الذين عادوا بعد أن تملصوا من التَّجنيد الإلزامي، حالت دون عودتهم عودةً آمنة، ومن ثمَّ يكون ذلك سبباً لاستمرار لجوئهم.

منح العَفْوُ العام

في محاولة لمعالجة هذه المخاوف, أصدرت سورية في تشرين الأول عام ٢٠١٨، مرسوماً غير مسبوق، يمنح عفو عاماً عن جميع المخالفات التي ارتكبها المكلَّفون بالخدمة العسكرية، شريطة أنَّ يُسلِّموا أنفسهم في أيِّ فرع عسكري، وذلك في خلال أربعة أشهر لمَن هم داخل البلد، وستة أشهر لمَن هم خارجها. وعلى الرغم من أنَّ كثيرين عبَّروا عن أنْ لا ثقة لهم بالمرسوم، رفع عدد كثير من الناس أسمائهم. لكنَّهم وجدوا أنفسهم بعدُ ذلك في قوائم التجنيد الإلزامي من جديد في أقلِّ من سبعة أيام، بعد أن استغلت الحكومة ثغرةً في المرسوم. وهذا يعكس استمرار الوضع الراهن منذ ثماني سنوات، وليس هذا فحسب، بل إلى جانب ذلك استمرار الأحوال التي فجَّرت الأزْمَة عام ٢٠١١ وأدَّت إليها.

ولتجنُّب حدوث هذا مرة أخرى، ولدعم عودة مستدامة، يجب أن يضمَّ أيُّ عفوٍ ناجحٍ شاملٍ في السياق السوري ما يلي:

- إسقاط العقوبات عن الجرائم السابقة التي لها صلة بالتملُّص من التجنيد والفرار من الخدمة العسكرية
- إعفاءٌ من الخدمة العسكرية المستقبلية (بما في ذلك أي بديل من الخدمات المدنية)، فيكون ذلك إمَّا بلا قيد ولا شرط وإمَّا بفرض رَسْمِ إعفاءٍ مُعتدِل
- 'مدَّةُ سماحٍ' طويلة بحيث يُضمَنُ بها تحقيق العودة الطوعية في أحوال آمنة والكرامة فيها مُصانَةٌ، أو لا تُحدَّدُ مدَّةٌ على الإطلاق
- إطلاقُ كلِّ مَن هم يُحقَّقُ في أمرهم حالياً أو مَن سُجِنَوا، بسبب تملصهم من الخدمة العسكرية وفرارهم منها
- إعطاء الإذْنُ للسلطات الدولية بمراقبة أحوالِ العائدين إلى سورية وتثبيتها في وثائقَ ليُعيَّنَ مدى الامتثال العامِّ للعفو
- إستراتيجيةٌ مستهدفةٌ لأنشطةَ التماسك المجتمعي التي تتكفَّل بها الدولة، لتخفيف ردِّ الفعل المعادي الذي قد يَقَعُ على مَن لم يؤدِّي الخدمة
- تسريحٌ تدريجي للذين أتمُّوا مدَّة الخدمة العسكرية، مع تقديم مجالٍ من المنافع المُدرَّجة للرجال وأسرهم، وذلك من أجل تكريم الذين أدّوا الخدمة

أحمد عرمان araman421@windowslive.com
مُنسِّقٌ ميدانيٌّ في مجال العمل الإنسانيٍّ في سورية

شذى لطفي shazaloutfi93@gmail.com
مسؤولة برامج، في معهد الولايات المتحدة للسلام بالعراق، إلى ما قَبْلَ أنْ تُنشَرَ هذه المقالة

١. UNHCR (March 2019) *Fifth Regional Survey on Syrian Refugees' Perceptions and Intentions on Return to Syria* (الاستقصاء الإقليمي الخامس في اللاجئين السوريين وتصوراتهم ونواياهم في العودة إلى سورية) https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/68443.pdf
٢. https://data2.unhcr.org/en/situations/syria

النّازحون داخلياً في شرقيِّ بيروت ضدُّ الدولة اللبنانية

ديالا لطيف

تأتي في هذا العام الذكرى السنوية الثلاثون لاتفاق الطائف الذي أنهى رسمياً الحرب الأهلية اللبنانية التي دارت رحاها بين عامَي ١٩٧٥ و١٩٩٠. ولكنْ بعد ثلاثة عقود، ما تزال بعض الجماعات نازحةً داخلياً بسبب أفعال الدولة.

الطرَفُ الشرقيُّ من بيروت، المعروف باسم الكرنتينا، هو حيٌّ منخفض الدَّخل، يُتاخمُه من الشرق نهر بيروت، ويُحيطُ به من الغرب والشمال الميناء. وفي أواخر القرن التاسع عشر، نزلت قبيلةٌ بدويَّةٌ سُنيَّةٌ من رعاة الماشية العرب في الكرنتينا، فافتتحت مسلخاً إلى جانب أسواق أسبوعية للمواشي واللحوم (وذلك على الرغم من أنَّ ملكيَّة الأرض لم تكن قانونيةً إلا أيامَ كان الانتداب الفرنسي بين عامَي ١٩٢٠ و١٩٤٣). ولمَّا كان هؤلاء المُقيمونَ مربوطون بهذه التجارة، صاروا يُعْرفون باسم عرب المسلخ.

ثم احتاج المسلخ وما فيه من صناعاتٍ ثانوية إلى توظيف العمال سريعاً، فتدفَّق العمال المهاجرون واللاجئون إلى المنطقة بحثاً عن سُبُل المعيشة. حتَّى إذا جاءت السنوات التي سبقت الحرب الأهلية اللبنانية، صار للحيِّ سُمْعةُ حيٍّ فقير، إذ عاش فيه نحوٌ من ٣٠ ألفَ عاملٍ في أكواخ مَزحُومةٍ من خشب ومن قصدير. وكان من بين ساكني الحيِّ الفقير خليطٌ منَ اللاجئين الأرمن والأكراد والفلسطينيِّين، عاشوا قُرْبَ العمال المهاجرين الريفيين، اللبنانيين والسوريين. وقد حوَّلَت إضافة هؤلاء السُّكان الجدد إلى عرب المسلخ، على مرِّ السنين، الحيَّ إلى حارةٍ للمسلمين غالباً داخلَ شرقيِّ بيروت المسيحيِّ.

ولقد كان تهجير سكَّان الكرنتينا أوَّل إبعاد عامٍّ قسريٍّ يقع في الحرب الأهلية اللبنانية. إذ هاجمت ميليشْيات مسيحية يمينية، بدوافع طائفية وسياسية، الحيَّ في شهر يناير/كانون الثاني من ١٩٧٦، وكان ذلك الهجوم جزءاً من خطة أوسعَ لتقسيم البلد والعاصمة إلى مناطقَ طائفيةٍ مُنفصلة. فكان يُرَادُ لشرقيِّ بيروت أن يصبح مسيحياً، ولكنْ وقفَ في الطريق إلى ذلك هذا الحيُّ الذي أغلب سكانه من المسلمين. وعُرِفَ هذا الحدث من بعدُ باسم مجزرة الكرنتينا، فقد أدَّى إلى

قتل ألف وخمس مئة إنسان وإلى تهجير مَنْ بقي حياً. ولمَّا كان موقع حيِّ الكرنتينا إستراتيجياً، حُوِّلَ إلى مقرٍّ عسكريٍّ للميليشيات المحلية، وأغلب المباني التي يملكها السكان الأصليُّون إمَّا دُمِّرت وإمَّا جعلتها القوات المُحْتلَّة قواعد لعمليَّاتها. وقد قدَّر السكان المحليُّون أنَّ عدد الأسر التي تأثَّرت بالتَّهجير يقع بين ٥٠٠ و٦٠٠ أسرة.

وقد تمكَّنت اليومَ نسبةٌ قليلةٌ من هؤلاء السكَّان، الذين لم تُدمَّر ممتلكاتهم تدميراً كاملاً أو لم تُحوَّل إلى قواعد خلال الحرب، من العودة إلى مساكنهم (أي نحوٌ من ٤٠ قطعة أرض). وقالت معظم هذه الأسر إنَّ التعويض المحدود الذي دفعته وزارة المهجَّرين لم يكن كافياً واقتضى أموالاً شخصيةً إضافية. وأمَّا الباقون من السكان، وهم ٨٠٪، فلم يستطيعوا العودةَ بسبب بعضِ عقباتٍ فرضتها الدولة.

تهجيرٌ طال أمده وأغمضت عنه الدولة

على الرغم ممَّا في اتفاق الطائف من بيانٍ واضح لحقِّ كل مواطن في العودة من المكان الذي هُجِّرَ إليه، أَخْفق نصُّ الاتفاقِ في معالجة سيناريوهات محدَّدة كحالة الكرنتينا. إذ يحول اليومَ دون عودة جماعة عرب المسلخ عودةً تامة، أولاً، استمرار وجود القوات المسلحة اللبنانية في أملاك هذه الجماعة، وثانياً، قرار مجلس الوزراء الذي رقمه ٣٢٢ الصادر في عام ١٩٩٤، الذي استبعد المدن صراحةً من استثناءٍ خاصٍّ لقواعد البناء للنّازحين داخلياً.

وأمَّا الجيش اللبناني، الذي يُمثِّل الدولة، ففي محاولة لإعادة تأكيد سيادته أرضَ لبنان، سيطر على قواعد الكرنتينا، بيد أنَّه لم يُبْدِ نيَّةً، مع مرور الوقت، لنقل قواته من هناك. فواجه السكان المحليُّون من بعدُ حملاً ثقيلاً، ألا وهو المفاوضة مع كيانٍ حكوميٍّ في استرداد الأملاك. إذ قال أحد المتحدِّثين بلسانهم: "لقد تحوَّل حالنا من سيناريوه فيه احتلالٌ مخالفٌ للقانون يرتكبه أفراد ميليشيات، إلى احتلالٍ قانونيٍّ تفرضه الدولة".[1] وبعد ثلاثة عقود، ما يزال الجيش يدير القواعد على ٧٥ قطعةَ أرض من الأملاك الخاصة، فمَنَعَ هذا هؤلاء الناس من المطالبة بأرضهم.

وفي ختام الحرب، تعاملت وزارة المهاجرين مع المدنيين، ومع الأملاك المُسْتحَلَّة، بدَفْع رَسْم نقل للأسَر المُستحِلَّة من أجل إخلاء الأملاك الخاصةَ، والسماحِ لأصحابها الحقيقيِّين بالعودة إليها.[2] ولكنْ لم يُتَّخذ شيءٌ من هذه التدابير لمعالجة احتلال القوات المسلحة. ولم يجرؤ أيُّ سياسيٍّ أو شخصٌ معروفٌ على اتِّخاذ موقف رسمي، ومن ثمَّ اضطُرَّ عرب المسلخ إلى محاولة الدخول في مهمة دقيقة، ألا وهي المفاوضة بينهم وبين جهازٍ يتبع الدولة اللبنانية، ولكنْ على غير طائل.

ولقد كان يُقصَدُ من قرار مجلس الوزراء الذي رقمه ٣٢٢ إلى تنظيم إعادة الإعمار من جهة، ولكنْ من جهة أخرى، إلى جَعْلِ الوصول إليه أيسر، عن طريق تخفيض رسوم تصاريح البناء وغير ذلك من التكاليف القانونية، غير أنَّ البند الأوَّل من المرسوم يستثني سُكَّان المُدن من هذه المنشآت الجديدة.[3] فكان لذلك أثرٌ في كلِّ النازحين داخلياً في بيروت، ولا سيَّما مَن بقي من عرب المسلخ. وفي مواجهة الكلفة الباهظة لتصاريح البناء وغيرها من الرسوم التي لها صلة بها، اضطُرَّ الذين لم تُدمَّر مبانيهم، بالقصف أو بالقتال، إلى أن يعودوا ويستقرُّوا في ظروف دون السويَّة المقبولة (٤٠ قطعة أرض)، ولكنْ لم يستطعْ كثيرون غيرهم العودةَ بحال من الأحوال بسبب أضرارٍ لا يمكن إصلاحها أصابت أملاكهم، أو دمارِ أملاكهم دماراً تامّاً (٥٠ قطعة أرض).

وكلما طال أمد الوضع الراهن، زادت التحدِّيات. فمنذ أن نشأت هذه الحال، قبل ٣٠ سنة ونيِّف، والأسر المتضررة تنمو وتتضاعف، وهذا أنشأ شبكةً من المطالبين بحقوقهم أكثر تعقيداً. واليومَ، قد تُوُفِّيَ كثيرٌ من مالكي الأراضي الأصليين في الكرنتينا، تاركين عشرات الورثة ليشتركوا في ملكية أرض واحدة أو يتقاسموا الجزء الذي يصغر أكثر فأكثر من قيمة العقار.

أسباب سَلْب أملاك لاجئي الكرنتينا وعمَّالها المهاجرين متعدِّدةٌ، وتُضَاعفُها المصالح الاقتصادية في الأملاك المرغوب فيها والباهظ ثمنها. وكلُّ الأطراف، نعم كلُّها، مسؤولةٌ عن حال عرب المسلخ اليومَ التي يُؤْسف لها، والتي هي في حالة نزوحٍ داخليٍّ طال أمده، وطالت فيها خيبة الأمل في العودة.

ديالا لطيف *diala.lteif@mail.utoronto.ca*
قسم الجغرافية والتخطيط، في جامعة تورونتو
www.utoronto.ca

١. اتصالٌ خاصٌّ، في ١٨ يناير/كانون الثاني من عام ٢٠١٩.
٢.انظر 'معالجة قضيَّة التَّهجير الناجم عن الحرب في لبنان'، جرجس عسَّاف ورنا الفيل، نشرة الهجرة القسرية، العدد ٧، ٢٠٠٠.
www.fmreview.org/ar/land-and-property-issues
٣. قانون رقم ٣٢٢، صادرٌ في ٢٤/٣/١٩٩٤، المادة ١. يمكن قراءة نصّ القانون باللغة العربية فيما يلي: bit.ly/Lebanon-Law322.

خياراتٌ ناشئةٌ لحلولٍ دائمةٍ في دارفور

زوراب إلزاروف

ما يزال النّازحون داخلياً في دارفور يواجهون صعوبات في إيجاد حلٍّ دائمٍ لنزوحهم. ولقد يجد بعضهم في الأحداث الأخيرة أملاً جديداً، ولكنَّ التحدِّيات المعقَّدَة باقيةٌ.

أدَّى النِّزاع الذي اندلع في دارفور عام ٢٠٠٣ إلى انتهاكات واسعة النِّطاق لحقوق الإنسان، وإلى تهجير عدد كثير من الناس في كلِّ مكانٍ في المنطقة. ودمَّر النِّزاع البنيةَ التحتية، وأضرَّ التماسك الاجتماعي والاستقرار المجتمعي، ونقَّصَ الوظائف وسُبُلَ المعيشة تنقيصاً خطيراً. ومع اضمحلال الثقة بحال البلد، قلَّ الاستثمار أيضاً في التنمية التي يُحتَاجُ إليها احتياجاً ماساً في المنطقة. وجاء في اللمحة العامة عن الحاجات الإنسانية في السودان لعام ٢٠١٨،[1] أنَّ نحواً من ١,٦ مليون نازح داخلياً في دارفور يعيشون في المخيَّمات. وتُقدِّر الأمم المتَّحدة وشركاؤها أنَّ ٥٠٠ ألف نازح غيرهم يعيشون في المجتمعات المضيفة والمستوطنات.

ولقد أحْرزَ تحسُّنٌ في الحال السياسية بالتوقيع على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور[2] في شهر مايو/أيار من عام ٢٠١١، بين الحكومة السودانية وبعض جماعات المعارضة المسلحة. ومع ذلك، ما يزال التحسُّنُ في أمر العودة وغيرها من الحلول الدائمة في جميع أنحاء دارفور قليلاً، بسبب استمرار الأعمال القتالية وانعدام الأمن، ثم إنَّ ما نشأ بسبب ذلك من تهجير عدد كثير من النَّازحين داخلياً، إنما يُثيرُ تحدِّياً مستمراً لإجابةً حاجاتهم الأساسية والحفاظ على مستوى معيشة لائق، ويضغط على البنية التحتية الحضرية ضغطاً شديداً. فلا بدَّ من ازدياد استكشاف الحلول الدائمة للتَّهجير، تلك الحلول القائمة على مبادئ الطوعية، والأمان، وصَوْن الكرامة، التي تَركُزُ همَّها في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الاعتماد على النَّفس، ودَعْم فُرَص المعاش في مناطق العودة الطوعية، ومعالجة العبء الواقع على القدرة الاستيعابية الحضرية والريفية.

وعلى السلطات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن وضع إستراتيجية للحلول الدائمة وعن تنفيذها. ففي شهر ديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠١٥، أعلن نائب الرئيس السوداني حسبو عبد الرحمن عَزْمَ الحكومة على إنهاء التَّهجير في دارفور قبل عام ٢٠١٧، مُقترِحَةً أن يختار النّازحون داخلياً بين خيارَين اثنين: إمَّا العودة إلى مناطقهم الأصلية، وإمَّا الاستقرار في المناطق التي هُجِّروا إليها، فتُحوَّل حينئذ مخيمات اللاجئين إلى مناطق سكنية. ثم أعلن سياسيُّون آخرون رفيعو الشأن ما يشبه ذلك، ومنهم الرئيس عمر البشير في شهر نوفمبر/تشرين الثاني من عام ٢٠١٧. وفي شهر أغسطس/آب عامَ ٢٠١٦، أشارت تقارير إلى أنَّ مفوضية العون الإنساني (وهي جزءٌ من وزارة الشؤون الإنسانية في السودان) وزَّعت استقصاءَ نيَّة بين المهجَّرين، مُتيحةً لهم خياراً ثالثاً، وهو إعادة التوطين في مكانٍ ثالث.[3]

وقد عبَّر النّازحون داخلياً في كلِّ دارفور عن رفضهم خُطَطَ الحكومة لإغلاق مخيَّمات النَّازحين داخلياً، والحجة في ذلك أنَّ العودة الطوعية إلى مناطقهم الأصلية غير ممكنةٌ في ظلِّ غياب اتِّفاق سلام شاملٍ، يُتيحُ الأمن والاستقرار والعدالة والحصول على الخدمات الأساسية، وعلى التعويض عن أضرارهم، وعلى حقوقهم في الأرض. وأكَّد النّازحون داخلياً أنَّ الظروف ليست مناسبةً ليستطيعوا بَدْء عَيْش جديد في مناطقهم الأصلية أو ليستقرُّوا في مناطق أخرى استقراراً مستداماً. فضلا على ذلك، صار اليومَ كثيرٌ من النَّازحين داخلياً معتادين العيشَ في بيئة حضرية، ويتوقَّعون أن يجدوا في مناطقهم الأصلية مستوىً من الخدمات شبيهاً.

ومهمٌّ أن يُفْهَمَ في هذا السياق أنَّ العمل على إيجاد حلول دائمة يعني التقليلَ التدريجيَّ للحاجات ومواضع الضعف في المجتمعات المحلية المتأثرة بالتَّهجير، مع تقوية قدراتها وإحكام مهاراتها وتعزيز صمودها. ويُحدِّدُ إطارُ الحلول الدائمة لمشكلة النَّازحين داخلياً الذي وضعته اللجنة الدائمة المشتركة بين الهيئات، ثلاثةَ خيارات لتحقيق هذه الغاية، تَدْعَمُها مبادئ الطوعيَّة، والأمان، وصَوْن الكرامة، وعدم التمييز، وهي: ١) عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية أو مناطق إقامتهم المعتادة، ٢) والاندماج المحلي في المناطق التي لجأ إليها النازحون، ٣) والاستقرار في أماكن أخرى في البلد.[4] ومع ذلك، ليس مجرَّدُ العودة أو الاندماج المحلي أو استقرار النَّازحين داخلياً في أماكن أخرى في البلد حلولاً دائمةً بالضرورة. إذ

يجب أن تكون الخيارات مـمَّا يُمْكن تنفيذها، ويُحتمَل لها الاستمرار، ويَطُول دوامها.

والرَّاجِحُ أن يكون دَوْرُ البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والجمعيات الإنسانية، قبل كلِّ شيء، هو دَعْمُ النَّازحين داخلياً ليتَّخذوا قرارات طوعية صادرة عن علم لمستقبلهم. ومع ذلك، لا يمكن أنْ يختار النازحون خَيَاراً طوعياً، صادراً اختياره عن علم، إلاّ بفَهْم مُحْكَم للظروف التي في الواقع، وفَهْم الآثار المترتبة عَلى كلِّ خيار. ومن هذا القبيل أيضاً، أنَّ البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والمنظمات الإنسانية لا تستطيع أن تُخطِّطَ لدَعْم النَّازحين داخلياً دَعْماً ناجعاً من غير فَهْم بعض مَنَ نيَّاتهم. ولذا، الحصول على مزيد معلوماتَ حول نيَّات النَّازحين خطوةٌ أولى أساسية في دَعْم إيجاد حلولٍ دائمة دَعْماً نافذَ المفعول.

الخيار ١: العودة

جاء في اللمحة العامة عن الحاجات الإنسانية، أنَّ نحواً من ٣٨٦ ألفَ عائد، عادوا طوعياً إلى مناطقهم الأصلية في جميع أنحاء السودان، ومن ذلك دارفور. وكانت حالات العودة تلك مزيجاً من تنقُّل دائم وموسميٍّ، إذ عاد بعض الناس إلى مناطقهم الأصلية مؤقتاً قاصدين سُبُلَ المعيشة.

ولكنَّ تجربة الناس الذين عادوا عودةً دائمةً، إلى الآن، تفتح سبيلاً إلى الشكِّ في استدامة حالات العودة عموماً. فقد قال كثير من الناس إنَّ تحديات شديدةً تحدَّتهم في إعادة بناء عَيْشهم، ومن ذلك الافتقار إلى ما يكفي حاجاتهم من خدمات أساسية وفُرَص معيشة. وفضلاً على ذلك، كان التنازع في ملكية الأراضي عند بعض الناس مسألةً خطيرةً، ففي بعض المناطق التي وقعت فيها حالات العودة، عاد العائدون ليَجِدوا غيرهم استقرُّوا في مساكنهم منذ أن حدث التَّهجير الأصلي.

الخيار ٢: الاندمَاجُ المحليُّ

أقام أغلب النازحين في مخيمات شبه حضرية أو مخيمات حضرية أو في أماكن تشبه المخيَّمات، وذلك منذ اندلاك النِّزاع، فأصبح أغلب النازحين (ولا سيَّما الشباب) يتحضَّرون أكثر فأكثر. وما يزال الاندماج المحليُّ يحدث من السنوات القليلة الماضية على الرغم من غياب الدعم الخارجيِّ المباشر. وما تزال المساعدة الإنسانية تَردُ على الناس، غير أنَّهم يشاركون أيضاً في سوق العملَ المحلية، وفي الاتِّجار في الأسواق التجارية، وفي الحصول على الخدمات الأساسية كالتعليم أو الرعاية الصحية، لأنفسهم أو لأطفالهم، ويستعملون البنى التحتية المجتمعية الأخرى، مثل المحاكم. وهذا حدا السلطات المحلية في عدة مواقع على إدراج السكان النازحين في تخطيطها الحضري، كما هي الحال مثلاً في نيالا، جنوبيَّ دارفور.

وعلى الرغم من التركيز السياسي في حالات العودة، فالاندماج المحليُّ هو واقعٌ عند كثير من النازحين، بأدلَّة تشير إلى أنَّ الأسَرَ ستستمرُّ في الاندماج في المجتمعات المحلية لأنَّها تتطلَّع إلى سُبُل المعيشة الحضرية، وإلى العَيْش قُرْبَ الخدمات الأساسية التي بين يديها، بالقياس إلى تلك التي في المناطق الأصلية. وإذ قد كان الأمر كذلك، فمحتملٌ أن يكون بين حالات العودة والاندماج المحليِّ شيءٌ من السلاسة، فلقد تُقرِّرُ الأسر أن تمَضي في الأمرين معاً في الوقت نفسه. هذا، وستساعد المعلومات المُحسَّنة والتوصيف المُحدَّث لمخيَّمات النَّازحين داخلياً والمقيمين فيها على التنبُّؤ بالميل المستقبلي وعلى الإرشاد عند وَضْع البرامج.

الخيار ٣: إعادة التوطين

ما سُجِّلَ من حالات إعادة التوطين في دارفور أقلُّ من حالات العودة أو الاندماج المحلي. وإلى الآن، المبادرة الرئيسية الوحيدة لإعادة التوطين هي في ساكالي، جنوبيَّ دارفور، حيث كانت تُخطِّطُ وزارة التخطيط العمراني ومفوَّض نيالا، لتخصيص قطع من الأرض للنازحين داخلياً الذين نزحوا من سالكالي واليومَ يقيمون في ضواحي مدينة نيالا. ولقد خصَّصوا أيضاً أراض لـ١٦١٤ أسرةً من مخيم الصريف للنَّازحين داخلياً، وأدمجوا الأسَرَ في المجتمع المحلِّي في نيالا. وسيُمْنَحُ ١٨٠٠ نازح داخلياً غيرهم قطعاً من الأرض. وفي الواقع، يُحتمَلُ أنْ يكون في جزء من هذه الحالات -التي قد تبدو في الظاهر حالات عودة أو اندماج محلي- صورةٌ من صُوَرِ إعادة التوطين. ونظراً إلى مسائل الأراضي المذكورة آنفاً، هاجر بعض العائدين إلى المناطق العامة المجاورة التي كانوا يوماً فيها يقيمون، ولكن ليس إلى مساكنهم الأصلية أو قراهم الأصلية. وفي الوقت نفسه، يغلب على النازحين الذي مضوا في الاندماج المحلي أنْ ينتقلوا إلى خارج المخيمات، إلى ما يحيط بها من مناطق حضرية أخرى.

وقد بنت الحكومة وبعض الجهات المانحة الثنائية مساكنَ للعائدين في ما تسميه 'قرى العودة النموذجية'، من خلال التزامات مالية أساساً، لمرة واحدة. ومثال ذلك، أنَّ مثل هذه القرى أنشأت في فاشا وبابا جنوبيَّ دارفور، وموَّلت إنشاءها الكويت وقطر، وفي كورتي وآرو في وسط دارفور، وموَّلت إنشاءها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وفي حبيلة كناري وبورتا في غربيِّ دارفور، وموَّلت إنشاءها جامعة الدول العربية والمملكة العربية السعودية. ومع كلِّ ذلك، أثارت تجربة هذه المشاريع أسئلةً حول استدامتها، ولا سيَّما في مسائل ملكية الأراضي واستمرار الاستثمار والصيانة. ويجرُّ المفهوم البديل 'لمراكز الخدمات' الانتباه، حيث تُبنَى منشآت ومرافق مشتركة قُرْبَ المجتمعات المحلية للعائدين، لتُتيحَ الحصول على الخدمات الأساسية على مقربة من مَكان إقامة العائدين، ومن ثَمَّ الاستفادة من وفورات الحجم.

المُضيُّ قدماً

في ظِلِّ الإطار الإستراتيجي المتكامل بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩، اتفق كلٌّ من البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وفريق الأمم المتحدة القطري على أنَّ التخطيط للحلول الدائمة للمهجَّرين، إنَّما ينبغي أن يجري خلال مقاربة قائمة على مراعاة المناطق. ففي البدء، رُكِزَ العملُ المشترك في ثلاث مناطق تجريبية: أبو شوك والسلام في شماليِّ دارفور، من حيث هما نموذجان للحلول الدائمة للنّازحين داخلياً في المناطق الحضرية، وأم دخن في وسط دارفور، التي ينصب الهمُّ فيها على العائدين من نازحين داخلياً ولاجئين، في سياق ريفيٍّ. ولقد ساعد الفريق العامل في الحلول الدائمة، الذي فيه البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والفريق القطري للعمل الإنساني، على وَضْع أدوات لرصد الحلول الدائمة، ومن ذلك الجوانب التي لها صلةٌ بالجندر وحقوق الإنسان، واستدامة اندماج المهجَّرين وإعادة إدماجهم. ولكنْ على الرغم من الجهود التي تبذلها البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بالتعاون مع المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالأمر، فالحكومة السودانية هي التي تتحمَّل المسؤولية الأساسية عن معالجة النُّزوح الداخلي، وذلك عن طريق حماية النَّازحين داخلياً وإعانتهم، وعن طريق تهيئة الظروف المُؤدِّية إلى حلولٍ آمنة، دائمةٍ، طوعيةٍ، في دارفور.

هذا، وتنصُّ خطة الاستجابة الإنسانية للسودان لعام ٢٠١٩[٥] على أنَّ نحواً من ١,٨٦ مليونَ إنسانٍ في السودان، وفيها دارفور، إمَّا سيستمرون في العَيْش في حالة من النُّزوح الداخلي الذي يطول أمده، أو سَيُهجَّرونَ من جديد. وكما في السنوات الأخيرة، يُتوقَّع من بعض حالات العودة والاندماج المحلي للنازحين أن تستمرَّ. وفي أثناء ذلك، قال مسؤولون رفيعو المستوى من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، في شهر أغسطس/آب من عام ٢٠١٩، لمجلس الأمن إنَّ في تنصيب حكومة انتقالية جديدة في السودان فرصةً لإعادة الاستقرار الطويل الأمد في دارفور.[٦] ولكي تتحقق هذه الغاية، لا بدَّ أنْ يُفْهَمَ أمرٌ، وهو أنَّ حلَّ النُّزوح الداخلي (ومَنْعَ وقوع التَّهجير في المستقبل) إنَّما يرتبط برابطٍ لا ينفكُّ عن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. فمن جهة، قد تكون المشكلات غير المحلولة سبباً لعدم الاستقرار، ومن ثَمَّ تهديداً بأن تصير جهود بناء السلام هباءً منثوراً. ومن جهة أخرى، لا يمكن تحقيق حلول دائمة، ولا سيَّما في العودة، للنّازحين داخلياً ما دام الأمن معدوماً، والأملاك غير ممكن استردادها، وظروف الحلول المستدامة غير واقعة.[٧] ولذا، سيكون على السلطات السودانية الجديدة مهمةٌ صعبةٌ ومعقدةٌ، لأنَّ الدَّعْمَ المزداد ازياداً كثيراً للحلول الدائمة في دارفور، سيقتضي توسيْعَ الخدمات الأساسية، وتعزيْزَ الأمن وحُكْم القانون في المناطق التي يعود إليها العائدون، وفتْحَ طريق مستدامةٍ إلى المتضررين، ومُعَالجةَ أسباب النِّزاع الأصليَّة.

زوراب إلزاروف *zelzarov@yahoo.com*
رئيسُ مركز العمليات المشتركة، في البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (اليوناميد)
https://unamid.unmissions.org

كلُّ ما ورد من آراء في هذه المقالة هي آراء كاتبها وقد لا تستوي هذه الآراء وآراء البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

١. bit.ly/Sudan-HumanitarianNeeds2018
٢. bit.ly/DPDD-en
٣. لم تُشْرِك البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أو فريق الأمم المتحدة القطري في نتائج هذا الاستقصاء.
٤. www.unhcr.org/50f94cd49.pdf
٥. bit.ly/Sudan-HumResp-2019
٦. www.un.org/press/en/2019/sc13929.doc.htm
٧. https://brook.gs/2ktYPwZ

إعادة الإدماج السياسي والاقتصادي: مفتاح العودة الناجحة

باربارا لوكونكا وبيتر دي كلِرك

يقتضي أمْرُ اللاجئين والنازحين داخلياً من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية بذلَ جهود متضافرة لضمان إعادة إدماجهم إدماجاً ناجحاً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلادهم الأصلية.

تُظهرُ بواعث التَّهجير غالباً انقطاعاً في العلاقة بين الدولة ومواطنيها، وهذا يدلُّ على عجز الدولة عن الوفاء بالتزامها حمايةَ مواطنيها من النِّزاع العنيف. وإصلاح هذه العلاقة أمرٌ عظيمٌ شأنه، وإعادة الإدماج السياسي للاجئين والنازحين داخلياً هو أساس نجاح إعادة الإدماج. ويشتمل هذا على إشراك الأفراد في الوضع السياسي لبلادهم الأصلية، وذلك من خلال تمكينهم من التفاعل مع الحكومة، وإشراكهم في اتِّخاذ القرارات، لا أنْ يُتجاهَل وجودهم أو يُمنَعُوا من الوصول إلى السلطات المحلية.

العودة أمرٌ صعبٌ، ولا سيَّما إذا كان اللاجئون في المنفى زمناً طويلاً أو وُلِدُوا في التَّهجير. فخلال مدَّة تهجيرهم، تكون الظروف والبُنى قد تغيَّرت أو جُدِّدت في البلد الأصلي. وفي بعض الحالات، ترى المجتمعات المحلية الأصلية اللاجئينَ أجانبَ. أمَّا النازحون داخلياً، فيمكن أنْ يواجههم من إعادة الإدماج تحدٍّ مختلفٌ قليلاً. وعلى الرغم من أنهم لم يخرجوا من حدود أرضهم الوطنية، جُعلوا غالباً غير مرئيين، أو نُظِرَ إليهم في بعض الأحيان على أنهم غير مرغوب فيهم، فهُمِّشوا. وهم يعيشون في أحوال تشبه الأحوال التي فيها اللاجئون، وأحياناً في أحوال أسوأ منها، ويسكن قلوبهم الخوف من الاستغلال والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان. وتواجه كلتا الفئتين في كثير من الأحيان التمييز والاستبعاد من المجتمعات المضيفة، وتفعل هذا بهم أيضاً السلطات المحلية والوطنية.

إنَّ انتهاكات الدولة على مواطنيها، ولا سيَّما التي يرتكبها جهازها الأمني، يُنشئ فقدان الثقة عند الشعب، ومن بينهم العائدون. إذ اضطهاد الدولة (في سياقٍ تكون فيه ضعيفةً خصوصاً) هو في الغالب السببُ الأوَّل لفرار الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية من أرضها. ويقتضي نجاح عودة اللاجئين والنازحين داخلياً وإعادة إدماجهم تغييرَ العلاقة بين الدولة والمواطن وتحسينها، وذلك كي يستعيدوا مكانتهم من حيث هم أفرادٌ في المجتمع بكل ما تحمله الكلمة من معنى، مع المساواة في الحصول على الحقوق والخدمات الأساسية كما هو حالُ غيرهم من المواطنين.

ولَيَجِدُ المرء في بوروندي والسودان مثالَين جيِّدَين في معالَجة هذه التحدِّيات التي تتحدَّى عودة اللاجئين والنازحين داخلياً.

بوروندي

منذ أن استقلَّت بوروندي عام ١٩٦٢ وهي تشهد سلسلةً من العنف العرقي، تُدارُ مرةً بعد مرة، بين الهوتو وهم السواد الأعظم في البلد وبين التوتسي وهم أقليَّةٌ فيه. ومع إرساء الاستقرار عقب اتفاق السلام الذي تُوصِّلَ إليه عام ٢٠٠٠، وإعادة انتخاب بيير نيكورونزيزا رئيساً عام ٢٠١٠، عاد عددٌ كثيرٌ من اللاجئين البوروندِيِّين من البلاد المجاورة، أكثر من نصف مليون لاجئ بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١١. ولكنْ زعم العائدون عند عودتهم أنَّ عيون السلطات لا تراهم. وشعروا أنَّهم لا وجود لهم في الوضع السياسي، وأنَّ هذا، إلى جانب إساءة بعض مَن في السلطة استعمال سلطتهم، كان له تأثير في سَبل معيشتهم ووصولهم إلى أراضيهم. وواجهت النساء خصوصاً تحديات صعبةً، إذ لا يحقُّ لهنَّ في ظلِّ القانون أن يرثن أرضاً.[١]

وفي عام ٢٠١٥، ساء الحال في بوروندي وكاد البلد أن يعود إلى النِّزاع العنيف. إذ قال الرئيس بيير نيكورونزيزا إنه سيدخل الانتخابات لنيل ولاية ثالثة، فاختلف في الأمر فئات مختلفة من الشعب. ثم كان من ذلك أن استهدفت القوات الحكومية مَن عارض الرئيس، فانتشرت انتهاكات حقوق الإنسان، وفرَّ من البلد أكثر من ٤٠٠ ألف بوروندِيٍّ منذ عام ٢٠١٥ (وأكثر ما فرُّوا إليه تنزانيا ورواندا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية).[٢] وما تبيَّنه الحال البوروندِيَّة أنَّ على الرغم من انتخابات عام ٢٠١٠، العملية السياسة في البلد غير مُكمَّلة. فقد أعرب العائدون عن شعورهم بأنَّ وجودهم مُتجاهَلٌ، وبأنَّ أصواتهم لا تُسمَع ولا هم يستطيعون التحدث إلى السلطات، وبأنَّ الفرص، ولا سيَّما الفرص الاقتصادية، معتمدةٌ على الانتماء السياسي. كلُّ ذلك كان يدلُّ على أنَّ المكاسبَ السياسية التي اعتقد البوروندِيُّون، وفيهم العائدون، والمجتمع الدولي أنها حُقِّقتْ، كانت غير مستدامة.

لاجئون بوروندِيُّون، فارُّون من العنف عامَ ٢٠١٥، يُنقَلُون بعبّارةٍ إلى كيغوما، بتنزانيا (ومن هناك إلى مخيَّم نياراجوسو للاجئين).

السودان

جرت منطقة دارفور في غربيِّ السودان على أن تكون أرضاً واسعة تتعايش فيها جماعات الرحَّل والمزارعين وتتفاعل. وكان من جرَّاء الهجرة السكانية وتغيُّر المناخ أنْ أصبحت العلاقة بين الجماعات المختلفة متوتِّرةً ومعرَّضة لأن تتحوَّل إلى نزاع، ويزيد ذلك شيئاً فشيئاً. ومع مرور الوقت، كان من هيمنة القبائل العربية في شماليِّ البلد، التي تزيد شيئاً فشيئاً، على الحكومة في الخرطوم، أنْ تفكَّكت الآليات الإدارية المحلية وزاد قمع القبائل غير العربية التي تعمل في الزراعة.

بدأ النزاع في دارفور عام ٢٠٠٣، فكان سبباً لنزوح داخليٍّ جماعي. ثم أعيد تقسيم دارفور في سياقٍ حضريٍّ غالباً، إلى ثلاث مدنٍ رئيسية وهي: الفاشر والجنينة ونيالا. فهذه نيالا، على سبيل المثال، وهي المدينة الثالثة كِبَراً في السودان، قد تضاعفت مساحتها ثلاثة أضعاف، بسبب النزوح الجماعي. ولقد بذلت السلطات السودانية بعض الجهود -بدعم من المجتمع الدولي- لدعم عودة النازحين الداخليين وإعادة إدماجهم في مناطقهم الأصلية، لكنَّ احتمال العودة من حيث هي حلٌّ دائمٌ نطاقُه مُوسَّعٌ كان ضيِّقاً دائماً، وذلك بسبب تغيُّر الواقع المرتبط بندرة الموارد الطبيعية، وتغيُّر علاقات القوة أيضاً، وهيمنةِ جماعات تدعمها الحكومة في الخرطوم.

ويُضافُ إلى ذلك، أنَّ طول مدة النزوح إلى جانب ضيق احتمال العودة وغياب سُبُل المعيشة التي يمكن العيش بها في الريف، كل ذلك عنى أنَّ عند اللاجئين المهجَّرين والعائدين فرصاً قليلةً، غير اتِّخاذ الحضريِّ من أساليب حياة وسُبُل معيشة. وإذ قد كانت السلطات لا تبذل إلا قليلاً من الجهد لإحداث فرص اقتصادية حول المدن، فقد انتهى الحال بمعظم النازحين إلى القطاع غير الرسمي، وغَدَوْا لا يمكن تمييزهم عن فقراء الحضر غالباً. ولعل الدعوات الأخيرة إلى العدالة الاجتماعية والإدماج تُثيرُ ما تحتاج إليه حال هؤلاء النازحين من اهتمام السلطات المحلية والوطنية.

التوصيات

يوضِّح مثالا بوروندي والسودان أنَّ عودة اللاجئين والنازحين داخلياً هي عملية متعددة الأبعاد، تقتضي اهتماماً بما للعودة وإعادة الإدماج من جوانبَ اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسانية. ونجاح العودة مرتبطٌ بالعمليات السياسية. ثم ليس في إجراء الانتخابات وشبه الاستقرار ضمانٌ لعودةٍ مستدامة ما لم يُسمَع صوت النازحين. وعظيمٌ هو شأنُ التركيز في ضمان تحقيق أن تكون إعَادَةُ إدماج اللاجئين والنازحين داخلياً، السياسيَّةُ والاقتصاديَّةُ، عاملةً في بناء السلام وبناء الدولة، بعد انتهاء النِّزاع. وينبغي عدُّ عودة اللاجئين والنازحين داخلياً

مرتبطةً في أساسها بالعلاقة بين الدولة ومواطنيها، ولذا ينبغي أن تقع العودة مع حوار اجتماعي ووطني لإرساء المصالحة والإدماج والمشاركة.

هذا، وينبغي أيضاً منح الأفراد منصةً متينةً ليُعبِّروا عن مظالمهم في جوانب مثل تخصيص الخدمات والفرص ببعض المؤيِّدين السياسيين. ثم ينبغي أن يكون بناء الثقة بين جهاز أمن الدولة والشعب هو المحور الذي يدور حوله الاهتمام وإنعام النظر. وينبغي إنشاء آليات للعدالة الاجتماعية، وذلك لضمان تحقيق المساءلة عن الجرائم المرتكبة، ومنها العنف الجنسي والجندري. وينبغي أن يكون في مثل هذه الآليات مرفقٌ للمُهَجَّرين ليطلبوا ردَّ حقوقهم (ومن ذلك العقار والأرض). وينبغي للمجتمع الدولي أن يضمن أنَّ الجهود المبذولة في سبيل تنسيق العمل الإنساني والإنمائي لتحقيق نتائج جماعية، لا تتجاهل عناصر بناء السلام. ويقتضي نجاح إعادة إدماج العائدين ألاّ تنصبَّ عملية السلام والعملية السياسية على العمليات السياسية الرسمية والمؤسسات فحسب، بل ينبغي أن تنصبَّا أيضاً على العائدين والمجتمعات المحلية.

باربارا لوكونكا *barbralukunka@gmail.com*
موظَّفةُ شؤون السلام والأمن في المنظمة الدولية للهجرة
www.iom.int

بيتر دي كلرك *phjdeclercq@yahoo.com*
بروفيسورٌ زائرٌ، في كلية الحوكمة، بجامعة وِتواترسراند
www.wits.ac.za

كلُّ ما ورد من آراء في هذه المقالة هي آراء كاتبَيْها وقد لا تستوي هذه الآراء وآراء المَعاهد التي يعمل فيها كاتبا المقالة.

١. لمزيد معلومات عن تحديات عودة اللاجئين في بوروندي، انظر:
Lukunka B N (2018) '"They Call Us Witches": Exclusion and Invisibility in the Burundian Returnee Reintegration Process', *Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology* ("يُسمُّوننا سحرة": استبعاد العائدين البوروندِيِّين وتجاهل وجودهم في عملية إعادة إدماجهم) https://psycnet.apa.org/record/2018-39059-008
and Lukunka B N (2017) 'The Romance of Return: Post-exile Lives and Interpersonal Violence over Land in Burundi' in Buckley-Zistel S and Krause U (Eds) *Gender, Violence, Refugees* (رومانسيَّةُ العودة: العيش في مرحلة ما بعد المنفى والعنف بين الأشخاص من أجل الأرض في بوروندي) www.berghahnbooks.com/title/Buckley-ZistelGender

٢. Human Rights Watch 'Burundi: Events of 2017' (بوروندي: أحداث عام ٢٠١٧) www.hrw.org/world-report/2018/country-chapters/burundi

حالات العودة في بيئات مُعقَّدة: حالة جنوب السودان

بابِت سكوتس وكارْث سميث

لا بدَّ أن تحذر الهيئات الإنسانية غاية الحذر في كيفية دعمها حالات العودة والنَّقل ليُضمَنَ ألاّ تسبِّبَ ضرراً أو أن تسمح بتصيير المساعدة الإنسانية أداةً بيد الجهات الفاعلة السياسية.

تُطْبِقُ الحرب الأهلية على جنوب السودان منذ عام ٢٠١٣، ولقد شهد هذا البلد في كل أنحائه، انعدام الاستقرار، والعنف، وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد فرَّ من أهالي جنوب السودان كثيرٌ، إذ يوجد اليومَ نحوٌ من ١,٩ مليون نازح داخلياً و٢,٢ مليون لاجئ في البلاد المجاورة. ومنذ التَّوقيع على اتفاقية السلام في شهر سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٨، يزداد عدد اللاجئين والنَّازحين داخلياً العائدين إلى مناطق إقامتهم المعتادة أو إلى مناطقهم الأصلية. على أنَّ الحال ما تزال معقَّدةً، وما يعقِّدها عوامل الدَّفع والجَّذْب المتعددة، وحالات العودة التي تكون في الوقت نفسه عفويةً ومُيسَّرةً وطوعيةً، وتكون غالباً إلى داخل المنطقة الجغرافية نفسها. يُضَافُ إلى ذلك، أنَّ بعض هؤلاء العائدين يعودون إلى مساكنهم السابقة، ولكنْ كثيرٌ منهم ينتقلون إلى مناطق لم يسبق لهم العيش فيها أو مناطق لم يعيشوا فيها منذ سنوات.

في عام ٢٠١٩، ما انفكَّ المجلس الدانماركي للاجئين يُحلِّلُ النازحين داخلياً وتدفُّقات التنقُّل العابرة للحدود من السودان. وما يزال تحصيل البيانات الكميَّة أمراً صعباً غايةَ الصعوبة، ولكنْ عند توحيد البيانات المجموعة من مصادر مختلفة، يظهر أنَّ عدد الأشخاص العائدين يزداد، ولا سيَّما في مناطق معيَّنة في جنوب السودان. ومع ذلك، أبرزت التقييمات الميدانية في مناطق العودة، أنَّ بعض العائدين هم في الواقع ناسٌ مهجَّرونَ مرةً ثانيةً؛ أي أُعِيدَ تهجيرهم إما بسبب قلة الخدمات في مناطقهم أو في البلاد التي لجؤوا إليها، وإما بسبب النِّزاع المحلي في الموضع الذي هُجِّروا إليه. وعلى سبيل المثال، يجيء غالباً ذِكْرُ الظروف

المتدهورة تدهوراً شديداً في السودان والافتقار فيها إلى خدمات الصحة الأساسية والغذاء والماء، فضلاً عن غيرها، على أنها أسباب لعودة الناس إلى جنوب السودان. ولقد شوهدت أيضاً أنماطٌ تشبه هذه الأنماط داخل البلاد، إذ هُجِّرَ نازحون داخلياً بسبب الافتقار إلى الخدمات، فعادوا إلى مناطق إقامتهم السابقة بحثاً عن الخدمات، لا لأنهم يرَوْنَ السلامة في فِعْلِ ذلك.

ولا يمكن أن تُعدَّ هذه الحالات عموماً أنَّها توافق التعاريف الدولية لحالات العودة التَّامِّ صدورها عن علم والتامَّة طوعيَّتها. ومع ذلك، من المهمِّ التنبُّه إلى أنَّ فَهْمَ العاملينَ الدوليين في المجال الإنساني وأهالي جنوب السودان، للطوعيَّة والسلامة، قد يختلف اختلافاً عريضاً، ففي الأبحاث الميدانية الحديثة في المناطق التي فيها كثير من حالات العودة إليها والحركة السكانية، عدَّ السواد الأعظم من العائدين أنفسهم عائدين طوعياً، ولكنْ أشار أكثر من ٨٠٪ منهم أنَّ مَن هيَّأ لهم نَقْلهم هو جهة فاعلة سياسية، وكثيرٌ منهم ذكر أنَّ عوامل الدفع في الموضع الذي هُجِّروا إليه هي السبب الرَّئيسُ لعودتهم. ويضاف إلى ذلك، أنْ دخل أكثر من نصفهم فوراً إلى مخيمات المهجَّرين، طالبينَ الخدمات، لا العودةَ إلى أماكن إقامتهم السابقة. والأهم من كل ذلك، أنَّ الديناميات تختلف اختلافاً عريضاً، على حسب المكان، ومن الضروري ألاّ يُطبَّق التحليل المعمَّمُ على كل أنحاء البلد، فذلك سيقوِّضُ إيصال المساعدة على حسب السياق.

وإضافةً إلى العودة 'العفوية' (أي التي من غير مساعدة)، تُسهَّل بعض هذه التنقُّلات، فيُسهَّل بعضها على أساس طوعي، وبعضٌ آخر على أساس فيه إكراه، وهذا يزيد الحالَ تعقيداً. ومنذ أواخر عام ٢٠١٨، وفي عام ٢٠١٩، تُسهِّل منظمات الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حالات العودة من مناطق حماية المدنيين[١] في جوبا وبور ووَاو. ولقد سهَّلت أيضاً حكومة جنوب السودان والجماعات المعارضة حالات العودة جواً وبراً من البلاد المجاورة والمناطق التي نزح إليها النَّازحون داخلياً. وذكر بعض أهل جنوب السودان العائدين إليها أنَّ شركات من القطاع الخاص، وطنيةً ودوليةً، تعمل قُرْبَ المناطقَ الحدودية، ساعدتهم على الانتقال. ولكنْ في مقابل ذلك، شجَّعَ بعض قادة النازحين داخلياً في مناطق حماية المدنيين المقيمين في المخيمات على أنْ يبقوا مُقيمينَ فيها، وعلى أنْ يقاوموا الجهود المبذولة في سبيل تحقيق حالات العودة، ومن الممكن أن يكون هؤلاء القادة قد فعلوا ذلك لكي يعزِّزوا نفوذهم السياسي.

ولإضافة مزيد تعقيد إلى الحال، يعود الناس، أو تُسهَّل عودتهم، إلى مناطق تكون فيها الخدمات التي يحتاجون إليها أو آليات التصدِّي لصعوبة عيشهم، قليلةً غاية القلَّة. فعلى سبيل المثال، أبرزت المناقشات مع العائدين أو النازحين داخلياً أنَّ تدفُّقات التنقُّل (ومنها حالات العودة المُسهَّلة إنسانياً) تتَّجه إلى مناطق يكون فيها انعدام الأمن الغذائي عند مستوى الطوارئ (أي عند المرحلة الرابعة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائية[٢]) أو إلى مناطق فيها مخاطر شديدة من العنف الطائفي أو فيها قلة شديدة في الخدمات الأساسية؛ أي خدمات الغذاء والماء والصحَّة. وأبرزت أيضاً المناقشات مع العائدين والمنتقلين، رجالاً ونساءً، أنَّه على الرغم من أنَّ التوقيع على اتفاقية السلام كان عاملَ إسهام مباشراً، كانت الدوافع الرئيسية التي دفعتهم إلى اتِّخاذ قرار الانتقال هي عوامل الدفع في الأغلب، مثل ظروف العيش التي ليس فيها ما يكفي العيش، وقلَّة الوصول إلى سُبُل المعيشة، وقلَّة السلامة والأمن في المناطق التي هُجِّروا إليها، فيترك لهم كل ذلك خيارات قليلة.

تطبيق إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الهيئات

إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الهيئات (IASC) حول الحلول الدائمة للنازحين داخلياً هو معيار لعودة النازحين داخلياً، معترفٌ به اعترافاً نطاقه واسعٌ، وينصُّ على أنَّه يجب أنْ يجتمع في العودة والانتقال، الطوعية والسلامة وصَوْنُ الكرامة وصُدُوْرُ القرار عن علم. وفي سياق تُرتكَبُ فيه انتهاكات حقوق الإنسان على المدنيِّين انتهاكاً مستمراً، سواء كانوا مُهجَّرين أم لم يكونوا، وحيث يظلُّ مستوى الخدمات في جميع أنحاء البلد في العموم تقريباً أدنى من معايير منظمة إسفير (SPHERE)، في ظلِّ كل هذا، يَصْعُبُ على الهيئات الإنسانية والإنمائية أنْ تُحدِّدَ طبيعة الظروف التي تقع فيها العودة. وفضلاً على ذلك، خاطرت المناقشات في الغالب، الدائرة حول حالات العودة بين دوائر القيادة في مجال العمل الإنساني وهيئات التنسيق، بأنْ افترضت وجود التجانس بين السكان العائدين، فأخفقت في بيان الحاجة إلى ما هو مختلفٌ من طرائق المساعدة ومستوياتها، اعتماداً على كون العودة مُساعدٌ عليها أم عفوية، أو اعتماداً على عوامل الدفع والجذب التي لها دور في الأمر. ثم إنَّ هناك احتمال خطرٍ في أنَّ الروايات المُستبسِطَةَ صعوبةَ الأمرِ في العودة، تتجاهل الحقائق والتعقيدات الواقعة، وبدلاً من التنبُّه إليها، تُديرُ التمويل ووَضْعَ البرامج للناس بناءً على حالة عودتهم، لا حاجاتهم الإنسانية. وهذا صحيحٌ على وجه الخصوص، فقد كثُرَت الجهات الفاعلة المحليَّة في بعض

الحالات رقْمَ العائدين وغالت في ذلك، أو اجتهدت في العمل على تحقيق حالات العودة، وذلك ابتغاءَ الحصول على مزيدٍ من المساعدة الدولية.

عندما تُعدُّ حالات العودة عفويةً، من الضروري -لكي لا تسبِّبَ الضرر- أنْ تكون كل مساعدة مستندةً إلى تحليلٍ لأسباب الانتقال وظروفه، وأن تضع في الحسبان النِّزاع المحليَّ والديناميَّات السياسية التي تؤثِّر في الاندماج في المجتمع المحلِّي المُستَقْبِل. ولقد صرَّح فريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنسانيِّ أنْ ليست جنوب السودان بعدُ جاهزةً لحالات العودة المُسهَّلة التي نطاقها واسعٌ، وأصدرت في شهر أغسطس/آب من عام ٢٠١٩ مذكِّرةً توجيهيةً في هذا الشأن. وعلى الهيئات الإنسانية احترام ذلك، وعليها أيضاً ضمان أن يستطيع الناس العودةَ والانتقالَ وَحدَهُم، وأنْ يصلوا إلى المعلومات التي لها صلة بالعودة، فيتَّخذون قرارهم عن علم. هذا، وأظهرت الحالات السابقة أنَّ المساعدة التي تأتي علىً عجلٍ يمكن أن تُنشأ شعوراً زائفاً بالأمن والتفاؤل، وهذ يؤدِّي إلى زيادة حدَّةَ الدوافع التي تدفع إلى النِّزاع، وإلى تقويض احتمال الاستقرار وإيجاد حلٍّ دائم، وهذه المسائل نفسها شُوهِدَت في هذا السياق خاصةً في السنوات السابقة. فقد أثبتتِ البحوث الأوَّلية، على سبيل المثال، تقاريرَ في أنَّ الرجال والفتيان العائدين جُنِّدُوا قسراً بواسطة جهات فاعلة غير حكومية. يُضَافُ إلى ذلك، أنَّ الافتقار الشديد إلى حقوق الإسكان والأراضي عند المُهجَّرين، ولا سيَّما عند النساء منهم، يُهدِّدُ بإنشاء خطرٍ شديد، وهو زيادة التوتُّر القائم بين أفراد المجتمع المحلِّيِّ سوءاً، حيث يَشْغَلُ السُّكان الجدد أراضٍ أو مساكنَ كان العائدون يسكنونها يوماً.

وكان من قلَّة الاهتمام بهذه المسائل أنْ أخفق ما وقع بين عام ٢٠٠٥ و٢٠١٦ من حالات العودة وعمليات إعادة الإدماج. ومن سوء الحظ، أنَّ التَّمْييزَ بين توفير الخدمات القائم على الحاجات والتَّشْجيعَ على العودة، أمرٌ ما يزال تعيينه صعباً غاية الصعوبة، ولا سيَّما في ظلِّ القلَّة الشَّديدة في الخدمات في جنوب السودان وفي الأجزاء الجَنوبية من السودان. إذ تعني في واقع الأمر هذه القلَّة في الخدمات أنَّ في كلِّ توفيرٍ للخدمات احتمال خطرٍ، وهو إنشاء عاملٍ من عوامل الجَذب.

ذلك، وفي حالات العودة المُسهَّلة أو المُسَاعَد عليها، تحدِّيات تشبه ما ذُكرَ آنفاً، وهي تحدِّيات في تطبيقَ المعايير المعترف بها دولياً. فواضحٌ أنَّ مناطق حماية المدنيين هي وسيلة غير فعَّالةٍ لتوفير المساعدة الإنسانية طويلة الأمد، والتهجير

لاجئون عائدون من السودان إلى شماليّ جنوب السودان، في يونيو/حزيران من عام ٢٠١٩.

الذي يطول أمده جدٌّ غير مرغوب فيه. وفي بعض الحالات، عبَّر الذين يقيمونَ في مناطق حماية المدنيين عن رغبتهم في العودة إلى مناطقهم الأصلية، وطلبوا العون على فعْل ذلك، وتُسهِّلُ حالات العودة في هذه الحالات الهيئاتُ الإنسانية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ولكنْ تَعْرِضُ طلبات المساعدة على العودة هذه مسائلَ معقَّدةً جداً أمام الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، ولا سيَّما حين يطلب النازحون داخلياً بجدٍّ المساعدة على العودة إلى مساكنهم الأصلية، عندما يكون هناك دليلٌ على أنَّ عودتهم غير آمنة أو غير مَصُونة فيها الكرامة أو فيها آثار تؤدِّي إلى ضرر، إمَّا على الأفراد، وإمَّا على نطاق أوسع من السكان في المنطقة. ولقد يفتقر النَّازحون داخلياً الذين يطلبون المساعدة إلى المعلومات الكافية الموثوق بها، التي لها صلة بحال السلامة والخدمات المُتاحَة في المناطق التي سيعودون إليها. وفي الوقت نفسه، تُعبِّرُ جماعات الأقليات العرقية المُهجَّرة والنساء المُهجَّرات عن رغبة خاصة في العودة إلى مناطقهم الأصلية، وذلك بسبب احتمال خطر العنف، ومنه العنف القائم على الجندر، في مناطق اللجوء. مع أنَّ هذه الجماعات تعلم، وهذه النساء تعلمْنَ، أنَّ مساكنها ومساكنهنَّ دُمِّرتْ أو شُغِلَت، وأنَّ فُرَصَ التعويض وإعادة الملك إلى صاحبه قليلةٌ جداً، وأنَّ ما يُهدِّدُ السلامة ما يزال قائماً، ولذا بعد كلِّ هذا، تُهدِّدُ العجلة في دَعْم العائدين بزيادة تهميش الأقليات العرقية، ولا سيَّما إنَ لم يُطبَّق تحليل الجندر المراعي لظروف النِّزاع، وإشْراكُ المجتمع المحلي، تطبيقاً دقيقاً مُحكَماً.

وحين يكون للمُهَجَّرين وسائلهم الخاصة للسفر، فمن السهل دَعْمُ مبدأ حرية تنقُّلهم. وأمَّا حين يفتقرون إلى الموارد الأساسية للعودة، وتكون المساعدة من الهيئات الإنسانية هي الطريقة الوحيدة التي قد يستطيعون بها العودة، فهناك يصعب إصابةُ الموازنة بين دَعْم اختيارهم وبين تجنُّب احتمال التسبُّب بضررهم. فينبغيَ أن تكون الهيئات الإنسانية حذرةً جداً من الاغترار بنفسها، بأنها تعلم أكثر مما يعلم شعب جنوب السودان الذي تقوم عليه هذه الهيئات، وذلك من خلال اختيارِ ألاَّ تُجيبَ طلبات المساعدة على العودة هذه، لكنَّ الأدلَّةَ أظهرت أيضاً أنَّ بعض أولئك الذين اتَّخذوا ما يَعُدُّونه هم قراراً طوعياً صادراً عن علم من أجل العودة، والذين تساعدهم الهيئات الإنسانية على ذلك، قد عُرِّضوا فوراً للخطر في المناطق التي عادوا إليها، وطلبوا المساعدة الإنسانية، هُمْ ومعهم غيرهم من المجتمعات المحلية المتأثرة بالتَّهجير. ومن ثَمَّ، من الضروريِّ أن يتَّفق الفريق القطري للعمل الإنساني مسبقاً على عملية اتِّخاذ القرار في وقت المساعدة في هذه الحالات وكيفيَّتها، وأن تكونَ عملية التقييمات واتِّخاذ القرارات واضحةً صريحةً وموثَّقةً توثيقاً كاملاً لكي تتحقَّق المساءلة في المستقبل، وأن يُعترَفَ بالتعقيد والفروق الدقيقة في الحال الواقعة.

وفي داخل جنوب السودان، تعمل هيئات مختلفة على وَضْع إطار عملي، يَدْمُجُ مبادئ إطار اللجنة الدائمة المشتركةَ بين الهيئات ويضعها في سياقها الصحيح، لكي تُستعمَل في جنوب السودان، ويمكن أن يوقَّعَ عليه جميع الفاعلين في المجال الإنساني والتنموي، وأنْ -وهذا أهمُّ شيء- يقرُّوه إقراراً تاماً. والغاية أنْ يصير تطبيق هذا الإطار في جميع أنحاء البلد ممكناً، وذلك بقيادة مجموعة من الخبراء الاستشاريِّين معنيِّة بالحلول. ويُتيحُ الإطار العَمَلي التوجيهَ للوصول إلى الحلول، ويتَّبعُ الأطر القانونية الوطنية والدولية والمعايير الدنيا للتحليل واتِّخاذ القرار، ويُنشئُ أيضاً آليةً للمساءلة عن مسؤوليات الجهات الفاعلة. ويجب إرساء الحماية المُحكمَة وإجراء تحليل للسياق في كلٍّ من المناطق التي هُجِّرَ إليها، والمناطق المحتمل العودة إليها، وذلك قبل اتِّخاذ أيِّ قرار له صلةٌ بالحلول. ولا بدَّ من مشاركة النَّازحين داخلياً واللاجئين العائدين، وغيرهم من المجتمعات المتأثرة بالتَّهجير، في العملية كلِّها، ويجب ألاَّ يُعوِّقَ ذلك المصالح السياسية أو البرنامجيَّة، وغيرها من المصالح المُفرِّقة. فإنَّ رفْعَ صَوْتِ الشعوب المتأثِّرة بالتهجير وإيصالها إلى صَدْرِ المناقشات، لَيُحسِّن أمْرَ المساءلة ويقلِّل احتمال تعرُّض الناس إلى مزيد خطر.

بابت سكوتس *babette.schots@drc.ngo*
مُنَسِّقُ الحماية

كارْث سميث *garth.smith@drc.ngo*
مديرٌ قُطْريٌّ

المجلس الدانماركي للاجئين، جنوب السودان *https://drc.ngo/*

كلُّ ما ورد من آراء في هذه المقالة هي آراء كاتِبَيْها وقد لا تستوي هذه الآراء وآراء المنظمة التي يعملان فيها.

١. أنشأتها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتجعل فيها للمدنيين حمايةً قصيرةَ الأمد.

٢. يُصنِّفُ التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي شدَّةَ انعدام الأمن الغذائي في مقياس مراحلِ حدُّه الأدنى المرحلة ١ وحدُّه الأعلى المرحلة ٥، والمرحلة ٥ هي المجاعة.
http://fews.net/IPC

موضوعٌ مُصغَّرٌ في:

الطريق إلى فَهْمِ أسباب التَّهجير الأصليَّة ومعالجتها

مقدِّمةٌ يُقدِّمُها المفوَّض السامي لشؤون اللاجئين

يزداد اليومَ تعقيد أزْمَات اللاجئين أكثر فأكثر، إذ تحت مُحرِّكاتها المباشرة -أي النِّزاع والعنف والاضطهاد- دَعامةٌ لا تتغيَّر من مجموعة أسبابٍ أعمق من تلك المحرِّكات، ومن هذه الأسباب سوء الحُكْم، ونتائج التنمية التي لا إنْصافَ فيها، والفقر، وتغيُّر المُنَاخ. وتُسهِمُ هذه العوامل نفسها أيضاً في زيادة تدفُّقات الناس تَهْجيراً ولجوءاً. ويطول أمد التَّهجير، وكلَّما طالَ أمده، صَعُبَتِ التحدِّيات عموماً. ومن هنا، أنَّ إحْكامَ حلولِ التَّهجير القسريِّ لا يقتضي بذلَ جهودٍ سياسيةٍ لمنع النِّزاعات وحلِّها فحسب، بل يقتضي أيضاً عملاً على معالجة هذه الأسباب الأصلية المعقَّدة.

ثم إنَّ الجهود المبذولة لفَهْمِ هذه الأسباب الأصلية ومعالجتها ليست جديدة البتَّة. ومع ذلك، فالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، بإيلائه اهتماماً خاصاً بحشدِ جَمْعٍ عريضٍ من الجهات الفاعلة والوسائل، ومن طُرُقِ الحشد هذا طريق التنمية ومشاركة القطاع الخاص، إنَّما يُتيحُ فرصة مهمةً جداً لتنشيط حلول لهذه الأسباب الأصلية. فإدراج أعمال معالجة التَّهجير في الجهود التي هي أوسع نطاقاً، وفي الجهود المبذولة لبناء السلام والأمن، أمرٌ ضروريٌّ إذا ما أردنا الاستفادةَ التامَّة من الفرص الموصلة إلى الحلول، ومَنْعَ أيِّ تهجيرٍ جديدٍ أيضاً.

ويُسْعَى بهذا الموضوع المُصَغَّر الخاصِّ إلى تحسين فَهْمنا الجماعيِّ لأسباب التَّهجير الأصلية، وإلى تزويد ما سيدور في المنتدى العالمي الأوَّل للاجئين في ديسمبر/كانون الأول عامَ ٢٠١٩ من مناقشاتٍ حول الحماية والحلول بالحقائق والمعلومات.

فيليبو غراندي، المفوَّض السامي لشؤون اللاجئين

مَنْعُ التَّهجير ومعالجة أسبابه الأصليَّة ووعْدُ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

فولكر تورك

يقتضي مَنْعُ التَّهجير بمعالجة أسبابه الأصليَّة مقاربةً كُليَّة والتزامَ فئات متنوعة كثيرة من الجهات الفاعلة. ولا بدَّ أن تكون بداية ذلك توسيع فَهْمِ الأسباب الأصلية وما فيها من تعقيد.

لمَّا كان شهر ديسمبر/كانون الأول في عام ٢٠١٥، رُكِزَ همُّ الحوار السنوي الثامن لمفوَّض الأمم المتحدة عن تحدِّيات الحماية، في موضوع 'فَهْمِ أسباب التَّهجير الأصلية ومعالجتها'.[1] فأقرَّ المجتمعون ضَرورة تقديم المُجْتمع الدوليِّ أمرَ المَنْع على غيره ومعالجة الأسباب الأصليَّة. ويقتضي هذا وضْع التَّهجير في جدول أعمال الإدارة في الأمم المتحدة، وفي جميع المنظمات الدولية والإقليمية، وفي الدول كلِّها، وذلك لتكون جميعاً أَقْدَرَ على اكتشاف ما يُثيرُ التَّهجيرَ ويُحرِّكه، وعلى تحويل آليات الإنذار المبكِّر إلى إجراءاتٍ مُبادِرَة. ولُوحِظ أنْ لفعل كلِّ ذلك، ينبغي أن نعترف بتعقيد الظاهرة وبالحاجة إلى مقاربة كُليَّة.

إنَّ معالجة أسباب التَّهجير الأصلية لتحدٍّ هائل. ففي ظلِّ رقم قياسيٍّ هو ٧٠,٨ مليون إنسان مُهجَّر قسراً في العالم، لا بدَّ من معالجة العوامل الأساسية والمتراكبة غالباً، التي هي وَقُود العنف والنزاع، سواءٌ نشأت عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، أو انهيار سيادة القانون، أو الاتِّجار بالأسلحة، أو الصناعات الاستخراجية، أو اشتداد التفاوت الاجتماعي، أو السلطوية، أو التغيُّر والتدهور البيئيِّين. فإنْ لم تُعَالَج مثل هذه المُحرِّكات، كان الهرب -ومنه الذي يقتضي عبور الحدود الدولية- غالباً آليةً وقائيَّةً حاميَةَ النَّفسَ، يفعله إمَّا فرد وإمَّا جماعة. نعم، قد يكون هذا، هو الخيار الوحيد الذي به يبقون في قيد

الحياة. ثم ليست مهمَّة العمل الإنساني العمل على تقييد آليات المساعدة هذه أو شدّ قيدها، إنما مهمَّته أنْ ينصرها، مع آخرينَ (ومنهم الدول والمنظمات الإقليمية والجهات المانحة الثنائية)، لمعالجة أسباب التَّهجير الأصلية.

مَنْعُ التَّهجير

يمكن تجنُّب كثير من حالات التَّهجير، أو في الأقل جَعْلُ آثارها أقل ما يكون، إذا ما ضُمِنَ امتثالُ أمْر حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي أيضاً. وكلَّما مَضَيْنا قُدُماً في هذا الطريق، قلَّ عدد الناس الذين يقتلعون من منابتهم ويُقسَرونَ على أن يكونوا في المنفى. وفي الصدد الذي نحن فيه مسألتان جديرتان بالفحص: كيف يؤدي عدم احترام كلِّ حقٍّ من حقوق الإنسان إلى التَّهجير، أو كيف يمكن أن يُؤَدِيَ إليه؟ وكيف يُعالَج ذلك؟ الحفاظ على حكم القانون أمرٌ ضروري؛ إذ هو حاجزٌ يفصل بين العدالة والاستقرار والاستعداد، وبين الفوضى وعُدْمِ النظام والاستبداد.

ثم لا شكَّ أنَّ تغيُّرَ المناخ مُحرِّكٌ للتَّهجير أيضاً، وهو اليومَ في جداول الأعمال مثبَّتٌ، عند معظم الجهات الفاعلة الدولية. وصحيح أنَّ القطع بارتباط تغيُّرِ المناخ بحالات تهجير محدَّدة أمرٌ ما يزال عسيراً، لكنَّ المفوضية السامية للأمم المتحدةً لشؤون اللاجئين تدرك خطورة عواقب تغيُّرِ المناخ، ومن ذلك ما قد يقع على اللاجئين وعلى غيرهم ممن تُعنَى المفوضية بهم. وقد شهد التاريخ الحديث التنقُّلات العابرة للحدود، في حالات تفاعلَ فيها النِّزاع أو العنف، والكوارث أو آثار تغيُّرِ المناخ الضارَّة.

واضحٌ أنْ ليس المَنْعُ مهمَّةَ جهة فاعلة دون غيرها. إذ هو يقتضي المُشتركَ من إستراتيجيَّات ومبادرات، تُسهِمُ في التماسك الاجتماعي والتمكين، إلى جانب العمل على إحقاق حقوق الإنسان والدفاع عنها. فتقسيم العمل، في ما له صلة بالتفويض والخبرة والميزة المُقارَنَة، يُعزِّزُ التَّتامَّ ويجعل الأثر أعظم ما يكون. ثم إنَّ التَّهجيرَ تحدٍّ إنسانيٌّ وتنموي. فإن عُزِّزَ التماسك بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وفي مجال العمل التنموي، يمكن أن يوضع اللاجئون في مواضع أفضلَ -أولئك الذين يودُّ معظمهم العودة إلى بلادهم الأصلية حين يكون ذلك آمناً- وأن يُعَدُّوا للخوض في إعادة الإعمار بعد انتهاء النِّزاع.

يجب علينا، في جميع مداخلاتنا، أن نُولِيَ 'الفَهْمَ' اهتماماً خاصاً، مثل الذي نوليه 'للمعالجة'. فقد استعرضت ورقة عملٍ من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٢] تقييمات لأنشطة تحقيق الاستقرار التي تقوم بها الجهات الفاعلة الدولية في البلاد الهَشَّة الأحوال، والبلاد المتأثرة بالنزاعات، مثل أفغانستان، التي هي من أكثر البلاد إنشاءً للاجئين منذ أكثر من ٣٠ عاماً. وأشارت إلى أنَّ الجهود بدأت غالباً من الافتراض بأن ضمَّ الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتنموي والدفاعي والدبلوماسي، من خلال البرمجة المشتركة، مع صبِّ الانتباه على 'المكاسب السريع كَسْبها'، سيعين على تعزيز دعم الدولة، من حيث هي جهة فاعلة شرعية، وعلى تحسين الحوكمة، وعلى الوصول إلى الاستقرار. وألقى التقرير الضوءَ على عدة حالات لم يكن فيها الحَالُ في الواقع كما ذكرنا. إذ لُوحِظَ فيها أنَّ فهم الاقتصاد السياسي ودوافع النِّزاع الرئيسية والهشاشة، كل ذلك، احتاج إلى مزيد اهتمامٍ في كثير من برامج التنمية.

وعلى الرغم من التحدِّيات، ينبغي لنا أن ننصر شديداً تشغيلَ الرابطة التي تربط الإنسانية والتنمية والسلام بعضها ببعض.[٣] وصحيح أنَّ هذه المناقشة ليست بالجديدة، لكنَّ سياق الأحداث تغيَّرَ، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ثم إنَّ النظر في التَّهجير وأسبابه الأصلية من حيث قرائن أحواله وأحوالها، والاطلاع على الدلائل، مَنفقَةٌ للوقت والموارد شديدةٌ، لكنَّها عملية يجب علينا الاستثمار فيها وتقديمها على غيرها، إذا نحن أردنا أن نتقدَّم في طريق الجهود التي نبذلها من أجل معالجة الأسباب الأصلية. ولا يقلُّ عن ذلك أهميةً، الحاجَةُ إلى التعلُّم من اللاجئين، لفَهْمِ العوامل التي قسرتهم على الفرار أوَّل الأمر، أحسن فَهْمٍ، وإلى تقدير خبرتهم في التَّهجير حقَّ القَدْر.

دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عددٌ من المَداخل، تستطيع من خلالها أنْ تدعم المنع وتسهم فيه. وبعض هذه المداخل مفهومٌ حقَّ الفهم ومرَّ عليه زمنٌ طويل، وتشمل ما منها يُعمَلُ على إحلال المساواة في الجندر خصوصاً، وحكم القانون وحقوق الإنسان عموماً، مع الاستثمار في التعليم وسُبُل المعاش. والاشتغال بالمُتضرِّر من الجماعات والأفراد هو في صميم برامج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. إذ تعمل سياسيات السِّنِّ والجندر والتنوُّع على إرساء مقاربة مجتمعية، وتقصد إلى تمكين مشاركة المهجَّرين وعديمي الجنسية في اتِّخاذ القرارات التي تؤثِّر في حياتهم. وإلى جانب ضمان أنْ تُسمَعَ آراءُ الجماعات المُهجَّرة، ولا سيما النساء منهم،

في مفاوضات السلام، هناك عناصر أساسية أخرى تُعزِّزُ استدامة العودة الطوعيَّة في السياقات التي ما بعد النّزاع، كضمان الوصول إلى العدالة ودَعْم إعادة إدماج المسلَّحين المُسرَّحين، ومن ثمَّ المساعدة على ردْمِ الحفرة في الطريق إلى السلام.

ثم إنَّ إنهاء حالات انعدام الجنسية وسيلةٌ مجدية في معالجة أحَد أسباب النَّزاع والتَّهجير الأصلية، وتسعى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى ذلك من خلال حملة تحت وَسْم (#لي_انتماء #IBELONG)، على سبيل المثال.[٤] وكثيرةٌ هي الأدلَّة على الاندفاع الإيجابي الواقع في هذا المجال، ومن ذلك إصلاح قوانين الجنسية ومَزِيدٌ توقيعٍ على اتفاقيات تخفيض حالات انعدام الجنسية.

هذا، ويمكن أن يُعينَ رَصْدُ النُّزوح الداخلي على التنبُّؤ بحالات التَّهجير المحتملة عبر الحدود الدولية، ويمكن أن تؤدِّيَ الاستجابات المبكرة للنُّزوح الداخلي إلى تخفيف خطر الاضطراب والفقر المدقع من أوَّل أمره. ثم إنَّ توجيهات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلقة بمشاركتها في شؤون النَّازحين داخلياً (وذلك في نظام المجموعات أساساً)، إنما تُحدِّدُ عدداً من المجالات التي يمكننا من خلالها الإسهام في إرساء مسؤولية الدولة، وذلك بدعم تنمية القوانين والسياسات الدائرة حول النُّزوح الداخلي، وبالتدريب ومشاريع بناء القدرة في مجال حماية الطفل، وبوَضْعِ إستراتيجيات تمنع العنف القائم على الجندر.

وهناك، إلى جانب المنعِ، يمكن للاستعداد المُحسَّن من خلال نُظُم الإنذار المبكر والتخطيط للطوارئ، أنْ يُعينَ على تخفيفَ بعض من أسوء العواقب الإنسانية الناشئة من النِّزاع والعنف. ومن ذلك مثلاً، أنَّه لو وَجَّهَ التخطيط للطوارئ والعمل المشترك الاستجابات الأوروبية لحالات وُفُودِ اللاجئين العابرين البحر المتوسط عام

لمَّا كانت منطقة ميناوا في الكاميرون تعاني إزالةَ الأشجار معاناةً فيها خطرٌ، والسبب في ذلك هو الاحتباس الحراري وآثار استضافة ٥٦ ألفَ لاجئٍ نيجيريٍّ، بدأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها في شركة لاند لايف والاتحاد اللوثري العالمي مشروعاً لإعادة زراعة الغابات في شهر يناير/كانون الثاني من عام ٢٠١٩. ويتوقَّعون في العامين المُقْبلَين أن يزرعوا -مع اللاجئين- ٢٠ ألفَ شجرةٍ في موقع المشروع وحوله.

٢٠١٥، حين بدأت أعدادهم تزيد، لكان ممكناً تجنُّبُ كثير من الفوضى والضرر النفساني. ولو كان عندنا آلية لضمان التمويل المبكر الذي يمكن التنبُّؤ به من أجل الاستجابات الإنسانية لأعداد كثيرة من الوافدين الجدد، لكان ممكناً إنشاء نُظُم من أوَّل الأمر لمَنْعِ تدهور الحالات الحرجة إلى حالاتٍ طوارئ.

الاتِّفاق العالمي بشأن اللاجئين

لقد رأينا مراراً كيف أنَّ للنِّزاعات العنيفة وغيرها من دوافع التَّهجير عواقبَ أبعادها ليست محلية فحسب، بل عالميةٌ أيضاً. فإذا أردنا التغلُّب على الانعزالية، والتجزُّؤ، والمناقشات العامَّة الضارة، فسوف نحتاج إلى مقاربة مشتركة وشاملة واستباقية لحالات اللاجئين. وكان الإقرار العالمي إعلانَ نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الذي أقرَّته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول عام ٢٠١٦، اعترافاً واضحاً بهذه الضرورة، كما كان كذلك تأكيدُ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠١٨.

ويهدف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين إلى ضمان تَشَارُك في المسؤولية عادل ويمكن معرفته مُقدَّماً، وذلك لمعالجةً كلٍّ من تنقُّل اللاجئين الواسع النطاق وحالات اللجوء التي طال أمدها. وهو يُمثِّل التزام الدول التزاماً واضحاً أنْ تبذل جهوداً مبكرةً لمعالجة دوافع حالات اللجوء الواسع ومُثيراتها، وأنْ تُحسِّنَ التعاون بين الجهات الفاعلة في المجال السياسي والمجال الإنساني والمجال التنموي ومجال تحقيق السلام. ذلك، ويؤكِّد الاتفاق أهمية الجهود الدولية لمنع النِّزاع وحلِّه، قائماً على أُسُس ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وحكم القانون، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وعدم التمييز. ثم هو يُبْرِزُ الحاجة إلى إعانة البلاد الأصلية إعانةً تنموية، فيُماشِي بذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من أطر العمل التي لها صلة بالأمر.[٥] نعم، الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، هو إطارُ عملٍ حقيقيٌّ لإنفاذ رابطة الإنسانية والتنمية والسلام، التي قدَّمنا ذكرها آنفاً.

وهناكَ اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، اللذان يَركزَان همَّهما في حقوق اللاجئين والتزامات الدول، ولكنْ ليس لهما شأنٌ يُذكَر في الإرشاد إلى التعاون الدولي، وإنَّ هذا لجانبٌ رئيسيٌّ يعالجه الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، فنأمل أن يَجِدَ لتحسين تعدُّديَّة الأطراف مسلكاً يسلكه.

ولكنْ لمَّا كان الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين غير ملزم التقيُّد به، كان نَجَاحُ إنفاذه معتمداً على استنفار الإرادة السياسية، ولذا تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من قُرْب مع الدول وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين على هذا الاستنفار تمهيداً للمنتدى العالمي الأوَّل للاجئين في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩. فإنَّا لمُدْرِكُونَ التحديات الأصيلة في حين تتصاعد فيه القومية الشعبويَّة، ويُضيَّق مجال اللجوء، وتَتطوَّر سياسة الاحتواء فتصير إستراتيجيَّةَ استجابة. ومع ذلك، وحتى في هذه الأيام العصيبة، ما نزال نشهد من مَجْموعة جهات فاعلة جديدة مُشَارَكةً قاعدتها صلبة في مسائل اللاجئين، ومن ذلك المؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة الناشئة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمواطنون العاديُّون، كلُّ ذلك، هو خُلاصةٌ لمفهوم التناصر في العمل. ومع استبقاء ذلك في الذهن، نرى مجالاً واسعاً للتعاون الثابت الحقيقي من أجل مَنْعِ النِّزاع ومعالجة أسباب التَّهجير الأصلية.

فولكر تورك
الأمين العام المساعد على شؤون التنسيق الإستراتيجي في المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة

كَتَبَ هذه المقالة وهو في وظيفته السابقة؛ أي المفوَّض السامي المساعد، المعني بشؤون الحماية، في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال ببرفين علي من طريق alip@unhcr.org

١. High Commissioner's Dialogue on Protection Challenges (2015) *Understanding and addressing root causes of displacement* (فَهْمُ أسباب التَّهجير الأصليَّة ومعالجتها) bit.ly/HCRDialogue2015

٢. Morrison-Métois S (2017) *Responding to Refugee Crises: Lessons from evaluations in Afghanistan as a country of origin*, OECD Development Co-operation Working Papers, No 40 (الاستجابة لأزمات اللاجئين: دروس مستقاة من التقييمات في أفغانستان من حيث هي بلد أصلي) https://doi.org/10.1787/de7e6a13-en

٣. تُشيرُ رابطة الإنسانية والتنمية والسلام -أو 'الرابطة الثلاثية'- إلى الترابط بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمجال التنموي ومجال إحلال السلام. ونحثُّ منظمات الأمم المتحدة في المجال الإنساني والمجال التنموي ومجال إحلال السلام على العمل معاً، عملاً أكثر تماسكاً، فتَسْتغل الميزات المقارَنَة في كل قطاع، لتقليل الحاجة واحتمال الخطر والاستضعاف.

٤. www.unhcr.org/ibelong/

٥. تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الجزء الثاني، الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الجمعية العامة، في الدورة الثالثة والسبعين، الفقرتان ٨ و٩. www.unhcr.org/ar/5c470d034.html

تحويل السُّلطة وتغيير الممارسة لدَعْمِ بناء السلام المَفْقُودِ محلياً

أليكس شوبردج

يقتضي بناء السلام بناءً مستداماً توسيعَ إدراك ديناميَّات النِّزاع المحليِّ، ورغبةً من جهة الجهات الفاعلة الخارجية، في التخلِّي عن السيطرة، وتسليمها للجهات الفاعلة المَحلية.

يُطْـرَدُ أكْـثرُ اللاجئـين مـن ديارهـم ويُبْعَـدونَ عنهـا بسـبب النِّـزاع، ثـم يَـرَوْنَ غالبـاً أنَّ ديناميَّـات النِّـزاع الـذي يفـرُّون منـه والتوتُّـرات التـي تقـوم عليـه، إنمـا تُنْقـلُ إلى محيطهـم الجديـد. ويـأتي أكـثر مـن نصـف اللاجئـين جميعـاً مـن ثلاثـة بـلاد (هـي سـورية وأفغانسـتان وجنـوب السـودان)، وأكـثر لاجئـيً العـالم مسـتضافون في ١٥ بلـداً، ومعظـم هـذه البـلاد مجـاورةٌ البـلادَ التـي يفـرُّ منهـا اللاجئـون. وإضافـةً إلى القُـرْب الجغـرافيِّ، تتشـارك هـذه البـلاد غالبـاً في روابـط عرقيـة ودينيـة، إلى جانـب روابـطَ أوسـع نطاقـاً، سياسـيةٍ واقتصاديـة واجتماعيـة. وفي كثـير مـن الحـالات، يكـون للمصالـح الخاصـة أو السياسـيَّة في البلـد المضيـف مـكانٌ في النِّـزاع الـذي يجاورهـا.

وتظهـر هـذه الديناميَّـات غالبـاً في العلاقـات بـين اللاجئـين والمجتمعـات المضيفـة عـلى المسـتويين المحـلي والإقليمـي، وهـي مـن ثـمَّ يمكـن اسـتعمالها لتعزيـز بعـض مـن الروايـات السياسـية. ثـم إنَّ تفاعُـلَ هـذه الديناميَّـات، التـي زادت حدَّتهـا بسـبب تحميـل اللاجئـين والمجتمعـات المضيفـة مـا لا طاقـةَ لهـم ولهـا بـه في حـالات التَّهجـير التـي يطـول أمدهـا، يمكـن أن يزيـد خطـر التوتُّـرات بـين اللاجئـين أنفسـهم، والتوتُّـرات بـين اللاجئـين والسـكان المضيفـين.

وفي هـذا السـياق، يمكـن أن يكـون للتنميـة والمسـاعدة الإنسـانية دور فعَّـالٌ في معالجـة الأسـباب الأصليـة أو التوتُّـرات المُتَفاقمَـة معالجـةً مجديـة. وفي جهـود بنـاء السـلام التـي يبذلهـا لاجئـو جنـوب السـودان في أوغنـدا، فُـرَصٌ للتفكُّـر في التحدِّيـات التـي تتحدَّاهـم، وفي الممارسـة السـليمة، فكيـف يكـون إدمـاج نتائـج بنـاء السـلام ومنـع نشـوب النِّـزاع في البرامـج الإنسـانية والتنمويـة؟ وكيـف يُحسَّـنُ تمكـينِ دَعْـم الجهـات الفاعلـة الخارجيـة للجهـودِ المُسْـتدامة المَبْذُولـةِ مَحليـاً؟ ويمكـن أن يتوافـق كثـيرٌ مـن الأفْـكَارِ المُنَاقَشَـةِ هـي وغـير أحـوال تهجـيرٍ أخـرى.

ما بعد الكلام المُنمَّق

يُحَال مفهُومَا الامتناع عـن الـضرر ومراعـاة ظـروف النِّـزاع غالبـاً إلى كلام منمَّـق. إذ يُذكَـرُ المفهومـان مـراراً في عُـرُوض المشـاريع، ووثائـقِ البرامـج، والأُطـر المنطقيـة، ولكـنْ ينـدر أنْ يُحـوَّلا إلى مصطلحـين عمليَّـين وأنْ يُسْـتخلصَ منهـما نتيجتهـما المنطقيـة، مـن حيـث التعديـلات البرنامجيـة والعمليَّـة المطلوبـة. ونظـراً إلى الطبيعيـة الملازمـة للتنميـة والمسـاعدة الإنسـانية -التـي تفضِّـلُ نقـل المـوارد، والتأثـر، والوصـول إلى جماعـات معيَّنـة دون غيرهـا- فـلا تدخُّـلاً كامـلاً مراعيـاً لظـروف النِّـزاع. ومـع ذلـك، يمكـن مـن أجـل التصـدِّي لهـذه المعضـلات فعـلُ مـا هـو أكـثر بكثـير ممَّـا يُمـارَس اليـومَ. وتَظْهـر قلَّـة الاهتـمام عمليـاً بهذيـن المفهومَـين خصوصـاً في الاسـتجابة الإنسـانية، وجـزءٌ مـن ذلـك سـببه صعوبـة الموازنـة بـين تعقيـد السـياقات المتأثـرة بالنِّـزاع وبـين ضرورة إيصـال المسـاعدة في أسرع وقـت مُمْكـن.

ثـم إنَّ قـوة الاندفـاع التـي تدفـع الاسـتجابة إلى الحاجـات الإنسـانية إنمـا تعنـي أنَّ أهميـة فَهْـم ديناميَّـات الـصراع، مـن حيـث صلَتُهـا باللاجئـين والمجتمـع المُضيـف، هـي إمَّـا مُقلَّـلٌ مـن شـأنها أو مَغْفـولٌ عنها. ففـي أوغنـدا، أدَّى ذلـك إلى اتِّبـاع مقاربـة اعتباطيـة تـأتي بنتائـج عكسـية في معالجـة التوتُّـرات في جماعَـة لاجئـيً جنـوب السـودان. ففـي بدايـة الأمـر، كانـت القـرارات المتعلقـة بموقـع مسـتوطنات اللاجئـين الجغـرافيِّ غافلـةً عـن مواطـن التصـدُّع العرقـي التـي أظهرتهـا الحـرب الأهليـة في البلـد. ولمَّـا اندلـع العنـف المحـلي في بعـض مسـتوطنات اللاجئين، فُـرِّقَ اللاجئـون مـن بعـدُ جغرافيـاً وفـق طوائفهـم. ومـع مـرور الوقـت، عمـل هـذا في تقويـة التوتُّـرات المجتمعيـة وإدامتهـا. ولمَّـا كان لا بـدَّ مـن الاعـتراف بالاختلافـات بـين المجتمعـات المحليـة، والعمـل عـلى مَنْـع العنـف الـذي يمكـن أن يقـع أو عـلى تخفيفـه، كان مـن المهـمِّ أيضـاً فَهْـمُ المسـاعدة الإنسـانية التـي يمكـن أن تـأتي لتكـون كالجـسر يُمَـدُّ بـين المجتمعـات المحليـة ليجمـع بينهـا، ولتُسـهِمَ في زيـادة التماسـك الاجتماعـي. ولا بـدَّ أن تُدْمَجَ هـذه الأهـداف في وَضْـعِ البرامـج، ولا ينبغـي أنْ تُفـتَرَضَ أو تُعَـدَّ أفـكاراً تُسْـتدرَكُ بعـد حـين.

ولقـد وَضَعَـتْ مبـادرةٌ اسـمها معونـة أفضـل في النِّـزاع (Better Aid in Conflict) في جنـوب السـودان إطـارَ عمـلٍ توجيهيـاً مفيـداً يُسـمَّى مجـال الطمـوح (Spectrum of Ambition).[1] ويبـدأ هـذا الإطـار بحـدٍّ أدنى مـن الأمـر الزجـري 'بتجنُّـب الـضرر'، كـما هـو مطلـوب في مبـادئ الـدول الهشَّـة، التـي وضعتها لجنـة المسـاعدة الإنمائيـة، في منظمـة التعـاون والتنميـة

في الميـدان الاقتصـادي. وهـو يسـير في الطريـق إلى هـدف الإسـهام في السـلام والاسـتقرار في ضمـن مـا هـو موجـود مـن أُطـر والتزامـات عمليـة وسياسـاتية (ولكـنْ مـن غـير تغيـير في الغَـرَض الرئيـس الـذي يرمـي إليـه البرنامـج). وآخـر مطـاف الإطارَ هـو التطلُّـع -كـما جـاء في الهـدف رقـم ١٦ مـن أهـداف التنميـة المسـتدامة- إلى معالجـة محـرِّكات النِّـزاع معالجـةً مبـاشرةً ومُـتروِّيً فيهـا (وهـذا في جميـع البرامـج التـي تتَّخـذ تخفيـض النِّـزاع هدفـاً رئيسـاً لهـا).

ذلـك، وبـيَّن عـددٌ مـن الدراسـات كيـف أنَّ المسـاعدة الإنسـانية، للاجئـي جنـوب السـودان الذيـن يقيمـون في شـماليِّ أوغنـدا، عـزَّزت ديناميَّـات النِّـزاع بـين عنـاصر المجتمـع الأوغنـدي المختلفـة، وهـذا أدَّى إلى زيـادة في حدَّة عدم المسـاواة والانقسـام بـين قلـب المجتمـع وضواحيـه (centre–periphery).[٢] وتَظْهـر هـذه التوتُّـرات بعْـدُ في الكيفيـة التـي عليهـا اسـتعمال المجتمـع المحـلي المضيـف مـا لديـه مـن نفـوذ عـلى السـكَّان اللاجئـين لـكي يجـذب المعونـة والمعاملـة التفضيليـة مـن الحكومـة المركزيـة. وهـذا يزيـد مـا يشـعر بـه اللاجئـون مـن تهميـش وحَـيْرة، ومـن ثـمَّ يُضَاعـف دور ديناميَّـات النِّـزاع داخـل جماعَـات اللَّاجئـين أنفسـهم.

ونظـراً إلى طبيعـة النِّـزاع في جنـوب السـودان، هنـاك أيضـاً مـن النِّزاعـات بـين اللاجئـين مـا هـو كامـنٌ ومـا هـو ظاهـرٌ، تنشـأ غالبـاً عـن ارتباطـات حقيقيـة أو متصـورة بـين أطـراف النِّـزاع في جنـوب السـودان. وصحيـح أنَّ التوتُّـرات تَختلـف في مسـتوطنات اللاجئـين بأوغنـدا، ولكـنَّ نشـوءها إنمـا يعنـي أنَّ الأحـداث أو المنازعـات الظاهـر ضررهـا قـد تصاعـدت سريعـاً، وهـذا أدَّى إلى مزيـد مـن الاضطرابـات أو العنـف أو كليهـما، وأدَّى في بعـض الحـالَات إلى وفيـات. وفي هـذا السـياق، مُهـمٌّ جـداً أن يكـون لـدى الجهـات الفاعلـة في المجـال التنمـوي والإنسـاني فَهْـمٌ دقيـقٌ للديناميَّـات التـي يكـثر وقوعهـا محليـاً في مـا يسـتوطنه اللاجئـون، أو في منطقـة محـددة مـمَّا يسـتوطنه اللاجئـون، ومـن هـذا الفَهْـم معرفـةٌ كيفيـةٌ ارتبـاط هـذه الديناميَّـات بالديناميَّـات التـي في نـزاع جنـوب السـودان الـذي هـو أوسـع نطاقـاً، وكيفيـة تطوُّرهـا اعتـماداً عـلى ظـروف مسـتوطنة اللاجئـين. ويجـب أن يكـون ذلـك نقطـة انطـلاق كلِّ مسـاعدة، لا أنْ يُقْتَـصر عـلى الجهـود التـي تُبـذَلُ في سـبيل الإسـهام في منـعِ النِّـزاع وبنـاء السـلام.

ويـا للأسـف، مثْـلَ كثـير مـن السـياقات، يَغْلـب عـلى المسـاعدة الإنسـانية التـي تصـل إلى لاجئـي جنـوب السـودان في أوغنـدا أنْ

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/خالد كباره

لاجئٌ من جنوب السودان، في شماليِّ أوغندا، لابسٌ قميصاً ذا كمَّين قصيرَين، مكتوبٌ عليه: سلام، حقيقة، عدل.

تغفل عن هذه الديناميَّات. وفي سلسلة من الأحداث البارزة، سعت فيها الجهات الفاعلة الدولية في المجال الإنساني إلى الاستجابة للنِّزاع داخل جماعات اللاجئين، اتَّخذت هذه الجهات الفاعلة غالباً مقاربة التفريق بين الجماعات، بدلاً من أن تسعى إلى الجمْع بينهم لمعالجة المسائل الأساسية التي تُثيرُ التوتُّر أو سوء التفاهم بينهم. ومع مرور الوقت، ما كانَ من ذلك إلا أنْ زاد هذه الشروخ انشقاقاً. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أنَّ الجهود المبذولة لجمع اللاجئين من مجتمعات محليَّة مختلفة من خلال التعليم سُبُل المعيشة إنما تعتمد كثيراً، أكثرَ مما ينبغي، على الافتراض القائل بأنَّ التفاعل وحده بين اللاجئين كافٍ ليؤدِّي إلى نتائج بناء السلام. ولكنْ في بعض الحالات، إن لمْ تُصمَّم التدخُّلات تصميماً مناسباً أو إن عُجِّلَ بها، يمكن أن يزيد التفاعل -أي الاتصال- حقاً في سوء النِّزاع. ويتجاهل هذا أيضاً الحاجة إلى إنشاء الثقة أولاً، والحاجة إلى تيسير تعميق التفاعلات بعد أن تُختَم أنشطة المشروع.

تَرْكُ الزِّمام للجهات الفاعلة المحلية

لا يمكن أنْ تكون الجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الأصلية فعَّالةً ومستدامةً إلا إذا قادتها جهاتٌ فاعلةٌ محليَّةٌ من المجتمع المحلي المتأثر بالنِّزاع. وتقتضي هذه الجهود أيضاً اتِّباعَ مقاربة تدريجية متسلسلة، تبدأ بالخوض في المجتمعات المحلية لفَهْمِ تصوُّراتهم الخاصَّة للنِّزاع، وأهمُّ من ذلك، لتحديد ما هو قائمٌ من قدرات أو مقاربات أو منابرَ، وذلك لحلِّ التنازع أو النِّزاع داخل المجتمع المحلي. وصحيح أنَّ الجهات الفاعلة الخارجية كهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، وغيرها من الجهات المانحة، تستطيع إتاحةَ دَعْم مفيد، لكنَّها تستطيع كذلك -إن لم تُتح الدعْمَ إتاحةً سليمةً- أن تقوِّضَ وتعوِّقَ شدَّةَ النَّشاط واللِّينَ المطلوبَين لترقية جهود بناء السلام. وما يُباينُ ذلك، أنَّ بُنَاةَ السلام على مستوى المجتمع المحلي إنما يتمتعون بالشرعية ونقاط الدخول والشبكات، وهذا لا يمكن أن ينطبق على الجهات الفاعلة الخارجية، حتَّى الجهات الفاعلة التنموية أو الإنسانية منها، التي لها تاريخ طويل من الحضور أو الخوض في مجتمعٍ محلي معيَّن.

ثم إنَّ الجهُودَ المختلفة المَقودَةَ محلياً لمنع اندلاع النِّزاع ولبناء السلام بين جماعة لاجئي جنوب السودان في أوغندا، إنما تُبيِّنُ عملياً الأثر الذي يمكن تحقيقه حين تتنزَّل الجهات الفاعلة الخارجية منزلةً ثانوية وتُفسحُ المجال لغيرها ليقود. ومثال ذلك: التشارُكُ مع قادة من المجتمعات المحلية المختلفة لتحسين الوساطة وحلِّ النِّزاعات من غير عنفٍ داخل المجتمعات المحلية وبينها، ودَعْمُ الشباب والنساء ليكونوا وسطاء أو 'مديري نزاعات' في مجتمعاتهم المحلية، والخَوْضُ في التعليم أو الأعمال الثقافية المشتركة أو الرياضة، وإنشاءُ منتدياتٍ مجتمعيةٍ لتوسيع المدارك في بناء السلام.

من جهة، قد يبدو نطاق الأنشطة المدعومة، التي يقوم بها لاجئو جنوب السودان، اعتباطياً وغير مُخطَّط له ولا تنسيق فيه، ولكنْ يحتاج بُنَاةُ السلام المحليُّون إلى الحرية في تقرير الأنشطة والأعمال التي يُحتَاجُ إليها وفي تحديد الأنشطة والأعمال التي يرجح أن تجذب المشاركة المجتمعية، فإن قَدرَ بُنَاةُ السلام على سلوك طريق خالٍ من أوامر الداعمين، فستكون نتائج بناء السلام إيجابيةً على الأرجح. ويمكن أن يكون للجهات الفاعلة الخارجية أدوارٌ ذات شأن، ولكنْ ينبغي أن تكون مُصاحِبَةً أكثر فأكثر، لا مُوجِّهةً، وأن تكون مفتوحةً لإجراء متكررٍ يُحيطُ بالتشابك والتعقيد الواقعان، أي مفتوحةً للتعلُّم من كلٍّ من 'النجاح' 'والإخفاق'.

وهناك عاملٌ آخرُ إمَّا يمكِّن بناء السلام المَقُود محلياً أو يُقيِّده، وهو بيئة السياسات في مكانٍ محدَّد. ويُقَرُّ في نطاقٍ واسع أنَّ أوغندا هي ربما أكثر الدول المضيفة كرماً، إذ يتمتع اللاجئون فيها بمجموعة واسعة من الحقوق تُوْصِلُهم إلى سبل المعيشة والتعليم والحماية. ويشتمل ذلك على الحقِّ في تسجيل منظمة أهلية وافتتاحها، وينظر إلى هذا على أنه خطوةٌ أساسيةٌ تتماشى هي وما تدعوا إليه السياسات العالمية من تمكين الاستجابات التي يقودها اللاجئون. هذا مهمٌّ لتيسير تأسيس المنظمات التي يقودها اللاجئون لكي يصل إليها التمويل من الجهات المانحة في المجال الإنساني والتنموي، غير أنَّه يُنشئُ لغزاً حول الجهود التي يقودها المجتمع المحلي لمَنْع اندلاع النِّزاع ولبناء السلام. فقد يكون من الحوافز إلى تأسيس منظمة أهلية مسجلة أو منظمة غير حكومية مسجلة، في آخر المطاف، أنْ تُقوَّضَ القدرة على الخوض في طرق ديناميَّة سلسة، تتجاوز حدُوْدَ منظمةٍ تعتمد على تمويل مشاريع مُحدَّدةً.

وعلى حين أنَّ 'تأثير منهاج المنظمات غير الحكومية' في العمل المدني من أجل التغيير هو اتِّجاهٌ عامٌّ تَناقُصُه غير وارد، بين يَدَي الجهات الفاعلة الخارجية وسائل يمكن أن تُتيحَ بها دعماً أعْوَنَ على بناء سلام مَقُود بالحقِّ محلياً. ومن هذه الوسائل دَعْمُ شبكاتَ اللاجئين وحركاتهم الاجتماعية وغيرهم من المُشركين في بناء السلام في مستوى المجتمع المحلي، ودَعْمُ المنصات (لا المنظمات) التي تربط الجهات الفاعلة بعضها ببعض من طوائف المجتمع المحلي

كُلِّها. وفي حال مجتمع لاجئي جنوب السودان في أوغندا، كان -وما يزال- مَنْحُ المِنَح لمبادرات بناء السلام المَقُودَة محلياً وسيلةً قيِّمةً لتقوية الجهود التي يقودها المجتمع المحلي على معالجة الأسباب الأصلية. وفي مستوطنة راينو، ساعد دَعْمُ مبادرات بناء السلام المَقُودة محلياً على حلّ العنف المُميت الذي اندلع بين قبيلتَي الدِّينكا والنُّوير في شهر يونيو/حزيران من عام ٢٠١٨، وليس هذا فحسب، بل ساعد أيضاً على ضمان أن يتحقق استمرار الحوار والتفكير في المجتمع المحلي في أعقاب ذلك. وبدلاً من تحديد النتائج والأُطُر المنطقية تحديداً مسبقاً، تُتيحُ المقاربات المفتُوحُ باب العضوية فيها، المستندَةُ إلى نطاقٍ واسع من الأهداف المرحلية، إجراءَ تعديلاتٍ إجَراءً متكرراً، وانتهازَ فُرَصٍ لم تكن في الحسبان.

ولقد يكون 'الكفُّ عن' ما درجت عليه المؤسسات أمراً صعباً، ولكنَّ الذي هو أصعب من ذلك هو تحويل تصوُّرات المجتمع المحلي المرتبطة 'بصورة' منظمة ما وبطُرُقِ عملها القياسية. وبهذه الطريق، ينشأ احتمالٌ خطرٌ أن تصبح كلٌّ من المشكلات والحلول مُوجَّهاً إليها في مشروعٍ بعينه من غير نظرٍ إلى مسائل وحاجات أخرى، مشروعٍ منحصر في نفسه، وقصير الأمد، وتدريجي. وفي هذا مشكلاتٌ وصعوباتٌ، لا سيَّما عند معالجة الأسباب الأصلية، إذ أشار البنك الدولي وغيره إلى أنَّ تحويل أنماط النِّزاع مُحتَاجٌ إلى عقدَين من الزمن على الأقل.٣ فنعم، قد تأتي المشاريع القصيرة الأجل بما هو عكس الذي يُنْتَظر، وذلك بسبب ما يُثَارُ من توقُّعات المجتمعات المحلية، ووَضْع مناصري إحلال السلام في مواضع لا يُطيقونها أو 'تأثير منهاج المنظمات غير الحكومية' فيهم. وينبغي تجنُّب هذه الممارسات، على حين ينبغي الحضُّ على ممارسات أخرى. ومنها إتاحة دَعْم مستدام، يمكن التنبُّؤ به، ولكنَّه غير مُقرَّر سلفاً، ومن ذلك الدَّعْمُ عن طريق التمويل الجماعيِّ للأفراد والحركات، الذين يتخطونَ الحدود التنظيمية، ويُمكنون اتِّخاذ القرار والعمل المَقُودَين مجتمعياً، ويُعزِّزون القدرات والأعمال التي يمكن تكون مستدامةً مع مرور الوقت. وإنَّ هذا لتحدٍّ طويل الأمد، يقتضي مشاركةً، مستدامةً، مكرَّرةً، طويلاً أمدها، لكي تُوضَعَ الجهود المَقُودةُ محلياً موضع المُسَيْطر.

أليكس شوبردج ash@oxfamibis.dk
مستشار شؤون بناء السلام، في منظمة أوكسفام (فرع الدانمارك)
https://oxfamibis.dk

١. p5 bit.ly/CSRF-toolkit-2017
٢. See for example European Union (2018) *Contested Refuge: The Political Economy and Conflict Dynamics in Uganda's Bidibidi Refugee Settlements*, p5
(ملجأ متنافسٌ فيه: الاقتصاد السياسي وديناميَّات النِّزاع في مستوطنات بيديبيدي للاجئين في أوغندا) bit.ly/EU-ContestedRefuge-2018
٣. See World Bank/United Nations (2018) *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict*
(مسالك السلام: مقارباتٌ شاملةٌ لمَنْع النِّزاع العنيف)
www.pathwaysforpeace.org

الأرض والنِّزاع: اتِّخاذ إجراءاتٍ في الطريق إلى السلام

عُمَر سيلا وأُمبريتا تِمْبرا وفيليب ديكورتي وكَلاريسا أوغسطينوس وإسماعل فريؤود

سُوعِدَ آلاف اليزيديِّين المهجَّرين في العراق على عودتهم عودةً آمنة مستدامة من خلال مشروعٍ عالج تعقيد المسائل التي حول حيازة الأراضي.

التنافس في الأرض سببٌ شائعٌ للنِّزاع، وهو سببٌ إذا ما تراكب هو وأسباب النِّزاع الأخرى صار مُفجِّراً للعنف والغضب. ومن العناصر المساهمة في الحالات التي سبَّبت فيها مسائلُ الأرْض نزاعاتٍ عنيفةً (وتهجيراً): ضعف إدارة الأراضي، وعجز الحكومة عن إدارة النِّزاعات الدائرة حول الأراضي، والفساد، وعدم تكافئ القوى (حيث تملك قلَّةٌ من الأثرياء معظم الأراضي)، واستحواذ المستثمرين على الأراضي، وسوء إدارة الموارد الطبيعية والأراضي العامة واستعمالها استعمالاً غير قانونيٍّ، والتنافس القائم على العِرْق والهوية.[١] ومن المحتمل أن تزداد حدَّة التنافس في الأرض مع ازدياد الضغوط الناجمة عن تغيُّر المَناخ والنمو السكاني وانعدام الأمن الغذائيِّ أكثر فأكثر، والهجرة، والتوسُّع الحضري.[٢]

ويُبيِّن مثالٌ عمليٌّ لمقاربة اتُّبِعَت في قرى اليزيديِّين بالعراق كيف أنَّ معالجة المسائل الدائرة حول انعدام أمن حيازة الأراضي يمكن أنْ يكون لها يدٌ في بناء السلام والانتعاش، وفي تيسير العودة المستدامة، وفي بناء الثقة والإرادة السياسية مع الحكومات.

جَمْعُ معلوماتٍ في مطالب اليزيديِّين بعقاراتهم، في سنجار، بالعراق.

اليزيديُّون في شماليِّ العراق

عانى كثيرٌ من اليزيديِّين حديثاً، وهم جماعة عرقية أقليَّة، موجتين من الترحيل. ففي سبيعينيَّات القرن العشرين، قَسَرَت الحكومة العراقية عدداً كثيراً من اليزيديِّين الذين يعيشون في محافظة نينوى على الانتقال من أرض أجدادهم إلى بلدات جماعية. ولم يُعوَّضوا شيئاً من أرضهم التي قُسِرُوا على تركها، ولم يحصلوا على شهادات مُلْكية في البلدات الجماعية الجديدة. وفي شهر يونيو/حزيران من عام ٢٠١٤، استولى مقاتلو داعش على مدينة الموصل، مركزُ محافظة نينوى، ثم في شهر أغسطس/آب، هاجموا قضاء سنجار، وهي منطقة نُقِلَ إليها كثيرٌ من اليزيديِّين. فقُسِرَ نحوٌ من ثلاثة ملايين و٣٠٠ ألف إنسان على الفرار، وفيهم ٢٥٠ ألفَ يزيديٍّ على حسب التقدير. ولقد هدم تنظيم داعش مستوطنات يزيدية غير مسكونة أو استولى عليها، منهجياً، فكان هناك ٦ آلاف مسكن حُرِقَ أو دُمِّرَ، وتعرَّض قسمٌ كبيرٌ من البنية التحتية العامةً إمَّا للضرر أو للنهب.[٢]

ومنذ انسحاب داعش من الموصل عامَ ٢٠١٧، الحال في سنجارَ مُعقَّدةٌ. فما يزال كثيرٌ من الناس مهجَّرين، وفي ظلِّ غياب نظام لإدارة الأراضي ووثائق الملكية الرسمية، هناك استمرارٌ في انعدام أمن الحيازة، وفي احتمالِ خطرِ الإشغال الثانوي، وفي النِّزاع في المِلك.

ودعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مشروعاً في سنجار لمعالجة هذه التحدِّيات، يعمل في ١٧ قريةً على منفعة ١٣١٢ من الأُسَر.[٤] واستند المشروع إلى نظرية تقول إنْ أُعيدَ تأهيل مساكن اليزيديِّين، وعُيِّنَت مطالبهم في المِلك وأُثبتَت صحَّتها، وحُميَت حقوقهم في الأراضي، فسوف يُرْسي ذلك عودتهم الطوعية إلى مناطقهم الأصلية، ويجعل عودتهم أكثر استدامةً، وستُمْنَع النِّزاعات في حقوق الأراضي، وسيُقلَّلُ احتمالُ خطرِ التَّهجير في المستقبل. ولما كان الحصول على وثائقَ رسمية لملكيةِ الأراضي في العراق أمراً صعباً، كانت مقاربة المشروع على درجات، إذ استعملَ المشروع مقاربةً متسلسلةً في حقوق الأرض.[٥] ولذا لم يكن الهدف الأوَّلي هو إنشاء سندات ملكية كاملة -وهي خطوةٌ خُطِّطَ لتنفيذها في مرحلة لاحقة في المشروع- ولكنْ كان الاستجابَةَ للحاجات الماسَّة وإرسَاءَ حقوق الإشغال بوثائق الأرض. ولتيسير العودة المستدامة للمهجَّرين، كانت الأولوية العاجلة هي إصلاح المساكن، ورسْم خريطة للمطالبات العقارية، وإصدَارُ وثائقَ أوَّلية للأراضي، مع الاستعداد في المدى البعيد لتعزيز قدرة البلديات على إدارة الأراضي.

الوسائل والطُّرُق

استعمل المشروع وسيلتَين رئيسيَّتين: قاعدةَ بيانات من نظام للمعلومات الجغرافية[٦]، ودراسةً استطلاعيَّةً في الإسكان والأراضي والممتلكات. وتقوم قاعدة البيانات على تِقَانةٍ للمعلومات

الجغرافية اسمها نموذج مجال الحيازة الاجتماعية[٧]، لتخطيط حقوق اليزيديِّين في الأراضي ومطالباتهم فيها في منطقة تفتقر إلى نظام عامل لإدارة الأراضي، وحيازة الأراضي فيها غير رسمية. وجُمعَتْ المعلومات من خلال دراسة استطلاعيَّة في الإسكان والأراضي والممتلكات، أُجْرِيَت بعَوْن من أفراد المجتمع المحلي والسلطات المحلية. وأُجريَت أنشطةُ التعبئة المجتمعية في القرى ومخيَّمات النَّازحين داخلياً، من أجل إطلاع السُّكان المحليِّين على المشروع، وتعيين الأسر التي تضررت مساكنها، وتقييم مدى ضعف الناس. وأجريت مناقشات أيضاً مع السلطات المحلية للمساعدة على تعيين هوية المطالبين بحقوقهم وتعيين المساكن المتضررة، وعلى تَيْسير أنشطةِ متابعةِ الأمور.

وأبرَزَ المشروع شأنَ الجندر، وتأثيرَ عدم المساواة في حقوق الملكية. فقلَّما تحصل النساء اليزيديَّات على نصيبهنَّ من الميراث، إذ جرت العادة على تقسيم الملك بين الناجين الذكور، ولم يكن من النساء إلا قليلاتٍ ذكَرْنَ أسماءهنَّ على أنَّهن يرأسن أسرهنَّ. فكانت الأولوية للأُسر التي يرأسها النساء، ومنها التي ترأسها الأرامل والشَّابات الحَيَالى. وفضلاً على ذلك، كُتِبَ في شهادات الإشغال التي صدرت أسماء أفراد الأسرة جميعاً، ذكوراً وإناثاً، وفيهم الأطفال. ومع ذلك، يُقتَضى اتِّخاذ إجراءات أوسع نطاقاً لمعالجة حقوق المرأة في الأرض في ظلِّ تحديات صعبة في العراق، وهي القوانين العراقية وما دُرِجَ عليه ثقافياً في ما له صلةٌ بالميراث وبالحصول على الأرض والمِلك.

ولقد استُعْمِلَ نموذج مجال الحيازة الاجتماعية للتثبُّت من حقوق الإشغال ولضمان أن تكون المساكن التي خُطِّطَ لإصلاحها ملكاً لأصحاب المَطالب، وألاّ يكون هناك تنازعٌ على حيازة الأرض، يقتضي الفصلَ فيه. ثم استُطلِعَ مَنْ قد يمكن أن يكون من المنتفعين، وأفراد المجتمع المحلي أيضاً، وطُلِبَ إليهم أن يُحضروا وثائق غير رسمية أو بديلة (ومثال ذلك، فواتير المرافق العامَّة) لتكون أدلَّةً على أنَّهم شغلوا الأرض أو البناء أو كليهما. وعقدَت اجتماعات مجتمعية لتأكيد صحَّة المُطالبات شفهياً. ويُضَافُ إلى ذلك، استعمالُ دليلٍ آخرَ، هو تأكيد السلطات المحلية أيضاً شَغْلَ الأسْرَة قطعةَ الأرض عدَّةَ سنوات. وخلال كلِّ ذلك، أمكن إعدَادُ 'شهادات إشغالٍ مسبقة'، تُوَقِّعُ عليها السلطات.

ذلك، وحُدِّدَت قطع الأرض تخطيطاً ثم أثبت صحَّتَها المطالبون والجيران والسلطات المحلية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ثم أُدرِجَ المُخطَّط الأخير المُصَدَّقُ لكلِّ قطعة أرض في شهادة الإشغال الأخيرة، التي يُوقِّعُ عليها المطالبون والسلطات المحلية والبلدية وشاهِدَان اثنان وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وتوقيع السلطات المحلية إنما يَدْعَمُ المطالبات ويحميها. وتشتمل المعلومات التي في الشهادة على مخطَّط قطعة الأرض، وصورة الأسرة، وأسماء المطالبين، ونَّص يُبيِّنُ نَوْعَ حقوق الشاغلين، وتواقيع. وسُلِّمتَ إلى البلدية وإلى الشاغلين نسخٌ من الشهادات، وبقيت نسخةٌ من كلِّ شهادة، عند برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

ولم يبدأ إصلاح المساكن تقْنياً إلا بعد أن تثبَّتت السلطات المحلية وأفراد المجتمع المحلي من أنَّ المطالبين هم الشاغلون القانونيُّون. ثم إنَّ استعمال أكثر من ٤٠ شركة بناء خاصة، إضافةً إلى توظيف العائدين، في إصلاح المساكن، إنَّما دعم انتعاش الاقتصاد المحلي، وأنشأ فُرَصَ عمل، وأتاحَ تدريب العائدين على المهارات في أثناء العمل، وهذا يزيد الأمن الاقتصاديَّ زيادةً عظيمةً، ومن ثمَّ يُعينُ على مَنْعِ التهجير في المستقبل.

وفي خلال كلِّ ذلك، دُرِّبَ القادة المحليُّون على حقوق الأرض، ومن ذلك إدارَةُ المظالم المتعلقة بالملكية، ووَضْعُ معاييرَ مشتركة، يُستنَدُ إليها في إصدار الشهادات.

إشراك الإرادة السياسية وبناؤها

لَمّا كانت الحال الأمنية والسياسية والإنسانية معقَّدةً في سنجار، كان لا بدَّ من التنسيق من قُرْب مع الجهات الحكومية النظيرة (أي مع المحافظات والنواحي والسلطات المحلية). وكانت هذه هي المرة الأولى التي يُعطَى فيها اليزيديُّون شهادات معترفاً بها رسمياً تَدْعَمُ مطالبهم بالأراضي، وبيَّنت مشاركةُ الحكومة المحلية الإرادةَ السياسيةَ التي كان وجودها ضرورةً لكي ينجح المشروع.

ولقد كان في إتاحة الشهادات، وتخطيط الأراضي، والإصلاح التِّقْني، خطوةٌ ذاتَ شأنٍ في الطريق إلى الاعتراف بسندات ملكية الأراضي كاملةً لتسجيل الملكية القانونية. وأدى العمل الذي يُقَامُ به إلى تعزيز القدرة المحلية في إدارة الأراضي، وتُوُصِّلَ إلى اتِّفاق تمهيديٍّ مع وزارة العدل لتحويل الشهادات في آخر المطاف إلى سنداتٍ ملكيةٍ كاملة.

وبعد أنْ سيطرت الحكومة المركزية العراقية سيطرةً مباشرةً على المنطقة في شهر أكتوبر/تشرين الأول عامَ ٢٠١٧، ثارت مسألةٌ غير واضحة: فهل ستقبل الحكومة المركزية شهادات الأراضي التي صدرت لليزيديِّين في هذا المشروع؟ لكن من عام ٢٠١٨ فصاعداً، وَضَحَ أنَّ الحكومة المركزية قبلت هذه الشهادات دليلاً على حقوق اليزيديِّين في الأراضي، وأرادت من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن يُوسِّعَ

رقعة إصدار الشهادات ليشمل نطاقاً أوسع في المحافظة. وتجري اليومَ مفاوضةٌ في كيفية ترقية هذه الشهادات إلى نظام تسجيل الأراضي الذي هو أوسع نطاقاً. وقد موَّل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مشروعاً آخرَ لتيسير العمل على ترقية الشهادات إلى سنداتٍ ملكيَّةٍ كاملةٍ.

منع النِّزاع في المستقبل

أفضى المشروع إلى عددٍ من النتائج. فقد أسهم في مَنْع النِّزاع الذي له صلةٌ بالأراضي، من خلال ضمان الاعتراف بالعائدين من حيث هم المالكون الحقيقيُّون لمساكنهم، وضمان اعتراف السلطات المحلية رسمياً بمطالبهم. وعزَّز حقوق اليزيديِّين في الأرض من خلال إصدار شهادات الأراضي. ودعم الحق في سكنٍ لائقٍ من خلال إصلاح المساكن المتضرِّرة. وخلاصة الكلام، أنَّه تَمَّى العودة الطوعية، الآمنة، التي تُصَان فيها الكرامة، في المناطق الأصلية، ومَنَعَ ما قد يحدث من ترحيلٍ وإشغالٍ ثانويٍّ ونزاعٍ في الأرض.

قال ساكنٌ عائدٌ اسمه قناف قاسم: "هذه كانت أرضنا. بنينا منزلنا عليها. وأعطانا برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية شهاداتِ إشغالٍ تُثبِتُ أنَّا سكَّانها ونعيش فيها".

ولقد أُوثِقَت العلاقة بين القادة المحليِّين والسلطات المحلية في مسائل حيازة الأراضي بحيث أعانهم ذلك على رَفْض المطالب التي لم تَثْبُت صحَّتها، وعلى الفصل في المطالب المتراكبة. وقد أعانهم ذلك أيضاً على الترويج لاستعمال نموذج مجال الحيازة الاجتماعية وبيانات حقوق اليزيديِّين في الأرض، مع السلطات الإقليمية والوطنية.

هذا، وزاد التدخُّل فَهْمَ أفراد المجتمع المحلي والسلطات المحلية للحيازة الاجتماعية وحقوق الأراضي، ولمَنْع النِّزاع في الأرض، وللمعايير التِّقْنية لإصلاح المساكن. ودَعَمَ الانتعاش الاقتصادي في المنطقة، والأمْن الاقتصاديَّ للعائدين.

وتَعْرض دراسة الحالة هذه كيف أنَّ الإرادة السياسية أُنْشِأَتْ لتُتيحَ لليزيديِّين ضمانَ الحيازة، وهذه أوَّل مرة يُتَاحُ لهم ذلك منذ عقود من الزمن. وتُظْهِرُ كيف أنَّ وسائل الاستفادة من الأراضي التي تَدْعم الأنشطةَ المقودةَ محلياً على مستوى المجتمع المحلي يمكن أنْ تدعم وتروِّجَ لحالات العودة الطوعية، ومَنْع النِّزاع، وبناء السِّلام، والانتعاش الاقتصادي، وأنْ تؤسِّسَ لصمود المجتمع المحلي. وتُبيِّنُ عملياً أدوار مستوياتٍ مختلفة في الحكومة، وأدوارَ شراكات أصحاب المصلحة المعنيينَ المتعددين، في معالجة سببٍ خطيرٍ من أسباب التهجير الأصلية، ألا وهو التنافس في الأرضِ.

عُمَر سيلا *oumar.sylla@un.org*
قائدُ وَحْدةٍ

أُمبريتا تمْبرا *ombretta.tempra@un.org*
موظَّفةٌ في شؤون المستوطنات البشرية

فيليب ديكورتي *decorte@un.org*
نائبُ مديرٍ، في مكتب الاتصال في نيويورك

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
www.unhabitat.org

كلاريسا أوغسطينوس
augustinusc@paulaugustinus.com
مستشارة

إسماعيل فريؤود *ismael.frioud@gmail.com*
مستشار

١. UN-Habitat/GLTN (2017) *How to do a Root Cause Analysis of Land and Conflict for Peace Building*
(كيف يُجْرَى تحليل الأسباب الأصلية في علاقة الأرض بالنِّزاع من أجل بناء السلام؟)
bit.ly/root-cause-analysis-land

٢. UN (2019) Guidance Note of the Secretary-General, The United Nations and Land and Conflict.
(مذكّرة توجيهية من الأمين العام: الأمم المتحدة والأرض والنِّزاع)

٣. Frioud I (2018) 'Iraq: Social Tenure and House Rehabilitation to Support the Return of Yazidis in Sinjar', in UN-Habitat/GLTN/IIRR (2018) *Land and Conflict: Lessons from the Field on Conflict Prevention and Peacebuilding*
(العراق: الحيازة الاجتماعية وإعادة تأهيل المساكن لدَعْم عودة اليزيديِّين في سنجار)
و(الأرض والنزاع: دروسٌ من الواقع مستفادٌ منها في مَنْع النِّزاع وفي بناء السلام)
bit.ly/GLTN-Land-and-Conflict-2018

٤. موَّله الحكومة الألمانية من طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي. وأتاحت الولايات المتحدة الأمريكية مزيداً من الدَّعْم منذ عام ٢٠١٨، لتحديث شهادات الأراضي في دائرة تسجيل الأراضي بالموصل.

٥. وتشتمل هذه المقاربة، الشاملة، المؤيِّدةُ للفقراء، المراعية للفروق بين الجنسين، على حقوق الحيازة الموثَّقة وغير الموثَّقة، الرسمية وغير الرسمية، للأفراد وللجماعات، ومنهم الرُّعاةُ وساكنو الأحياء الفقيرة وغيرها من المستوطنات، التي قد تكون قانونيةً وقد لا تكون. وتعمل المقاربة المتسلسلة مع ما هو واقعٌ، ويدمج نظام المعلومات الجغرافية ذلك في نظام لإدارة معلومات الأراضي، يُجيبُ حاجات كلّ حقوق الأراضي، الرسمية وغير الرسمية والعُرْفية في البلد.

٦. نظامٌ للمعلومات الجغرافية، يستعمل المعلومات المُستقاةَ من النَّقانة السَّاتليّة.

٧. وَضَعَهُ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي www.gltn.net

مَنْعُ النِّزاع على مستوى المجتمعات المحليَّة وبِنَاءُ السَّلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال

والَاي أورشورفيسان وشونا كين

يزداد إدراك الحاجة إلى معالجة الأسباب الأصلية للتَّهجير، من خلال وجهة 'الرابطة الثلاثية'، أيْ رابطة الإنسانية والتنمية والسلام. ويُظْهِرُ برنامجٌ مَقُودٌ محلياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال هذه المقاربةَ ويُتيحُ المُفيدَ من دروسٍ وتوصيات.

جاهد على مرِّ السنين القائمون على صناعة المعونة -وما يزالون- لإيجاد حلول دائمة للتَّهجير، وذلك بسبب العوامل المُعقَّدة والمتشابكة التي يشتمل عليها الأمر. ويَنْشأ إجماعٌ على أنَّ التنسيق المُحسَّن بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمجال التنموي ومجال السلام (المعروفة باسم 'الرابطة الثلاثية') يمكن أن يُتيحَ إطارَ عملٍ لمعالجة المسائل المرتبطة بالتَّهجير الذي يطول أمده، ومن ثَمَّ إيجاد حلولٍ دائمة. وفي هذا السياق، وُضِعَ ونُفِّذَ برنامج منع النِّزاع وبناء السلام الذي تموِّله الوَكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida).[1]

ويُقصَدُ بهذا البرنامج إلى معالجة بعض الأسباب الأصلية للتَّهجير في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال. والذي أفاد تصميمَ البرنامج ثلاثَةُ مفاهيمَ أساسيةٌ، وهي:

أولاً: يَرْكُزُ البرنامج همَّه في فهم محرِّكات النِّزاع البنيوية والفورية ومعالجتها. فأمَّا المحرِّكات البنيوية التي تُسْهِمُ في النِّزاع ولا تُسْهِمُ في العزلة، فإنما تقود إلى العنف. وهي ترتبط في الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بثلاث أزمات: ١) أزْمة الهوية (ومثال ذلك، طبيعة التركيب العرقي والقَبَلي وطبيعة المنافسة بين النُخَب)، ٢) وأزْمة التمثيل (ومثال ذلك، طبيعة النظام السياسي والثقافة السياسية)، ٣) وأزْمة النفوذ (ومثال ذلك، قدرة الدولة على أداء وظائفها السياسية). وأمَّا المحرِّكات الفورية، فهي التي تحوِّل الأسباب البنيوية إلى نزاعات يمكن أن تكون عنيفة. وتشتمل هذه المحرِّكات في الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية على: عدم المساواة في الحصول على المعلومات والخدمات وغيرها من المنافع العامَّة، والمشاركة غير المتكافئة في صنع القرار، واستعمال الهوية العرقية والهوية العشائرية خدمةً لأغراضٍ سياسية محدودةٍ جداً.

ثانياً: يَرْكُزُ أيضاً البرنامج همَّه صراحةً في السلام الإيجابي بدلاً من السلام السلبي. ويشير السلام السلبي إلى وقف العنف الجسماني المباشر. وأمَّا السلام الإيجابي، فهو إزالة العنف بنيوياً، أيْ إزالة عوامل كالمظالم المُستحكِمَة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والعنف الجندري، والظلم الاجتماعي، والإقصاء، وضعف المؤسسات العامة ومؤسسات إدارة النِّزاع. وتهدف أنشطة بناء السلام الإيجابي إلى إزالة الأسباب البنيوية والمباشرة للنِّزاع العنيف أو اقتلاعها تدريجياً. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، نستعمل الحصول العادل على الخدمات الصحية لجماعتَين عرقيَّتين (البانتو والتُّوَا) في تنجانيقا، وفي الصومال، نستعمل الوصول إلى العدالة في منطقة كاران ومنطقة هاول وَدَاق في مقديشو، من حيث هي نقاط دخولٍ للعمل على إنجاح السلام الإيجابي.

ثالثاً: تقتضي معالجة الأسباب الأصلية للنِّزاع مع منع العودة إلى العنف تحليلاً مراعياً لظروف النِّزاع، يُرَكِّزُ في معالجة العلاقة بين البرنامج وسياقَي النِّزاع والتَّهجير. ولقد أدرجنا هذا التحليل فهو جزءٌ من التقييم الأساسي، اعتماداً على ما يعرفه شركاؤنا المحليُّون، وذلك من أجل إلقاء الضوء على المجالات ذات الأوْلويَّة، في إستراتيجيات المخاطر وتخفيفها. ولقد أدرجنا أيضاً مقاربةً من مقاربات 'الامتناع عن الضرر'، عن طريق تحديد 'مُفرِّقات' 'وجامعات' في الأماكن التي فيها المشروع، وهي عناصرٌ في المجتمع، إمَّا تُفرِّق الناس (وهي مصادر للتوتُّر) وإمَّا تجمعهم (ويمكن تصييرها أداةً لحلِّ المشكلات). وقد أعانت النتائج على وضع التصميم وإستراتيجيات التنفيذ في كلٍّ من مكوِّنات جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال.

البرنامج: الأسباب الأصلية والسلام الإيجابي

في قلب البرنامج محاولةٌ لدعم الناس المتأثرين بالنِّزاع بطرقٍ تجعلهم آمنين في مجتمعاتهم وتُمكِّنهم من التأثير في القرارات التي تؤثر في عيشهم. ويكون ذلك كذلك من خلال دعم الأنشطة الآتية التي تشتمل على روح الرابطة الثلاثية:

- **في العمل الإنساني:** الاستجابة للحاجات الإنسانية بإيصال الخدمات مباشرةً، وتوفير المعونة القانونية، وتحسين المساءلة وإمكانية الحصول على الخدمات الصحية في المناطق التي إمَّا يحتاج فيها جزءٌ عظيمٌ من الناس إلى المساعدة الإنسانية أو فيها احتمال خطرٍ لنشوء تلك الحاجة.

- **في بناء السلام المحليِّ والتماسك الاجتماعي:** تنفيذ الأنشطة التي تعزِّزُ التماسك الاجتماعي، كالحوار الذي بين المجتمعات المحلية والذي بين أفراد كل مجتمع محلي، والأنشطة التي تُشْرِكُ الجماعات المهمَّشة في عمليات صُنْعِ القرار حول خدمات الصحة والعدالة.

- **في الحُكْم المحلي وحُكْم القانون:** رَكْزُ الهمِّ في تقوية المنظومات، وتطوير قدرة المكلَّفينَ المسؤولية المسؤولين عن توفير خدمات الصحة والعدالة، مع زيادة قُدْرة المجتمعات المحلية ومعارفها (أي أصحاب الحقوق) على مساءلة المكلَّفينَ المسؤولية.

الملكيَّة المحليَّة جزءٌ لا يُستغنَى عنه في منهجية التصميم وفي تنفيذ كلا المشروعين. وتشتمل الشراكات على أفراد المجتمع والمُكلَّفين المسؤولية، ولا سيَّما الجهات الفاعلة في الحكومة المحلية، والمجتمع المدني. فالجهات الفاعلة المحلية هي أفضل العوامل درجةً وأنسبها، وأكثرها فعاليةً واستدامةً، لتحسين المساءلة والاندماج، وتخفيف حِدَّةِ النِّزاع، وتحديد المشكلات المحلية وحلِّها.

ففي **جمهورية الكونغو الديمقراطية**، نعمل مع منظمة دينية محلية، اسمها اللجنة الأبرشية للعدالة والسلام (Commission Diocesaine de la Justice et Paix). وهنا يسهم البرنامج في تقوية الصُّمود، وحُسْن الحال، والمشاركة الشاملة لناس من جماعتَي البانتو والتُّوَا العرقيَّتين، وذلك من خلال بنَّاء السلام والوصول إلى المبادرات الصحية في منطقتين صحيَّتين هما نيونزو وكاليمي بمقاطعة تنجانيقا. ويعالج ذلك الأسبابَ الأصليةَ للنِّزاع بين البانتو والتُّوَا بإنشاء منابرَ في المجتمع المحلي وبعْثِ النَّشاط الجديد فيها، وتُمثِّلُ هذه المنابر كلتا الجماعتين العرقيَّتين.

وفي منطقة نيونزو، التي عانت فقراً مدقعاً وتماسكاً مجتمعياً متضرراً وعقوداً من انعدام الاستثمار، حُشِدَ المتطوعون من المجتمع المحلي، وانتُخِبوا لجاناً محليةً للسلام والصحة. ومن خلال هذه اللجان، يتعاون أفراد جماعتَي البانتو والتُّوَا بعضهم مع بعض لبناء السلام وللعمل على إرساء الانتعاش. وكون اللجانِ مُخْتلطَةً أمرٌ ضروريٌّ لإعادة بناء الثقة. فقد مكَّنت دعوة اللجان، ومنها ما هو مع الميليشْيات المحلية، إعادةَ الأمن والمُهجَّرين إلى مناطق المشروع، إذ هي ساعدت على إنشاء الظروف التي يمكن من خلالها إعادة تأسيس الخدمات الصحية والحصول عليها.

ويعمل المُختصُّون الصحيُّون المجتمعيُّون على التوعية في قُرَاهُم، فيُوسِّعون المدارك حول الخدمات الصحية المحلية ويزيدون الثقة بها. ويستعمل الخدمات اليومَ من التُّوَا عددٌ كثيرٌ، أكثر من قبل، تلك الخدمات التي كانوا يتجنَّبون استعمالاها سابقاً مخافةَ التَّمييز وسوء المعاملة. فنساء التُّوَا اليومَ تختَرْنَ أن تلدن في المراكز الصحية، لا المنازل، وعدد كثير منهنَّ، أكثر من قبل، يأتينَ بأطفالهنَّ لتلقيحهم.

وأمَّا في مقديشو، وفي الأجزاء الجنوبية والوسطى من **الصومال** عموماً، فأحد الأسباب الرئيسية للنِّزاع والتَّهجير هو انعدام قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية، ومنها تنظيم نظام قضائيٍّ عادلٍ صريح وإدارته. ويعمل البرنامج في الصومال بالشراكة مع منطقتَين: منطقة كاران ومنطقة هاول وَدَاق. ومُهمَّته تعزيز الوصول إلى نُظُم القضاء، وقدرات أفراد المجتمع والسلطات المحلية، وذلك لمَنْعِ النِّزاعات والمُنَازعات والقدرة عليها من غير عُنْف. ويعمَل المشروع خصوصاً على تحقيق تغيُّرٍ سلوكيٍّ عند مُتيحي الخدمة القضائية، بحيث يحمون الحقَّ في محاكمة عادلة، ويسعى البرنامج جاهداً إلى زيادة استعمال المواطنين الخدمات القضائية الآمنة، وإلى دعم المجتمعات المحلية لوضع إستراتيجيات للعمل الجماعي تشتمل على أصوات الناس كلهم، من غير نظرٍ إلى الانتماء العشائري.

ومن جهة أخرى، يعمل البرنامج من قُرْب مع مجلسَي المنطقتين، وهذا يُقوِّي التنفيذ المحليَّ والملكيَّة والاستدامة. ويُضَافُ إلى ذلك، أنَّ ممثِّلي المجتمع المحلي -ومنهم النساء والشباب- كانوا من المشاركين في التحليل الأوَّلي لطبيعة النِّزاعات في مقديشو.

ثم اعترافاً بالتعددية القانونية في الصومال وتَفْضيلِ المجتمع المحليِّ النُّظُمَ القضائية التقليدية والعرفية غيرِ الرسميةَ، سعى المشروع إلى الخوض في قدرات ورغبة كلٍّ من مُتيحي الخدمة القضائية الرسميين وغير الرسميين وبنائها، وذلك لإرساء الحقِّ في المحاكمة العادلة. إذ تساعد الأنشطة التشاركية كمنتديات أصحاب المصلحة المعنيين،

اجتماعٌ أقامه المجتمع المدني مع أعضاء اللِّجان المحلية، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في شهر مارس/آذار من عام ٢٠١٩.

ومنابر الحوار، والتخطيط لإجراءات تخفيف حِدَّة النِّزاع على أساس المجتمع المحلي، كل ذلك يساعد على إحداث تواصلٍ منتظم بين المجتمعات المحلية والحكومة المحلية من أجل إدارة النِّزاع والوصول إلى العدالة. وهذا يُرسي المساءلة بناءً على المُهمَّات والمسؤوليات المُتَّفق عليها.

الآثار التي تتركها السياسة والممارسة

صحيحٌ أنَّ البرنامج ما يزال في أوَّله، ولكنَّه يأتينا ببعض الدروس القيِّمة في مَنْع النِّزاع وفي بناء السلام. فالتعلُّم والبحث مُدرجَان في الدورة البرنامجية، واليومَ، في سنة البرنامج الثانية، نجد ثلاثةَ دروسٍ تستحقُّ خصوصاً إلقاءَ الضوء عليها.

أثبت إيْصَالُ الخدمات أنَّه نقطَةُ دخولٍ مفيدةٌ، ومنْبرٌ قويٌّ، تُنظَّمُ من خلاله مقاربات بناء السلام، ويُبنَى التماسك الاجتماعي بين الجماعات المُتنازِعَة. ثم إنَّ تقويةَ المؤسسات المحلية، الحكومية وغير الحكومية، وتعزيز المساءَلة في إيصال الخدمات، أمرٌ ضروريٌّ، لتكون المقاربات مستدامةً ومَقُودةً محلياً. ويمكن أن ينشأ من خلال التطوُّع في القواعد الشعبية، تعاونٌ وعملٌ جماعي عظيمٌ.

ومثال ذلك، أنْ كان العمَلُ مع لجان المتطوِّعين في جمهورية الكونغو الديمقراطية عاملاً رئيسياً في إرساء تمثيل النساء وجماعة التُّوَا العرقية الأقليَّة، في صُنْع القرارات المحليَّة. ولقد أعان ذلك على بناء الثقة وتبيينَ التعاون عملياً بين المجتمعات المحلية في حلِّ المشكلات المحلية. فإنْ أُريدَ بناء التماسك الاجتماعي بناءً ناجحاً، فلا بدَّ من فَهْم ديناميَّات القوة بين الجماعات، ومن معالجة أوجه عَدَم المساواة والمعوِّقات التي تحول دون مشاركة المُبعَدين، وهذا يقتضي أيضاً أنْ يُتَاحَ من الموارد ما يكفي الحاجةَ للتعويض عن كلفة المشاركة.

ويقتضي تعريف المؤسَّسات المحلية ودَعْمُها، مع الحفاظ على الحياد، فهماً عميقاً لديناميَّات النِّزاع المحلي. وهذا يتطلَّب تحليلاً مُنْتظماً مراعياً لظروف النِّزاع، واستعمالاً لمقاربات الامتناع عن الضرر. ويحتاج كلُّ هذا إلى توفير الموارد والدعم كما ينبغي، وإلى القدرة على التكيُّف استجابةً لفَهْمٍ ناشئٍ لما هو محليٌّ من حقائقَ وديناميَّات.

ولمَا قُدِّمَ ذِكْرُه آنفاً آثارٌ واضحةٌ في المانحين وفي أعمال شركائهم في التنفيذ وسياستهم، فنورد هاهنا منها خمسة آثار.

أولاً: ينبغي للمانحين أن يطلبوا من شركائهم في التنفيذ أن يُقرُّوا صراحةً البرامج المستجيبة للحال والمُقَوْدَة محلياً، ويمكن أن يُيَسِّر المانحون ذلك بدَعْم مقاربات ألْينَ، تُدرِجُ التعلُّم في الدورة البرنامجية وتسمَحَ بالتكيُّف. وكان أحد التحدِّيات التي تحدَّتنا أنَّ تصميم المشروع الأوَّليَّ اعتمد على نظرية تغيير عامَّة عالمية. ففي مرحلة تأسيس المشروع في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال، بعد إجراء البحوث الميدانية الأساسية، أدرك فريق المشروع أنَّ كلَّ مشروع قُطْريٍّ يحتاج إلى نظرية تغيير خاصة بحاله، وهذا مِنْ ثَمَّ أتى بفكرة التكيُّف في تصميم البرنامج. فلِيَنَّ المانحينَ وتفتُّحُهم لقبول إدارة المشاريع المُتكيِّفة هذه أمرٌ لا غنىً عنه، كما بيَّنا بحالتنا في مقاربة الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي.

ثانياً: ينبغي للعاملين في أوساط المعونة على إيجاد حلول دائمة للتَّهجير الناجم عن النِّزاع أنْ يستثمروا في البحث والتحليل المناسبَيْن. فعلى سبيل المثال، كي تُقاس نتائج بناء السلام، مُهِمٌّ أن نُدرِكَ أنْ ليس كلُّ شيء يُحسَبُ يُحْتسَبُ به. فالتحليل الكيفي الوافر -الذي فيه سرد قصص وحكايات- إلى جانب التحليل الكمِّي يمكن أن يُتيحَ لنا من عُمْق النظر في ديناميَّات بناء السلام ونتائجه ما هو أعمق من الذي تُتيحُه لنا الأساليب الكميَّة وحدها.

ثالثاً: من المهمِّ تحطيم الحواجز بين العمل الإنساني والتنموي وبناء السلام. فالتزام الصفقة الكبرى[٢] بالحلول الدائمة وبالرابطة الثلاثية مُرحَّبٌ به ما دام يؤكِّدُ أهميَّةَ التآزر بين مجالات التدخُّل هذه. وفي مستوى القاعدة الشعبية، لا يعيش الناس منعزلين بعضهم عن بعض، ولكنْ يميل العاملون في أوساط المعونة إلى أنْ يُنظِّموا ويعملوا منعزلين. ويمكن أن يكون هذا الانعزال مدفوعاً من تدفُّق تمويل المانحين في البيئات المتأثرة بالنِّزاع، التي تميل إلى أنْ تَفْصلَ عمداً بين مجهود العمل الإنساني والتنموي وبناءَ السلام.

رابعاً: ينبغي تصميم آليات تمويل لدعم الحلول المُحرِّكة محلياً للأزمات التي يطول أمدها، وذلك باستعمال تدفق التمويل المشترك الذي يقصد إلى إدماج عناصر السلام الإيجابي، مع التركيز في معالجة بعض الأسباب الأصلية للنِّزاع العنيف والتَّهجير.

أخيراً، تُبِّين تجربتنا في تنفيذ هذا المشروع تبيناً عملياً أنَّه يمكن أن تشارك الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في بناء السلام المُحرِّك محلياً، ويمكن أن تشترك مع الجهات الفاعلة في المجال التنموي ومجال إرساء السلام، مع الحفاظ على الحياد وعدم التحيُّز. ولكي تنجح الاستدامة في حلول بناء السلام، من واجب الجهات الخارجية الفاعلة في بناء السلام أنْ تَفْهَم دوْرَ البنى المحلية والديناميَّات المحلية، وأن تُحدِّدَ سُبُلَ دَعْم المشاركة الشاملة بحيث تبني الثِّقةَ وتضمن الحياد.

ما بعد ما هو محليٌّ

ربْطُ بناء السلام المحليِّ بما هو أوسع نطاقاً من جهود في صدد المقاطعات وفي الصدد الوطني هو أحد التحدِّيات الرئيسية في أعمال بناء السلام، وذلك لأسباب أهمُّها أنَّ الأحداث والجهات الفاعلة والمصالح في المستويات العليا تُهيِّئ جُهُوْدَ بناء السلام المحليَّةَ وتؤثر فيها. ويعتمد تخطيط الجهات الفاعلة الدولية الذي أمده أطول على ما هو موجودٌ ويُنفَّذُ من خطط التنمية وتخفيف النِّزاع الموضوعة وطنياً ومحلياً، وعلى الإرادة السياسية أيضاً. وهذا تحدٍّ على وجه الخصوص في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذ الدولة منهارةٌ هناك، والإرادة السياسية فيها محدودةٌ غالباً عند السلطات والنخب الوطنية.

ومع كل ذلك، هناك إمكانيةٌ عظيمةٌ لبناء السلام بناءً يقوده المجتمع المحليُّ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيكون له أثرٌ حسنٌ في ما بعد ما هو محليٌّ. ويمكن أنْ تَبْنِيَ مبادراتٌ كمبادرة المشروع الذي تموِّلُه الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي ديناميةً مؤيِّدةً للتنمية وبناء السلام، للتعويض عن الافتقار إلى الإرادة السياسية عند النخبة، وذلك من خلال بناء التماسك الاجتماعي والإرادة السياسية، ابتداءً من القاعدة الشعبية فصاعداً.

والَاي أورشورفيسان *Wale.Osofisan@rescue-uk.org*
مديرٌ فنيٌّ رئيسٌ (نائبٌ)، في الوحدة الفنية المعنية بالحوكمة

شونا كين *Shuna.Keen@rescue.org*
مديرةٌ رئيسةٌ في أُطُر العمل والتعلُّم - في ميدان بناء السلام

لجنة الإنقاذ الدوليَّة *www.rescue.org*

١. Swedish International Development Cooperation Agency
٢. https://interagencystandingcommittee.org/grand-bargain-hosted-iasc/

عنف العصابات والعنف الجندري وجرائم الحقد في أمريكا الوسطى: استجابَةُ الدَّولة مُقَابِلَ مسؤوليَّةِ الدَّولة

فيكي نوكس

سبب تهجير عدد كثير من الناس في أمريكا الوسطى هو عنف العصابات والعنف الجندري وجرائم الحقد على المثليات والمثليينَ ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجندرية، لكنَّ استجابات الدول أخفقت في معالجة الأسباب الأصلية لكل ذلك.

لا ينفكُّ المثلث الشمالي في أمريكا الوسطى[1] يتأثَّر بتهجير عدد كثير من الناس. وزاد تنقُّل الناس الشامل سفراً 'بالقوافل' منذ شهر أكتوبر/تشرين الأول من عام ٢٠١٨، مدى رؤية الوضع، ولكنْ ما تزال الاستجابات لأسبَاب التنقُّل الأصليَّة مُفتقَراً إليها. ثم إنَّ عِلَلَ التَّهجير متعددة الأسبَاب، إذ يفرُّ الناس من أعمال العنف الَتي ترتكبها الجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة التي لا تتبع دُوَلاً، ويُضَافُ إلى ذلك، تفاقُمُ الفقرِ وعدمِ المساواة، والفساد والقمع السياسي، وآثار تغيُّر المُنَاخ.

ويرتكب العنف في المثلث الشمالي في أمريكا الوسطى مجموعةٌ متنوعةٌ من الجهات الفاعلة، في أحوال مختلفة، فمن المشاريع العملاقة إلى قمع الدولة، ويُديمُهُ الفساد الراسخ والإفلات من العقاب، وعدم رغبة الدول في معالجة أسبابه الأصلية أو عجزها عن ذلك. وتَرْكُزُ هذه المقالة همَّها في الأعمال التي تُعدُّ عادةً أعمالاً فرديةً: أي عنف العصابات والعنف الجندري والعنف الذي يقع على الناس بحسب الميول الجنسي والهوية الجندرية. ومع ذلك، لا شكَّ أنَّ الأسباب الأصلية للإفلات من العقاب وعدم المساواة والتمييز تمتدُّ لتصل إلى مظاهر أخرى من العنف في المنطقة.

وأعمَالُ العنف التي ترتكبها في المنطقة الجهات الفاعلة التي لا تتبع دُوَلاً، واسعةُ النطاق، منتظمةٌ. وصحيحٌ أنَّ مثل هذا العنف يُعَدُّ عملاً فردياً في دولة تسير فيها الأحوال سيراً طبيعياً، لكنَّ العنف في المثلث الشمالي في أمريكا الوسطى هذا مُمكّنٌ بإخفاق الدول في حماية مواطنيها، ومنع هذه الجرائم ومعالجة الأسباب. وفَهْمُ ذلك أمرٌ حاسمٌ في تبيين مُهمَّة الدولة -وهو عاملٌ رئيسيٌّ في قدرة الناس على المطالبة بالحماية الدولية في بلد آخر- وكذلك تبيين مسؤولية الدولة عن معالجة أسباب العنف والتَّهجير الأصلية.

العنف والتَّهجير والأسباب الأصلية الاجتماعية

يعاني المثلث الشمالي في أمريكا الوسطى عنفاً مستفحلاً منتشراً في المنطقة كلِّها، وانعدامَ الأمن كذلك، ففيه أعلى معدَّلات جرائم القتل في العالم، وينتشر فيه العنف الجندري والعنف الجنسي وجرائم قتل الإناث. وأدَّى دوام هذا العنف المستفحل المنتشر، والقاعدة التي تقول انظر واسمع وأغلق فمك، والإفلات المتكرِّرُ من العقاب، إلى حالٍ العُنْفُ فيها أمرٌ طبيعيٌّ، حتَّى لقد أصبحَ 'وسيلةَ تواصل'.[2]

ويُنْشئ عنف العصابات 'سلسلةً مستمرّةً من احتمالات الخطر'، فمن الناس مَنْ يفرُّ من تهديد يستهدفه أو من خطر مباشر، ومنهم مَنْ يفرُّ استباقاً حين يشتدُّ الخطر، ومنهم مَنْ يفرُّ بسببِ الخوف من العنف عموماً، والآثار الاقتصادية لانعدام الأمن والمساواة، واشتداد العنف في أحيائهم، والقتال لنَيْلِ الأرض.[3]

ثم إنَّ العنف الجندري هو المُثيرُ الرئيس لتهجير النساء والفتيات، الداخليِّ والعابر للحدود. ويشتمل هذا على العنف المنزلي، وعنف العشير، والعنف الأسري، والعنف الجنسي (الذي يرتكبه الأزواج وأفراد الأسرة وأفراد المجتمع والجماعات الإجرامية)، فضلاً على الاتِّجار بالبشر، والإكراه على البغاء، والانتهاك والاستغلال الجنسيَّان اللذان يقعان على الفتَيات والمرهقات. ويستعمل أفراد عصابات الشوارع العنف الجنسي الشديد، وقتل الإناث انتقاماً، حين يكون هناك مَنْ ينافسهم فيهنَّ، وإيصالاً لرسالة إلى أفراد عصابات أخرى، ومعاقبةً لمَنْ أسَأنَ لهم. ومع كلِّ ذلك، قد تظلُّ المجبراتُ على الفرار مُطارَدات ومضطهدات في أثناء تهجيرهنَّ، فالمعتدون عليهنَّ غير مقبوضٍ عليهم. ويزداد خطر التعرُّض للاضطهاد بعد التَّهجير حين يكونَ مرتكبو العنف أفراد عصابات، ولا سيَّما حين تبلِّغ المجنيُّ عليها عن الجريمة. ويعني هذا غالباً أنَّ الخطر سيمتدُّ ليصل إلى أفراد أسرهنَّ جميعاً، وقد يبعث ذلك من بعدُ على الهرب إلى خارج البلد.

وأمَّا المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجندرية، فيفرُّونَ من العنف والاضطهاد اللذان ترتكبهما أسرهم ومجتمعاتهم المحليَّة، وأفراد العصابات وكيانات الدولة. ويرى كثيرٌ من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجندرية، أنْ ليس عندهم خيار غير مغادرة البلد، بسبب انعدام حمايتهم ودعمهم.

ثمَّ إنَّ العنف الذي على النساء والفتيات، والعنف القائم على الميول الجنسي والهوية الجندرية، ناجمان عن إخفاق الدولة في إسقاط المواقف الخاضعة لحُكْم الذكور والمواقف التمييزية التي تُحرِّكهما. وتُسْهِم هذه المواقف الخَاضعة لحُكم الذكور مع التنميط الجندري أيضاً في تقوية الكبرياء الرجوليَّة عندَ العصابات، وفي تَقَاطُع عنف العصبات والعنف الجندري والعنف القائم على الميول الجنسي والهوية الجندرية،

ولعصابات الشوارع والسيطرة المحليَّة وللعنف الذي تستعملانه جذورٌ عميقةٌ في الفقر، والافتقار إلى الفُرَص، والتهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي، واستبعاد الشباب، وغياب الدولة الفعَّالة والخدمات في المجتمعات المحلية المهمَّشة. إذ يُنشئُ الفقر وانعدام الفُرَص في الناس مواطن ضعف، تجعلهم عرضةً للمَشاركة في أنشطة إجرامية، مُتَّخذين ذلك إستراتيجيةَ بقاء، لأسباب اقتصادية وحمائية. ولقد تَبْرُزُ مواطن الضَّعف هذه بانفسَاخ الأسرة أو بغياب الآباء والأمهات بسبب العمل أوَ الهجرة.

الإفلات من العقاب: مُتَفشٍّ، متعدِّدُ الأسبابِ، تقاطعيٌّ

الإفلات من العقاب مُتفَشٍّ في المنطقة، ولا يُحَاكَم مرتكبو معظم الجرائم. ولكي يُفْهَمَ دور الإفلات من العقاب من حيث هو سبب أصليٌ للتَّهجير والعنف في المثلث الشمالي في أمريكا الوسطى، لا بدَّ من تدقيق النظر في طبيعته المتعددة الأسباب.

أولاً: في المنطقة إحجامٌ عن الإبلاغ، قائمٌ على عدَّة عوامل، منها الارتياب بالشرطة والنظام القضائي، وانعدام الثقة بقدرة السلطات على الحماية المجدية. ويمكن أن يكون هذا الإحجام ناجماً عن نوع العنف أو الجريمة التي وقعت على المُحْجِم. إذ يخاف الذين وقع عليهم عُنْف العصابات من الانتقام، ويزيد على هذا الخوف الخوفُ من أن يفشي موظفو الدولة الفاسدون أو المُكْرَهون معلوماتهم إلى العصابات. وأمَّا المضرورون من العنف الجندري، وجرائم الحقد، والعنف الجنسي، فيزيد تعقُّد أمر إحجامهم عن الإبلاغ، بسبب الخوف من الوَصْم، والانتقام، ومزيدٍ عنف من المعتدين عليهم، ويُعَاد التجنِّي غالباً على الذين لا يُبلِّغون أو تسخر منهم الشرطة. ويُعوِّق الإبلاغ أيضاً بالافتقار إلى المأوى، وذلك عند المضرورين من العنف المنزلي، وبرفض مساعدة الناس الذين يظهر أن هويتهم الجندرية مختلفة عما في وثائقهم، وبعدم الاعتراف بالعلاقات المثليَّة وبإمكان وقوع العنف فيها.

ثانياً: في المنطقة تحدِّيات عمليَّة شديدة في تحقيق العدالة، ومنها ضعف المؤسَّسات، والافتقار إلى الموارد والقدرة، وعظمُ عدد القضايا. فحين تُبلَّغُ السلطات عن الجرائم، قد تَرْفُضُ التَّبليغ أو تقبله ولكنْ لا تنظر فيه ولا تُحقِّق، فكأنَّ شيئاً لم يكن. وحين تُحقِّق في الأمر، تُطيلُ التحقيق ولا يكون من ذلك شيء غالباً. ويتفاقم كل ذلك بسَبب غياب برامج فعَّالة تحمي الشهود وتدعم النَّاجين.

ثالثاً: عاثت العصابات في كيانات الدَّولة وهيئات إنفاذ القانون، واخترقتها، أو قد تبتزُّ هذه الكيانات والهيئات نفسها الناسَ مباشرةً وتسيء إليهم.

وكل هذا يساهم في سلسلة من الإفلات من العقاب، تنمو فيها الجريمة وتشتدُّ وتنتشر، وتزيد قلَّة ثقة الناس بالسلطات، وهذا يقوِّض الوصول إلى العدالة ويزيد ضَعْفَ بعض من فئات الناس. ثم إنَّ إخفاق الدولة في إتاحة استجابة وحماية ناجعتَين، إنما يُسْهِمُ في التَّهجير ويؤثِّرُ في أنماطها -أي مَنْ يُهَجَّرُ؟ وإلى أين يُهجَّرُ؟- وفي حَاجة الناس إلى الحماية الدولية.

إغفَالُ الدُّولِ الأسبابَ الأصليَّةَ

قد أخفقت استجابات الدول للعصابات في حلِّ المشكلة، وفي الواقع، ليس هذا فحسب، بل كان لها عواقب وخيمة أثارت مزيداً من التَّهجير في السلفادور وهندوراس. ولمَّا كانت العصابات تضمُّ إليها الأطفالَ الصغارَ السنِّ (لأنَّه لا يرجح أن يعيَّنَ أنَّ القُصَّرَ أعضاءُ عصابات في أثناء المداهمات، ولأنهم يُحكَمُ عليهم بعقوبات أقل قسوة من التي على الذين يكبرونهم سناً)، كانت تُقسَرُ أسَرٌ كاملةٌ وأفرادٌ قُصَّر على الفرار. ويُضَافُ إلى ذلك، أنَّه مع انتقال العصابات في السلفادور إلى المناطق الريفية ليتجنَّبوا المداهمات، يزيد العنف في المناطق الريفية التي لم تكن متضرِّرةً من قبلُ، ولذلك يزداد كثيراً تهجير الناس في هذه المناطق. وإلى جانب ذلك، أجبرت العداوة المُزْدادة بين العصابات والشرطة بعضَ أفراد قوات الأمن على النُّزوح.

ولقد أدَّت استجابةُ الدولة القمعيَّةُ نفسها إلى التَّهجير، إذ يفرُّ الشباب من مضايقات الدَولة التعسفيَّة ومن إساءة استعمال السلطة، ويفرُّ الناس المقيمون في مناطق تسيطر عليها العصابات، بسبب ضغوط قوات الأمن، التي توقعها عليهم، للكشف عن معلومات لها صلةٌ بأفراد العصابات. هذه المقاربات، تزيد تفاقُمَ انعدام الثقة بالسلطات وتهميش الشباب، إذ تُخْفِقُ في معالجة مظاهرَ العنف الواسعة النطاق وأَسبابها الأصليَّة.

مسؤوليَّةُ الدَّولة

يُفتقَرُ إلى إستراتيجيات مَنعيَّة افتقاراً شديداً، وهذا واضحٌ على وجه الخصوص في إخفاقِ الدولِ المستمرِّ في معالجة أسباب العنف الأصليِّ، سواءٌ في معالجة الفقر والتهميش وانعدام المساواة التي تدفع إلى عنف العصابات، أو في معالجة الشديد من التمييز والمواقف التي يسيطر عليها حُكْمُ الذكور، التي تدفع إلى أنْ يقع العنف الجندري وجرائم الحقد على المثليات والمثليين ومزدوجي

الميل الجنسي ومغايري الهوية الجندرية. هذا، ومعالجة الأسباب الأصليَّة أساسٌ، ولكنْ تقتضي نظرةً واسعةَ النطاق إلى العنف في كلِّ أشكاله وصوره (ومن ذلك العنفَ الجندري وجرائم الحقد)، وتقتضي أيضاً تنميةً مؤسَّسيةً وتشريعيَّةً تدعمها سياسةٌ حازمةٌ، وبرامج اجتماعية، وحملات لتغيير المواقف.

ومع ذلك، ففي بعض المناطق من التنمية ما هو محليٌّ ويُرْجَى منه خيرٌ، ويمكن أنْ يُكرَّرَ في مناطق أخرى. وهذا يشتمل على برامج التدخُّل مثل برنامج اسمه علاج العنف (Cure Violence) في بعض أجزاء سان بيدرو سولا، وبرنامج لتوعية الشباب في ريفيرا هرناندز (أحد أفقر أحياء هندوراس)، وإستراتيجيَّات لمَنْع العنف الأسري تُطبَّقُ في مشروع مَنْع الجريمة والعنف في السَلفادور، وتعاونٌ مُخلِصٌ بين المجتمع المحلي وبلدية برلن في السلفادور، مكَّنها من أن تبقى مكاناً خالياً من العصابات.[٤]

وهناك أيضاً بعض الالتزامات الحديثة، يُرْجى منها خير، ولكنْ ما يزال يُنْتَظرُ تنفيذها. ولقد دعا رئيس السلفادور الجديد، نايب بوكيلي، إلى وضع برامج اجتماعية، وإلى التعليم، وإلى برامج لإعادة الإدماج من أجل الأفراد الذين كانوا يوماً أفرادَ عصابات، وذلك لمَنْع عنف العصابات. وفي ظلِّ الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلولَ (وأحرفه الأوائلية اللاتينية هي MIRPS)، وهو هكذا معروفٌ إقليمياً، التزمت هندوراس "بوضع إستراتيجيَّات لمَنْع ومعالجَة احتمالات خطرٍ معيَّنة تتعرَّض لها النساء والفتيات، وعمال النقل، والتُّجار، والناسُ الذين في خطر فقدان أراضيهم، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجندرية".[٥] ولكنَّ تحقيقَ ذلك يقتضي عملاً كثيراً متعدِّدَ الوكالات، والتزاماً اجتماعياً وسياسياً، وهو أمرٌ أصعب من كلِّ ما تقدَّمَ، بسبب ما يجري في هندوراس من قمعٍ سياسيٍّ مُزْداد، وعُنْفٍ توقعه الدولة على الناس.

وعلى الرغم من تعهُّد الرئيس المكسيكيِّ الجديد، أندرس مانول لوبز أبرادور، بوضع استجابةٍ إقليميَّة لمعالجة الأسباب الأصليَّة للهجرة، تستمرُّ في الواقع الاستجاباتُ الآتية من المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية في كَوْنها إجراءات أمنيةً لمَنْع الناس من السفر نحو الشمال. وفي أخر مطاف المقالَّة أقول، يُحتَاجُ إلى مزيد من الإرادة السياسية والالتزام الإقليميِّ، حتَّى يتحوَّل الكلام المُنمَّق إلى حقيقة.

فيكي نوكس *V.Knox@london.ac.uk*
محاضرةٌ في قانون حقوق الإنسان الدولي وقانون اللاجئين، بكليَّة الدراسات المتقدِّمة، في جامعة لندن، ومستشارةٌ بحوثٍ مستقلَّةٌ
www.vickieknox.com

١. ويُعرَفُ أيضاً باسم شماليِّ أمريكا الوسطى، ويشتمل على السلفادور وغواتيمالا وهندوراس.
٢. ورد هذا التعبير على لسان عدد قليلٍ من ممثلي منظمات المجتمع المدني، اجتمعت بهم في السلفادور وهندوراس عامَ ٢٠١٨.
٣. انظر 'لعوامل التي تؤثر في قرارات الفارِّين من أمريكا الوسطى'، فيكي نوكس، نشرة الهجرة القسرية، العدد ٥٦، ٢٠١٧.
www.fmreview.org/ar/latinamerica-caribbean/knox
and Internal Displacement Monitoring Centre (2018) *An Atomised Crisis: reframing internal displacement caused by crime and violence in El Salvador*
(أزْمَةٌ مجزَّأة: إعادة تشكيل النُّزوح الداخلي الناجم عن الجريمة والعنف في السلفادور)
bit.ly/IDMC-ElSalvador-2018
٤. انظر:
Cure Violence (2016) *Report on the Cure Violence Model Adaptation in San Pedro Sula*
(تقريرٌ في تطبيق النموذج الذي في برنامج علاج العنف في سان بيدرو سولا)
bit.ly/CureViolence2016;
مشروع منع الجريمة والعنف في السلفادور
bit.ly/ElSalvador-crime-prevention
٥. www.globalcrrf.org/crrf_country/honduras/

خيارات الوصول إلى نشرة الهجرة القسرية - أشياء ربما لا تعرفها...

هل ترغب في أن تُعْلَمَ بصدور عدد جديد فورَ صدوره أو بصدور دعوة إلى المشاركة في المقالات فورَ صدورها، في الإنترنت؟

- سجِّل اشتراكك في التنبيهات الإلكترونية (التي تتضمن وصلات المقالات على الإنترنت)
www.fmreview.org/ar/request/alerts.

- انضم إلينا على تويتر FMReview@ أو على صفحتنا في فيسبوك
www.facebook.com/FMReview

تذكير: ننشر أعدادنا باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية بنسختيها المطبوعة والإلكترونية على الإنترنت...

هل ترغب في قراءة مقالات النشرة بنسختها الإلكترونية على الإنترنت أو بنسختها المطبوعة؟ أو هل ترغب في الاستماع إلى البودكاست؟

- اقرأ كلَّ عدد في الإنترنت، ولك أن تختار قراءةَ عدد كامل بنسق PDF أو قراءةَ مقالات منفردة بنسقَي HTML أوً PDF، في:
www.fmreview.org/ar

- استمع إلى المقالات الفردية من نشرة الهجرة القسرية (بالإنجليزية فقط): bit.ly/FMR-listen-62

- اطلب نسخة مطبوعة من المجلة كاملة أو الملخص الملحق بها (مع رموز الاستجابة السريعة [QR] ووصلات موقع الإنترنت) في:
www.fmreview.org/ar/request/print

مسألة اللاجئين الفلسطينيين: الأسباب الأصليَّة والخَلاصُ من حالٍ ليس منها خلاص

فرانشسكا ألبانيز وداميان لِيْلِي

إقْرارُ ما للتهجير الفلسطيني من أسبابٍ أصلية، وإجْراءُ القانون الدولي إجراءً لا تحيُّز فيه، هما رُكْنا أيِّ حلٍ لمسألة اللاجئين الفلسطينيين. والذي يزيد تحتُّم إقامة هذين الرُّكْنَين، هو ما تقدَّم حديثاً من محاولة اطِّراح قضيَة اللاجئين الفلسطينيين، جملةً وتفصيلاً.

إنَّ ما للتهجير الفلسطيني -وهو أكثر حالات اللجوء في العالم في عدد اللاجئين وأطولها مدةً [١]- من 'أسباب أصلية' لمعقدةٌ، ولقد نما تأثيرها على مرور الزمان، ذلك أنَّ عدم معالجتها مستمرٌ. وأوَّل ما نشأت هذه الأسباب الأصلية في صدر القرن العشرين، حين اشتدَّ التعارض بين فريقين في ما يطمحان إليه (فريق من السكان الأصليين وفريق أكثره من المهاجرين)، من أجل أرض فلسطين، أيامَ كان الانتداب البريطاني واقعاً عليها، فاستحال التعارض حرباً، ثم كان منها في عام ١٩٤٨ أنَّ فريقاً قامت له دولة (أي إسرائيل)، وفريقاً جُحِدَ سَوادُه الأعظَمُ حقَّهُ في تقرير مصيره وسُلِبَ مُلْكُهُ ونُفِيَ من أرضه (أي الفلسطينيين).

ثمَّ حَتَمَت القوانين والسياسة الإسرائيلية في ما بعدُ مصيرَ الفلسطينيين، الذين صار ٧٥٠ ألفاً منهم لاجئين في عام ١٩٤٨، إذ حالت دون عودتهم إلى منازلهم وجعلتهم عديمي الجنسية، ذلك أنهم -وهم في هذا عكس الفلسطينيين الذين بقوا في الأرض التي صارت إسرائيل- لم يُعرَض عليهم أنْ يُصبحُوا مواطنين إسرائيليين.[٢] وتدافعت مرَّات، منذ عام ١٩٤٨، أمواج عظيمة من مزيد تهجير الفلسطينيين، الذين ما يزال كثيرٌ منهم يعانون، في درجات متفاوتة، التمييزَ والفقرَ وفقدان الحقوق، ثم إنَّهم لا يعانون فحسب حيث تحكم إسرائيل في الضفة الغربية وغزَّة (المحتلتين منذ عام ١٩٦٧)، بل في أماكن أخرى أيضاً من الوطن العربي حيث وجدوا الملاذ.

ولقد اتَّخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة مئات من القرارات التي تعيد تأكيد حقِّ اللاجئين في العودة إلى بلدهم، مع تعويضهم عما وقع عليهم من ضرر[٣]، وأكَّد مجلس الأمن مراراً كثيرةً ضرورةَ تحقيق تسوية عادلة في مسألة اللاجئين، لكنْ ما نُفِّذَ قرارٌ من هذه القرارات قطُّ. ولقد جرت مفاوضة سياسية امتدَّت سنوات وسنوات بين الفريقين تحت مظلَّة الأمم المتحدة، ثم جرت مفاوضات إقليمية وثنائية، بدأت من مؤتمر مدريد للسلام ثم اتفاقات أوسلو إلى ما بعد ذلك فصاعداً، ومع كل هذا، لم يُتوصَّل في آخر الأمر إلى تحسُّن الأحوال، على أنَّ أحداثاً لها شأن حدثت كاعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل.

ثم إنَّ ما يعتري الروايات الدائرة حول أصول مسألة اللاجئين الفلسطينيين من تشعُّب وتفرُّع قد لوى عنق المناقشة القانونية التي تجري من أجل إيجاد سُبُلٍ لإخراجهم من الحال التي هم فيها. فمن الحجج المُضلِّلة التي كَسَفَت المناقشة أنَّ الأونروا[٤] 'تُديمُ' المشكلة، إذ تُسجِّل أجيالَ اللاجئين المتتابعة وتعينها.[٥] ولا يمكن لوم هذه الإعانة -التي لها يدٌ في بقاء ملايين الناس أحياءً وصون كرامتهم- على الافتقار إلى الحلِّ السياسي ولا يمكن أن تجيء عوضاً عن مثل هذا. على أنَّ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تظلُّ مسؤولة عن أنْ تجد حلاً يرفع عن اللاجئين الفلسطينيين شدَّتهُم.

فَتْحُ بَابِ الحُلُول

كثيراً ما تُعرَض مسألة اللاجئين الفلسطينيين عَرْضَ المسألة المستعصية على الحل، لكنها ليست كذلك. فأكثر التحديات صعوبة هي الافتقار إلى الإرادة السياسية -حتَّى في إقرار 'الأسباب الأصلية' للتهجير الأصلي أو لاستمراره وطول مدَّته- وفقدان حقِّ تقرير المصير، ومنع العودة، وعدم ردِّ المساكن إلى أصحابها وعدم تعويضهم عمَّا وقع عليهم من ضرر، والتجريد الجماعيُّ من الجنسية. وقد أثَّرت الجهود المبذولة من أجل طَمْس الأسباب الأصلية لتهجيرِ الفلسطينيين في قدرة الفريقين على التوصل إلى حلٍّ وسط، وفي الوجهة التي يرى منها المجتمع الدولي الشِّدَّة الواقعة على هؤلاء اللاجئين. ثمَّ هناك الافتقار إلى دعم الدول الأعضاء المجدي لضمان تطبيق القانون الدولي تطبيقاً أخلاقياً، فتُرِكَت مسألة اللاجئين الفلسطينيين بعد كلِّ ما تقدَّم غير معالجة.

ويُشدِّد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين عام ٢٠١٦، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين عام ٢٠١٨، التنبيهَ على أهمية الجهود التي تبذلها الدول لإزالة الأسباب الأصلية، كي يُتوصَّلَ إلى حلول، ومنها حلول لحالات اللجوء التي طال أمدها. وتُبرِزُ هذه الوسائط موافقةَ مقاربة قوامها تعدُّد أصحاب المصلحة لهذا المقام، فضلاً على احترام حكم القانون وحماية حقوق الإنسان، كل ذلك جزءٌ من الطريق إلى إيجاد الحلول.

أمَّا الفلسطينيون، فعندهم أنَّ تطبيق مثل هذه المقاربة يدل ضمنياً، بَادِيَ بَدء، على كَوْنِ البحث عن حلول مفكوكاً من قيود السياسة، ومُخلِّصاً من عدم تكافؤ القوى بين الأحزاب، وعلى كونه مُرْشَداً بضوابط القانون الدولي.[٦] صحيح أنَّ القانون الدولي غير قادر وحده على حلِّ عُقدَة مسألة اللاجئين الفلسطينيين، ولكنْ يمكنه أن يساعد على إحالة المناقشات من كونها 'ممكنةً سياسياً' إلى ما بعد هذا من كونها عادلة مُرْضية، فمتى ما استؤنفت العملية السياسية، كان لها من النجاح حظٌّ أعظم. ذلك، وما كان قطُّ البون بين موقفي إسرائيل والفلسطينيين أبعد مما هو عليه اليومَ، فأتت إشاعة خبر 'صفقة القرن' التي أعلنته الحكومة الأمريكية في يونيو/حزيران عام ٢٠١٩، فأدَّت إلى توسيع الاختلاف بين الفريقين. ومن هنا أنَّ قيادة الأمم المتحدة إعادةَ رَكْزِ النقاش في حقوق اللاجئين، قيادةً محكمةً، أمرٌ لا بدَّ منه.

الوطن الذي قُسِرَ اللاجئون الفلسطينيون على تركه عام ١٩٤٨ غير موجودٍ اليومَ من حيث هو كيان سياسي وإداري، وما زالت الأسباب الأصلية لنَفْيهم غير معالجة، وما يزال تهجير الفلسطينيين وسَلْبُ مُلْكهم في الأرض التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ مستمراً. إنَّ هذه العناصر لذات شأنٍ عظيمٍ في القضية الفلسطينية. ومع ذلك، لا تُدرَك دوماً قيمة كَوْنِ المشكلات التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون، في جوانب أخرى، غير مختلفة اختلافاً واضحاً عن المشكلات التي يواجهها غيرهم من اللاجئين، الذين يجد نحو ثُلُثَيْهم أنفسهم أيضاً منفيين نفياً طال أمده، ويَكثُر ألا تُحترَم حقوقهم الأساسية. فيجب أنْ يُسمَح للفلسطينيين، ككل الأفراد المُقتلعين من أرضهم، بإعادة بناء حياتهم وهم مؤمَّنُونَ، مَصُونةٌ كرامتهم، وأنْ تُحترَم حقوقهم الأساسية. ثم إنَّ التجارب المقارَنة، من آسيا (بعد الحرب الهندية الصينية)، وأمريكا الوسطى ويوغسلافيا السابقة، والعراق وتيمور الشرقية، وبلاد شتَّى في إفريقيا (من أنغولا إلى موزمبيق)، تشير إلى أنَّ إيجاد حلول لمسائل اللاجئين المعقدة التي يطول أمدها ممكنٌ، بأنْ يُجمَع بين تطبيق المبادئ القانونية وبين التوصل إلى حلٍّ وسط سياسياً. وفي أزمات اللاجئين الأخرى، كانت الاستجابة الدولية في العادة متعددة الأبعاد، إذ هي عالجت أولاً: حالة اللجوء الناشئة عن التهجير الأصلي، من خلال مزيج من الخيارات الطوعية للعودة، أو الاندماج المحلي، أو إعادة التوطين. وعالجت ثانياً: عواقبَ التهجير الماديَّة (أي تضرُّر الملك أو خسرانه أو خسران الدَّخْل)، من خلال ردِّ الملك إلى صاحبه أو تعويضه عمَّا خسر، أحدهما أو كلاهما. وعالجت ثالثاً: الأضرار الأخلاقية والنفسانية التي قد أثَّرت في كلٍّ من الأفراد والجماعات عموماً، من خلال صورٍ مختلفة من التعويض عن الضرر.

ولقد يكون في تطبيق مثل هذه الاستجابة المتعددة الأبعاد، على قضية اللاجئين الفلسطينيين، عدد من الآثار العملية. فأولها: أنْ يُحتاجَ إلى الاعتراف برواية تاريخية مجرَّدة من الغاية والهوى، حول 'الأسباب الأصلية' لتهجير الفلسطينيين وجَحْد حقوقهم الدَّائم الذي ما زالوا يعانونه بعدُ. ولقد يعين هذا الفلسطينيين على ردِّ هويتهم الجمعية وكرامتهم بعد عقود من تجريدهم من ملكهم ونفيهم، ومعاملتهم -في أحسن الأحوال- معاملةَ المواطنين من الدرجة الثانية، أو معاملتهم -وهذا كثيرٌ- معاملةَ الأجانب من الدرجة الثانية. ولعلَّ هذا يعين أيضاً على تعزيز التوصل إلى حلٍّ وسط مع إسرائيل، ومعالجة إدراك في هذا الصدد مغلوط فيه عند الناس في البلاد العربية. ومن هنا أنَّ قيادة الأمم المتحدة لعملية كهذه تعين على تحقيق التجرُّد من هوى النفس.

وثانيها: أنَّ كلَّ حلٍّ يُقترَحُ محتاجٌ إلى توفيق بين السياسة والقانون الدولي، ومن ذلك قرارات الأمم المتحدة التي لها صلة بالمسألة وما يتعلق بالحقوق الجماعية من قانون حقوق الإنسان الدولي. وهذا يعني ضمنياً، بادِيَ بَدء، احترام مبدأ حقِّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. ويزعم كثيرون أنَّ قيام دولة فلسطينية مستقلة لها سلطان كامل على أرضها وفق حدود عام ١٩٦٧، هو الحل المنطقي، ذلك أنَّه سيسمح للفلسطينيين بإعمال الحقِّ في تقرير المصير وبتعزيز شعور الهوية الوطنية فيهم. على أنَّ هذا لن يسمح للاجئين -من تلقاء نفسه- بتحقيق مطالبهم التاريخية غير المَنُولة، ومنها العودة والتعويض عمَّا وقع من ضرر. وإن حدثت تسويةٌ فَستَسمح للاجئين باتِّخاذ مكان إقامة في دولة فلسطينية حديثة النشأة، أو يبقون في البلاد المضيفة إلى أنْ يُتَّخذ قرار يُمكِّن العودة إلى إسرائيل،

فيعود عدد منهم يتَّفق عليه الفريقان. ولكنْ إن أُريدَ حدوث ذلك، يجب على إسرائيل أولاً أنْ ترجع عن احتلالها قطاع غزة والضفة الغربية، ومن ذلك القدس الشرقية. ومن أجل تيسير ردِّ المِلك والتعويض عن الضرر، ينبغي الاحتفاظ بالسجلات التاريخية المتعلِّقة بذلك، ليوم يكون فيه من الممكن ملاحقة الحقوق المُطَالَبِ بها التيَّ لها صلة بالمِلك والتعويض.

وثالثها: أنَّ تطبيق القانون الدولي على اللاجئين الفلسطينيين يعني أيضاً أن تتماشى حلول مسألة اللاجئين الفلسطينيين هي وقانون اللجوء الدولي والممارسات المتعلقة بالحقوق الفردية. وترى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنَّ الحلول المختلفة التي تدوم طويلاً (أي العودة الطوعية والاندماج المحلي وإعادة التوطين) ليست متنافرةً لا تتَّفق، بل يمكن أنْ يُتمِمَ بعضها بعضاً وأنْ يُضَمَّ بعضها إلى بعض إستراتيجياً، ولكن بشرط أن تكون كلها طوعية. إذ ليستْ مسألة اللاجئين الفلسطينيين مختلفة عن غيرها. فعلى سبيل المثال، اتَّخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة عامَ ١٩٤٨ قراراً رقمه ١٩٤، جاء فيه أنَّ هؤلاء اللاجئين "الراغبين في العودة إلى ديارهم وفي العيش سالمين مع جيرانهم" يمكنهم ذلك، ولكنْ يمكن أيضاً للاجئين غير الراغبين في العودة أنْ يختاروا إعادة التوطين وتعويضهم عمّا وقع عليهم من ضرر. غير أنَّ جَحْدَ إسرائيل الثابتَ، حقَّ اللاجئين في عودتهم، قد حدَّد خيارات الحلول الطوعية البديلة. والحقُّ أنَّ هناك عقبات عملية وسياسية في طريق السماح للفلسطينيين بالعودةِ إلى إسرائيل (ولو لم تكن عودتهم على أكتاف المواطنين الإسرائيليين وأمنهم)، ولكنَّ هذا لا ينقص أهمية الاعتراف بحقِّ العودة.وفي الوقت نفسه، تقتضي مثل هذه المقاربة إنعام النظر في الاعتقاد المتواصل عند اللاجئين الفلسطينيين وفي الدول العربية التي تضيفهم، بأنَّ قبول أي حلٍّ غير العودة سيقتضي أن يتخلَّوا عن مطالبة إسرائيل بحقوقهم. لكنَّ الواقع أنَّ إسقاط صفة اللاجئ، وفق القانون الدولي، لا يعني إلا وقف الحماية الدولية، ولا يؤثِّر في الحقوق التاريخية في العودة (ومنها ردُّ المِلك) ولا في التعويض عن الضرر، فهذا يحقُّ للفلسطينيين وفق القانون الدولي وما هو منصوص عليه من قبلُ في قرارات مختلفة من الأمم المتحدة.

وتلخيص الأمر، أنَّ الإرادة السياسية لحل مسألة اللاجئين حلاً ناجعاً، بعيداً عن الكلام المنمَّق، هي إلى الآن مُفتَقَرٌ إليها.والحل العادل والدائم لمسألة اللاجئين الفلسطينيين مُحتَاجٌ إلى عمل سياسي أخلاقي فيه جِدٌّ، وقائم على مبادئ القانون الدولي. ولقد تؤدِّي الجهود التي بذلت أخيراً لاطِّراح مسألة اللاجئين الفلسطينيين، ثم جَعْلُها مسألة ثانوية في طريق البحث عن السلام في المنطقة، كل ذلك قد يؤدِّي إلى مزيد تقلقل، ولذا ينبغي رفض هذه المحاولة. ذلك، ولن يُتوَصَّل إلى تسوية مستدامة ما دامت السياسة تتجاهل مبادئَ العدالةِ الأساسيةَ.

فرانشسكا ألبانيز *fpa7@georgetown.edu*
باحثةٌ تابعةٌ، في معهد دراسات الهجرة الدولية، بجامعة جورج تاون *www.georgetown.edu*

داميان لِيْلي *damianlilly@yahoo.co.uk*
رئيس قسَم الحماية في الأونروا *www.unrwa.org*

كتب المؤلِّفان هذه المقالةَ من عند نفسيهما، وقد لا تستوي الآراء التي فيها وآراء المنظمات التي يعملان فيها.

١. يبلغ الفلسطينيون ١٣ مليونَ نَفْس، أكثرُ من نصفهم لاجئون، ومن هذا النصف نحوٌ من ٥ ملايين و٤٠٠ ألف لهم عند الأونروا صفة 'اللاجئين الفلسطينيين'، ويقيمون في الشرق الأدنى. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠١٨.

٢. ربَّما حصل بعض الفلسطينيين على جنسية حيث 'أُعيدَ توطينهم' (ولا بلد إلا الأردن منح جنسيَّته منحاً جماعياً لمن هُجِّروا عام ١٩٤٨)، لكنَّ بقي أكثر الفلسطينيين لا جنسية لهم. فالافتقار إلى السُّلطان التامِّ على دولة فلسطين -وهو عنصر لا يُستغنَى عنه لتحقيق الحقِّ في تقرير المصير- يجعل سكَّان قطاع غزة والضفة الغربية عديمي الجنسية، هذا وفق القانون الدولي.

٣. انظر مثلاً قرار الجمعية العامة ١٩٤، فقرة ١١. bit.ly/GenAssResolution194

٤. أسَّستْ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أي الأونروا) عام ١٩٤٩، وتعمل في الأردن ولبنان وسورية والضفة الغربية، ومنها القدس الشرقية وقطاع غزة، ومن مُهماتها توفير التعليم والخدمات الصحية والوظائف.

٥. نوقشت مجاراةُ نظام التسجيل في الأونروا القانونَ الدولي للاجئين والممارسة في:
Albanese FP (٢٠١٨) 'UNRWA and Palestine Refugee Rights: New Assaults, New Challenges', *Current Issues in Depth*, Institute for Palestine Studies.
(الأونروا وحقوق اللاجئين الفلسطينيين: اعتداءات جديدة وتحديات جديدة)
bit.ly/Albanese2018-PalestineStudies

٦. لمزيد معرفة في تطبيق إطار عمل إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، والاتفاق العالميِّ بشأن اللاجئين، انظر:
Albanese F P and Takkenberg L (2020) *The Status of Palestinian Refugees in International Law*, OUP.
(حالة اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، يصدر في عام ٢٠٢٠)

القوائم الموضوعية

مزيدٌ من المصادر في الأسباب الأصليَّة: مَنْ شاء الوصول إلى قائمة (باللغة الإنجليزية) من قوائم الأعداد السابقة من نشرة الهجرة القسرية التي عالجت أسباب التَّهجير الأصليَّة (وأكثر هذه الأعداد متاحٌ باللغة العربية)، فلينظر www.fmreview.org/thematic-listings.

أماكن الصُّمود: إعادة النظر في الحماية

بابلو كورتِس فِرناندز

تبْرُزُ المقاربات التعاونية في بناء قدرات النَّازحين داخلياً الحضريِّين والمجتمعات المضيفة الحضرية، من حيث هي وسائل أنْجَعُ من غيرها في التصدِّي للتَّهجير الذي يطول أمده وللتَّهجير الذي يقع مرةً ثانيةً، في المستوطنات غير الرسميَّة في كولومبيا.

يغلب على النُّزوح الداخلي في كولومبيا النَّاجم عن النِّزاع المسلَّح أو عن العنف المُعمَّم، أنْ يتبعه مزيْدُ نزوح إلى المدن حيث تلتمس الأَسَرُ العونَ، والحمايةَ، والفرص الاقتصاديّة. ونحوٌ من ٨٧٪ من هؤلاء النَّازحين داخلياً آتونَ من الأرياف، ويبحثون عن المأوى في الأماكن التي لا يستطيعون الوصول إلاّ إليها، وهي المستوطنات غير الرسمية.[1]

"لقد هجَّرتني القوات شبه العسكرية من منطقة السهول الشرقية (*Llanos Orientales*) إلى تشوكو في عام ٢٠٠٥. وبعد ثلاثة أعوام فررنا إلى المناطق الحضرية في بوينافنتورا، ثم في عام ٢٠١٢، لمّا عمَّ العنف فررنا مرةً أخرى إلى بوغوتا. وفي عام ٢٠١٢، بدأنا نبني بيتنا على هذا التلّ، بسبب علوِّ تكلفَة العيش في المدينة." (هذا ما قالته يوميرا، وهي تعيش مع زوجِهَا وأطفالها الثلاثة، في ألتوس ديلا فلوريدا، بكولومبيا)

وألتوس ديلا فلوريدا هو حيٌّ من أحياء سواتشا، وهي بلديَّةٌ يبلغ سكَّانها نحواً من مليون نسمة، وهي أكبر من كلِّ المُدُن التي تجاورُ بوغوتا. وعند السلطات المحليَّة، أنَّ ثمانياً وأربعين بالمئة من البلديَّة 'غير قانونيَّة'. وحتَّى عام ٢٠١٨، كانت سواتشا تستضيف نحواً من ٥٠ ألفَ نازحٍ داخلياً ولقد زاد أيضاً على عدد المهجَّرين مذ ذاك ١٢ ألفاً و٣٠٠ فنَزويلي على الأقلّ، فرُّوا من الأزْمَة التي أصابت بلدهم. ثم إنَّ المساكن والخدمات والبنية التحتية في ألتوس ديلا فلوريدا رديئةٌ، فنحوٌ من ٧٣٪ من أُسَرِهَا -أي ١٠١١ أسرةً، فيهم ٣٦٥٧ فردٍ على التقريب- تعيش في ظروف الفقر الهيكلي.

ألتوس ديلا فلوريدا، سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٨

مخالفة الأصول الرسميَّة: سببٌ أصليٌّ للتَّهجير في المناطق الحضرية

عرَّفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجتمع المحليَّ في ألتوس ديلا فلوريدا أنَّه مستضعفٌ، وذلك لطبيعة الحيِّ 'غير الرسميَّة'. إذ تفتقر الأسر هناك إلى ضمان الحيازة، فلا شيءَ بين أيديهم يُثبتُ ملكية مساكنهم (ولا شكَّ أنْ وقع في الحيِّ محاولات إخلاء). وافتقار ألتوس ديلا فلوريدا إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية يزيد استضعاف الناس فيه. فلا يحصل على الماء إلا القليل من الناس، ويفتقر نحوٌ من ٣٠٠ طفلٍ إلى الدخول في روضة الأطفال، وليس في الحيِّ مراكز رعاية صحية. وتحدُّ الطبيعة غير الرسمية لهذا الموقع الحضري مما يمكن أن يُفْعَلَ لتقليل مواضع الضعف فيه، وفوق ذلك، يرفض مخططو المدينة السماح بهذه المستوطنة قانوناً، من طريق تصديق المنازل التي قد بُنِيَت، ومن طريق إدراج الحيِّ في تخطيطهم الحضري.

ويُضَافُ إلى مخالفة الأصول الرسميَّة، موقع المستوطنة الذي ليس فيه سلطات محليَّة، وهذا يجعل من المستوطنة هدفاً للجهات الفاعلة المسلحة التي لا تتبع دُوَلاً. ومعدَّل جرائم القتل مرتفعٌ،

والعنف في المستوطنة تحدٍّ عظيمٌ. ثمَّ إنَّ عُدْم الإرادة السياسية، ومواضع الضعف البنيوية في المجتمعات المحلية التي في هذه المناطق الحضرية غير الرسمية، وانعدام الأمن فيها، كلٌ هذا، إنَّما يقود إلى مزيدٍ من التَّهجير الحضريِّ، في داخل المناطق الحضرية وبينها. إذ يُقْسَرُ النَّازحون داخلياً من المناطق الحضرية على الفرار من المستوطنات غير الرسمية، بسبب العنف الحضري، فلا يجدون أنفسهم إلا في مستوطنة أخرى غير رسمية، وفيها من التهديد الأمني ما يشبه الذي كان في التي قبلها. أي أنَّ المستوطنات غير الرسمية هي أماكن يفرُّ منها الناسُ من جهة، ويلجأ إليها المهجَّرون من جهة أخرى. وفي حيِّ ألتوس ديلا فلوريدا المُنْفَصِل اجتماعياً ومكانياً، تقع نسبة النَّازحين داخلياً بين ٣٠٪ و٤٠٪ من عدد سكانه.

المعونة الدولية: تقويض الصمود

في السنوات الأخيرة، زادت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتنموي وإحلال السلام اهتمامها بالاستجابة في الحالات الحضريَّة. ولكنَّ قِلَّةَ خبرتها في الاستجابة للتحدِّيات الناشئة في المناطق الحضرية، ما تزال تقوِّض التدخُّلات الإنسانية والتنموية، وحول هذا أدرنا بحثنا في ألتوس ديلا فلوريدا.[٢]

وفي هذه المستوطنة، أدَّت الاستجابة الطارئة المطوَّلة منذ عام ٢٠٠١ إلى التعويل المُفْرِط على العون الخارجيِّ. نعم، المساعدة الطارئة ضرورةٌ، ولا سيَّما عند الأسر التي تصل حديثاً، ولكنَّ إتاحةَ المعونة المطوَّلة تأخذ محلَّ المشاركة المجتمعية، وتزيد اتِّساع الفجوة بين العمل الإنسانيِّ والتنموي. فقد قُوِّضَ التماسك الاجتماعي، وتُنْقِصُ قلَّةُ المشاورة وانعدام التنسيق هناك قدرةَ كلِّ تدخُّلٍ على الإتيان بما هو مطلوب. وقد وجدت التقييمات التي سبقت المشروع أنَّ "التعاون الدولي غير كاف ولا بدَّ من تدخُّلَ الدولة لتُكَمِّلَهُ".[٣] ولا بدَّ من زيادة التعاون كثيراً بين قطاع العمل الإنساني والسلطات المحليَّة، إن أُريدَت معالجة أسباب قلة الاندماج وما تلا ذلك من تهجيرٍ ثانٍ، وهذا يقتضي إرادةً سياسيةً متينةً، محليَّةً ووطنيَّةً.

أماكنُ الصُّمود: مقاربةٌ حمائيَّةٌ

يجبَ على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتنموي وإحلال السلام، في المستوطنات الحضرية غير الرسميَّة، أن تعمل بين حدَّي بيئةٍ اجتماعية مُضْعَفَة وقليلة التماسك، وزاد في سوء حالِهَا هذه العنفُ. وفي ذلك تحسِّينٌ للاستجابات القصيرة الأمد والمقاربات المعزول بعضها عن بعض. إذ إنَّ في الاستجابات التي يكون تكاملها رديءٌ، قدرةً ضعيفةً على معالجة الأزْمَات الحضريَّة المُعقَّدة. فلا بدَّ أن تكون التدخُّلات تعاونيَّةً ومتكاملةً، وينبغي أن تهدف إلى إنقاص مواطن الضعف الطويلة الأمد عند النَّازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة على السواء.

وينبغي أن يُلتَزَمَ في المعونة الإنسانية بأن تدعم الناس حتَّى يعيشوا عيشةً كريمةً، بعد أن تدعمهم على البقاء في قيد الحياة. ولقد جيءَ 'بأماكن الصُّمود' في ضِمْن مقاربة تكميليَّة حمائيَّة، إذ جُمِعَ فيها العَوْن والانتعاش، لا بمعالجةً الحاجاتِ الماسَّة فحسب، بل بذلك وبتقويَة القدرات المحليَّة. ويجمعَ الإطار بين مقاربة حمائيَّة تنازليَّة، أي من الأعمِّ إلى الأخَصِّ، وبين مقاربة لبناء القدرات تصاعديَّة، عن طريق ثلاثة مجالات من التدخُّل: إتاحة فرص في التعليم والاقتصاد والعمل، وتقوية التماسك الاجتماعي، ودَعْم القدرات القيادية. ولقد استعملت مقاربات كهذه في مشاريع مختلفة في ألتوس ديلا فلوريدا، فأدَّى ذلك إلى إنشاء 'مكانَي صمود' شعبيَّين في هذه المستوطنة غير الرسمية: كوميتي دي إمبولسو، وهو اجتماع نصْف شَهري بين قادة المجتمع المحلي، والسكان، وجمعيات النَّازحين داخلياً، والعاملين في الجال الإنساني، وهناك فلوريدا خوفونيل، وهي منظمة مجتمعيَّة للشباب، أنشأتها جماعات الرَّقْص والمسرح وكرة القدم في الحيِّ.

ويعمل كوميتي دي إمبولسو على بناء التَّآزر بين المنظمات، والمجتمع المحلي، والسلطات، والقطاع العام، لجعل الاستجابة الإنسانية أكثر استدامةً. ثم إنَّ اجتماع القادة المحليِّين في اللجنة، وتمكين المجتمع المحلي من معالجة مسائل الحيِّ، هما جزءٌ قائمٌ بنفسه في بناء الصُّمود. وأمَّا منظمة فلوريدا خوفونيل -التي تقول مقاربتها إنَّ الحماية تأتي بالتمكين- فقد نشأت من مبادرة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ولا يزال الدَّعم يرد عليها من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومن مؤسسة كايرُس، ومن الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين. وقادة منظمة فلوريدا خوفونيل شبابٌ من الحيِّ، بدؤوا طلاباً مع مجموعة رقص (اسمها فريق ١٨٠ "Crew ١٨٠" والرقم هو عدد الشباب الذين في المنظمة).[٤]

ذلك، وقد بَرَزَ الصُّمود من حيث هو أقوى الاستجابات للصَّدْع الذي بين المجال الإنساني والمجال التنموي، ودعوةٌ إلى 'طَريقة عمل جديدة' في لأْم هذه الصَّدع. ثم إنَّ العمل في ألتوس ديلا فلوريدا المُشترك بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمجال التنموي، بالتعاون مع نظرائها المحليِّين والوطنيِّين، إنَّما يَقْصُد إلى تقليل احتمال الخطر ومواطن الضعف في الأمد القصير والمتوسط (أي من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات). والهمُّ هنا مركوزٌ في ثلاثة معايير، يزداد الاعتراف بها وعدُّها ضرورةً في الاستجابة الحضرية للتَّهجير، وهي: التكامل والقدرة على الاتصال والاستدامة.

وتعمل الجهات الفاعلة الدولي في ألتوس ديلا فلوريدا على تقوية النُّظُم المحليَّة والوطنيَّة، لا على إبدالها بغيرها. فلقد سعت إلى التعاون مع مُتيحي المعونة المحلِّيِّينَ والوطنيِّينَ، وإلى إشراك السلطات المحلية والبلديات في التخطيط والبرمجة، وتعمل هذه الجهات الفاعلة الدولية أيضاً على تمكين قادة للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية وللمنظمات الأهليةً، وذلك عن طريق تنمية قدرتهم على القيادة والإدارة والتنسيق، وعن طريق إعانتهم على استعمال أدوات التواصل الاجتماعيِّ بالإنترنت، لكي يناصروا مع السلطات المحليَّة. إذ كلٌّ من الاستدامة والصُّمود معتمدٌ على هذه القدرة على التعاون، ومعتمدٌ أيضاً على تقوية القدرات المحلية والوطنية. وتقوم المقاربة التي في ألتوس ديلا فلوريدا على أساس من الصُّمود، مُتَّخذةً إيَّاه وسيلةً للحماية. وهذه الحماية، من بعدُ، إنَّما هي عاملٌ رئيسٌ في معالجة الأسباب الأصليَّة للتَّهجير الحضري.

بابلو كورتس فرناندز *pablo.ferrandez@idmc.ch*
باحثٌ، في مشروع الاستعداد والصُّمود لمعالجة مواطن الضعف في المناطق الحضريَّة، الذي يتبع برنامج أُفُق 2020؛ وباحثٌ مشاركٌ، في مركز رصد النزوح الداخلي *www.internal-displacement.org*

١. CNMH (2010) *Una nación desplazada. Informe nacional del desplazamiento forzado en Colombia*, p38 (أمة مُهجَّرة. تقريرٌ وطنيٌّ عن التَّهجير في كولومبيا). bit.ly/29uyNzv

٢. استندت هذه المقالة إلى مشروعٍ بحثٍ أُجْرِيَ بين عام ٢٠١٥ و٢٠١٨ في ألتوس ديلا فلوريدا، واشتمل على 211 دراسةً استقصائيةً للأسر المعيشية، و98 لقاءً مُتعمَّقاً، وثلاث مناقشات توضيحيَّة، وثلاث مناقشات جماعية مُركزة. ولقد وردَ على المشروع تمويلٌ من برنامج البحث والابتكار الذي يتبع برنامج الاتحاد الأوروبي: أُفُق 2020، عن طريق اتفاقيَّةِ منحةٍ من برنامج ماريا سكلادوسكا-كوري، رقمها ٦٩١٠٦٠.

٣. Econometría Consultores (2016) 'Evaluación externa del programa "Construyendo Soluciones Sostenibles-TSI"', Econometria SA, p19

٤. www.youtube.com/watch?v=X116JtL7v_U; www.youtube.com/watch?v=lF5fTRROURE

مَنْ يُسْتمعُ إلى صوته من خلال نشرة الهجرة القسرية؟ أهو أنت؟

إنَّا لنَبْذلُ الجُهدَ لإدراج ضروب كثيرة ومختلفة من الأصوات في نشرة الهجرة القسرية لنُعينَ على أنْ يكون وَضْعُ السياسية والبرامج مُعبِّراً عن تجارب **المهجَّرين** وما عندهم من رأيٍ وفَهْم. ثم إنَّا نحضُّ **المزاولين المتخصِّصين** على الكتابة في ما تعلَّموه في عملهم، فيتعلَّمُ الآخرون منهم. هذه هي الأصوات التي يجب أن يُسْتَمعَ إليها، للتأثير في جداول الأعمال العالمية التي تُحدِثُ أثراً في عَيْشِ المهجَّرين. فلعلَّك:

- تفكِّر في أن تجد فيما تعلَّمته أو خَبِرْته ما يستفيد منه قُرَّاءَ نشرة الهجرة القسرية فائدةً جليلةً
- تفكِّر في التأليف المُشتَرَك... أو 'التَّزامُل' مع آخرين من جهات فاعلةٍ محليَّة أو ممارسين متخصِّصين، فذلك يمكن أن يُوسِّعَ نطاق تأثيرك ويبني ثقتك بكتابتك
- تنظُرُ الإرشادات العامة للمؤلفين عندنا في www.fmreview.org/ar/writing-fmr وتُرسِلُ إلينا ما عندك من اقتراحاتٍ للمقالات - وسنردُّ عليكَ بالتعليق والمشورة

لنشرة الهجرة القسرية قرَّاء كَثيرُو العدَدِ مُختلفُونَ. فإن كتبْتَ، فسيقرَؤُون.

المجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية
يشارك أعضاء المجلس الاستشاري الدولي في نشرة الهجرة القسرية بصفتهم الشخصية ولا يمثلون بالضرورة المؤسسات والمنظمات التي ينتمون إليها.

Lina Abirafeh
Lebanese American University
Nina M Birkeland
Norwegian Refugee Council
Jeff Crisp
Independent consultant
Matthew Gibney
Refugee Studies Centre
Rachel Hastie
Oxfam
Lucy W Kiama
HIAS Kenya
Khalid Koser
GCERF
Erin Mooney
UN Protection Capacity/ProCap
Steven Muncy
Community and Family Services International
Kathrine Starup
Danish Refugee Council
Emilie Wiinblad Mathez
UNHCR
Richard Williams
Independent consultant

الفوتوغرافية الحائزة على الجائزة الأولى للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/فيليبان فاعمة

عاد رجلٌ سوريٌّ، كان قد فرَّ من حلب، إلى منزله وأعاد فَتْحَ مطعمه، على الرغم من الضَّرر الذي لَحِقَ البناء الذي هو فيه، من نيران الحرب في أثناء النِّزاع. قال: "وَرِثْتُ المطعمَ من أجدادي، الذين ظلُّوا يبيعون الزائرينَ لحْمَ الضأن المشويَّ أكثر من ٥٠ سنةً." ولقد عاد كثيرٌ من السوريِّين إلى منازلهم المُتضرِّرة في أحياء لا كهرباء فيها ولا ماء، دُكَّتْ مدارسها ومستشفياتها دكًّا.

www.fmreview.org/ar/return

النشرة للتوزيع المجاني فقط

OXFORD DEPARTMENT OF INTERNATIONAL DEVELOPMENT